الملاحظات الارشادية للشبكة المشتركة لوكالات
التعليم في حالات الطوارئ بشأن

التعليم المراعي لظروف النزاع

INEE

An international network for education in emergencies
Un réseau international pour l'éducation en situations d'urgence
Una red internacional para la educación en situaciones de emergencia
Uma rede internacional para a educação em situações de emergência
الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

الملاحظات الارشادية للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ بشأن

التعليم المراعي لظروف النزاع

INEE
An international network for education in emergencies
Un réseau international pour l'éducation en situations d'urgence
Una red internacional para la educación en situaciones de emergencia
Uma rede internacional para a educação em situações de emergência
الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

INEE

An international network for education in emergencies
Un réseau international pour l'éducation en situations d'urgence
Una red internacional para la educación en situaciones de emergencia
Uma rede internacional para a educação em situações de emergência
الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (أيني) هي شبكة عالمية مفتوحة تضم ممارسين وواضعي سياسات يعملون سوياً لضمان حق الحصول على التعليم الجيد وتوفير بيئة تعليمية آمنة للجميع في حالات الطوارئ ومرحلة التعافي بعد الأزمات.

لمزيد من المعلومات عن أيني ومجموعة العمل الخاصة بها الرجاء زيارة www.ineesite.org.ولمزيد من المعلومات عن معايير الأيني الدنيا الرجاء زيارة www.ineesite.org/minimum-standards. وللحصول على الموارد الخاصة بالتعليم وحالات الطوارئ يرجى زيارة موقع مجموعة أدوات (الأيني) www.ineesite.org/toolkit

الناشر: الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ (الأيني)
مؤلف مشارك: لجنة الإغاثة الدولية
١٢٢ شرق، شارع ٤٢
نيويورك، نيويورك ١٢٨٩- ١٠١٦٨
الولايات المتحدة الأمريكية

آيني © ٢٠١٣
جميع الحقوق محفوظة. جميع الحقوق محفوظة ولكن من الممكن إعادة إنتاج هذا المحتوى بأي أسلوب كان للأغراض التعليمية. للنسخ في ظروف أخرى أو لإعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لأغراض الترجمة أو التعديل، يجب الحصول على تصريح خطي مسبق من مالك الحقوق: minimumstandards@ineesite.org.

الصور هدية من اليونيسف والمجلس النرويجي للّاجئين.
ملاحظة متعلقة بحقوق التأليف والنشر: جميع الصور الخاصة باليونيسف محمية بحقوق تأليف ونشر ولا يجوز إعادة إنتاجها بأي وسيلة دون الحصول على تصريح خطي من موظفي اليونيسف المفوضين بذلك.

صورة الغلاف: فتاة تنظر من ثقب بجدار في مدرستها بحي تل الهوا بمدينة غزة الذي تعرض للقصف خلال عملية توغل عسكرية بقطاع غزة. © UNICEF/NYHQ2009-0062/Iyad El Baba

جدول المحتويات

القسم الأول **مقدمة**

لماذا تم إصدار هذه الملاحظات الإرشادية؟ ٧

ما الغرض من هذه الملاحظات الإرشادية؟ ٩

لمن توجه هذه الملاحظات الإرشادية؟ ٩

ما الذي تشتمل عليه هذه الملاحظات الإرشادية؟ ٩

كيف تم تنظيم هذه الملاحظات الإرشادية؟ ١٠

ما هي الأدوات الإضافية المرتبطة بهذه الملاحظات الإرشادية؟ ١٢

المفاهيم الرئيسية للتعليم المراعي لظروف النزاع ١٢

القسم الثاني **استراتيجيات التعليم المراعي لظروف النزاع**

١- استراتيجيات التحليل المراعي لظروف النزاع، المشاركة والتنسيق ١٥

٢- استراتيجيات الوصول المراعي لظروف النزاع وبيئة التعلم ٢٥

٣- استراتيجيات التدريس والتعلم المراعي لظروف النزاع ٢٩

٤- استراتيجيات الممارسات المراعية لظروف النزاع الخاصة بالمعلمين وغيرهم من العاملين في مجال التعليم ٣٤

٥- استراتيجيات سياسة التعليم المراعي لظروف النزاع ٣٨

القسم الثالث **الموارد**

المرفق ١ - أداة مرجعية سريعة بشأن التعليم المراعي لظروف النزاع ٤٣

المرفق ٢ - قائمة بأنشطة وأدوات تحليل النزاعات ٥٤

المرفق ٣ - دراسات الحالة ٥٦

المرفق ٤ - المراجع بحسب الموضوع ٦٥

المرفق ٥ - الفهرس ٧٠

شكر وتقدير

لقد تم التفويض بإصدار هذه الملاحظات الإرشادية من قبل فريق عمل أيني المعني بالحد الأدنى للمعايير وأدوات الشبكة. كتبت هذه الملاحظات الإرشادية سينثيا كونز وقامت بوضع مفاهيمها وإدارتها كل من تزفيتوميرا لاوب وأريانا سلوت (أيني). وقد تم تقديم المدخلات والإرشادات الإضافية بواسطة الأمانة العامة للآيني وفريق عمل الأيني المعني بالحد الأدنى للمعايير وفريق عمل الأيني المعني بالتعليم والهشاشة. ونحن ممتنون للمدخلات القيمة التي قدمها الأشخاص التالية أسماؤهم: أنيا أزاريفا (اليونيسف) وأريانا سلوت (الآيني) وكارولين فالدخين (اليونيسف) وإليزابيث كول (معهد الولايات المتحدة للسلام) وفريدريك أفولتر (اليونيسف) وجيسيكا أوليفر (الوكالة الكندية للتنمية الدولية) وجوناثان بينسون (الكمنولث الدولي) ولينديسي بيرد (المعهد الدولي لتخطيط التربية التابع لليونيسكو) ومارجريت سينكلير (التعليم فوق الجميع) وماريا لوسيا أوريبي توريس (الآيني) ومارتا ريتشي (الإنترسوس) مورتن سيجسجارد (المعهد الدولي لتخطيط التربية التابع لليونيسكو) وأوسكار رودريغيز (المجلس النرويجي للاجئين) وبيتر هيل لارسن (أكشن أيد) وسيلجي سيجفاج سكيبي (المجلس النرويجي للاجئين) تزفيتوميرا لاوب (الآيني) وفالنتينا بيريتو (الإنترسوس) وزينب تركمان ساندوفاك (رابطة مافي كالم للأعمال الخيرية والمساعدات الاجتماعية).

تم تقديم دعم الصور بواسطة كل من آن دينيس (اليونيسف) و مالي كاميمورا (اليونيسف). تحرير المقدمة ليندسي فريزر وأريانا سلوت وتزفيتوميرا لاوب (أيني).كما تم تقديم التصميم بواسطة أستوديو 2D.

تتقدم الأيني بخالص الشكر لليونيسف لمساهمتها المالية في تطوير هذه الوثيقة. وعلاوة على ذلك، تعرب الأيني عن امتنانها لأكثر من ٢٥ وكالة ومؤسسة وهيئة لدعمهم الشبكة منذ إنشائها. للحصول على قائمة كاملة بأسماء الداعمين، يُرجى زيارة موقع الأيني: www.ineesite.org/acknowledgements.

مقدمة

لماذا تم إصدار هذه الملاحظات الإرشادية؟

تأتي هذه الملاحظات الإرشادية استجابة للاعتراف بما يلي:

- أن التعليم حق من حقوق الإنسان.
- أن البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة هي أبعد ما يكون عن تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالحصول على التعليم الجيد (اليونسكو، ٢٠١١: ٤٢؛ البنك الدولي، ٢٠١١: ٥٠).
- أن البرامج والسياسات التعليمية عملت على تحسين وتفاقم عوامل النزاع على حد سواء في البلدان المتضررة من النزاعات (اليونسكو، ٢٠١١: ١٦٠، ٢٢١).
- أنه يمكن للجهات الفاعلة أن تتجنب المساهمة في النزاع وأن تواصل المساهمة في السلام من خلال دعم التعليم المراعي لظروف النزاع.

يُعد الحصول على التعليم الجيد حق من حقوق الإنسان. وقد تم تقنين هذا الحق في التعليم من خلال الالتزام السياسي الدولي في كل من الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التعليم للجميع، فضلا عن العديد من الصكوك القانونية الدولية الأخرى الملزمة وغير الملزمة (بما في ذلك تلك الأدوات المدرجة أدناه).

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ (المادتان ٢ و ٢٦)
- اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (المواد ٣ و٢٤ و٥٠) البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ (المادة ٤،٣ (أ))
- الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ (المادتان ٣ و ٢٢)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ (المادة ٢)
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ (المواد ٢ و١٣ و١٤)
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ (المادة ١٠)
- اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ (المواد ٢ و٢٢ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣٨ و٣٩)
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨ (المادة ٨،٢.ب.٩ والمادة ٨،٢.هـ.٤)
- المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي (غير ملزمة) لعام ١٩٩٨ (الفقرة ٢٣)
- اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦ (الفقرة ٢٤)
- قرار الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٩٠ بشأن التعليم في حالات الطوارئ لعام ٢٠١٠
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ بشأن رصد الهجمات ضد المدارس ٢٠١١

لا يتحقق الحق في التعليم بالكامل للأطفال والشباب الذين يعيشون في سياقات هشة متأثرة بالنزاعات. فمن أصل ٦١ مليون طفل تركوا التعليم في المرحلة الابتدائية حول العالم، يعيش ٢٨ مليون فتاة وصبي منهم في دول هشة متأثرة بالنزاع والتي تمثل نسبة ٢٤ ٪ من دول العالم (اليونسكو، ٢٠١١: ٢). ويفتقر الملايين من الشباب للحصول على فرص ومهارات التعلم المناسبة اللازمة للعمل في هذه السياقات. وفي البلدان المتضررة من النزاعات، تعد نسب القيد الإجمالية في التعليم الثانوي أقل بنسبة ٣٠٪ مما هي عليه في البلدان الأخرى وتبلغ نسبة الأمية بين الشباب ٢١٪ (اليونسكو، ٢٠١١: ١٣٢). "في المتوسط،ترتفع نسبة الفقر في بلد شهد أعمال عنف كبيرة خلال الفترة من ١٩٨١إلى ٢٠٠٥ بمعدل ٢١ نقطة مئوية عن البلد الذي لم يشهد أي أعمال عنف" (البنك الدولي، ٢٠١١: ٥). فالعنف الجنسي واسع النطاق والهجمات التي تستهدف المدارس وغيرها من الانتهاكات تمنع الفتيات والفتيان والشابات والشبان من الحصول على تعليم جيد ومناسب في بيئات تعليمية آمنة.

ومن المعروف والموثق لدى الكثيرين أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه ومعقدة بين التعليم والنزاع (مثل بوش وسالتاريلي ٢٠٠٠). ومن الواضح أنه يمكن للنزاع عرقلة التعليم. وفي كثير من السياقات المتأثرة بالنزاع، يتم استهداف أنظمة التعليم بشكل مباشر كما هو الحال في سيراليون والأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق وأفغانستان وباكستان. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعليم أن يسهم في النزاع، على سبيل المثال، من خلال غرس السلوكيات والأوضاع التي تسهم في حدوث توتر بين الجماعات. وقد حدث هذا في التوفير المجزأ للتعليم والوصول غير المتكافئ في البوسنة والهرسك خلال فترة ما بعد الحرب بعد عام ١٩٩٥ (ماجيل، ٢٠١٠: ١٣-١٤)، وكذلك في أفغانستان في عام ١٩٨٠وحتى التسعينيات من خلال طباعة وتوزيع كتب مدرسية ذات محتوى عنيف (كريغ ٢٠٠٢: ٩٠-٩٤؛ سبينك ٢٠٠٥: ١٩٥). وعلى النقيض، يمكن للتعليم أن يساهم في التحول الاجتماعي، من مجتمع استبعادي إلى آخر إدراجي. وهذا ما يحدث في رواندا، حيث تزود مناهج بناء السلام وممارسات التدريس الجيل المقبل بقيم الاحترام والوحدة (كينج، ٢٠١١: ١٤٥-١٤٩). وفي غواتيمالا، شملت اتفاقيات السلام لعام ١٩٩٦ التزامات بنشر التعليم ثنائي اللغة ومتعدد الثقافات بين الشعوب الأصلية بهدف تقليل الاستبعاد ودعم بناء السلام (اليونسكو، ٢٠١١: ٢٢٣).

في إطار هذه السياقات المعقدة ومع معرفة قوة التعليم في التأثير على النزاع أو السلام، يتوجب على واضعي السياسات والممارسين العمل على ضمان حق التعليم للجميع. ولا تكفي السياسات وبرامج التعليم التي تركز فقط على الحلول الفنية لمواجهة التحديات المتواجدة في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع. وإذا لم يتم دمج الاهتمام بالنزاع في سياسة التعليم وبرامجه، فهناك خطورة بأن تتسبب استثمارات التعليم في زيادة التوترات. فينبغي أن تكون برامج التعليم وسياساته في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع "مراعية لظروف النزاع" الأمر الذي يقلل من الآثار السلبية ويزيد الآثار الإيجابية في الوقت ذاته.

على الرغم من وجود الكثير من المؤلفات في الوقت الحالي تتعلق إما بالتعليم/النزاع (مثل اليونسكو ٢٠١١؛ موندي ودرايدن-بيترسون ٢٠١١؛ إنقاذ الطفولة ٢٠١٠) أو مؤلفات مراعية للنزاع (مثل جيجالز ويونهارت، ٢٠٠٠؛ اتحاد مراعاة حساسية النزاع، ٢٠١٢؛ بوش ١٩٩٨ ؛منتدى أفريقيا للسلام وآخرون ٢٠٠٤)،يوجد القليل من المراجع الخاصة بكيفية وضع وتقديم برامج وسياسات خاصة بالتعليم المراعي لظروف النزاع (مثل سيجسجارد ٢٠١٢؛ المعهد الدولي لتخطيط التربية التابع لليونيسكو ٢٠١١). وبالتالي، تهدف ملاحظات الآيني الارشادية الخاصة بالتعليم المراعي لظروف النزاع هذه إلى المساهمة كأداة مرجعية لممارسي التعليم وواضعي السياسات بشأن كيفية توفير التعليم بطرق مراعية للنزاع.

ما الغرض من هذه الملاحظات الارشادية؟

في عام ٢٠١٠، تم إدماج العديد من موضوعات تخفيف النزاعات في كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: الجهوزية، الاستجابة، التعافي، وهو كتيب يوضح الحد الأدنى لجودة التعليم وإمكانية الوصول إليه في جميع مراحل الطوارئ. يهدف هذا الكتيب إلى تزويد الحكومات والعاملين في المجال الإنساني بالأدوات التي يحتاجونها لزيادة فرص الحصول على فرص تعليم آمنة ومناسبة وضمان الجودة والمساءلة عند تقديم هذه الخدمات.

وتهدف هذه الملاحظات الارشادية إلى دعم وتوسيع محتوى الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني بغرض توفير أداة مرجعية لاستراتيجيات وموارد التعليم المراعي لظروف النزاع لممارسي التعليم وواضعي السياسات الذين يعملون في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع.

وتُعنى الاستراتيجيات المذكورة بتحفيز الفكر بدلا من الإشارة إلى تدابير تقادمية؛ وسيكون التكيف مع كل سياق فريد من نوعه امراً ضرورياً. وقد وضعت هذه الملاحظات الارشادية فيما يتعلق بتقديم التعليم - لمراحل الطفولة المبكرة والابتدائي والثانوي وفوق الثانوي للتعليم الرسمي وغير الرسمي - في جميع أنواع ومراحل النزاع.

لمن توجه هذه الملاحظات الارشادية؟

هذه الملاحظات الارشادية موجهة لممارسي التعليم وواضعي السياسات الذين يعملون في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع. وقد يسترشد العاملون في الحكومة وفي قطاع التنمية والمجال الإنساني بالاستراتيجيات الاختيارية. قد تكون الملاحظات الارشادية أيضا مفيدة لبعض الأشخاص الآخرين، مثل الجهات المانحة في المجالين الإنساني والإنمائي وبعض أشخاص يعملون في قطاعات أخرى: مثل قطاع حماية الطفل وقطاع الصحة المدرسية وقطاع المياه والصرف الصحي والحد من مخاطر الكوارث وقطاع بناء السلام وقطاع التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة وقطاع سبل العيش.

ما الذي تشتمل عليه هذه الملاحظات الارشادية؟

القسم الأول يقدم الملاحظات الارشادية والمفاهيم الرئيسية المتعلقة ببرامج التعليم المراعي لظروف النزاع.
القسم الثاني يوضح استراتيجيات لتنفيذ برامج التعليم المراعي لظروف النزاع والسياسات المتعلقة به.
القسم الثالث يعرض موارد مفيدة، من بينها:١) أداة مرجعية سريعة بشأن التعليم المراعي لظروف النزاع؛ و٢) قائمة بأنشطة وأدوات تحليل النزاع؛ و٣) دراسات الحالة؛ و٤) قائمة بالمراجع بحسب الموضوع.

كيف تم تنظيم هذه الملاحظات الارشادية؟

يستند هيكل هذه الملاحظات الارشادية إلى الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: الجهوزية، الاستجابة، التعافي. وقد تم تنظيم القسم الثاني والأداة المرجعية السريعة الخاصة بالتعليم المراعي لظروف النزاع على وجه التحديد وفقا للخمس نطاقات الخاصة بالحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني (انظر المربعات الزرقاء أدناه): المعايير الأساسية؛ وإمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعليمية؛ والتدريس والتعلم؛ والمعلمون وسائر العاملين في التعليم، وسياسة التعليم. يتم توفير استراتيجيات للتعليم المراعي لظروف النزاع لكل معيار من المعايير في كل نطاق من النطاقات.

لماذا تم استخدام هيكل الحد الأدنى للمعايير من الآيني كإطار لملاحظات الآيني الارشادية بشأن التعليم المراعي لظروف النزاع؟ كما هو موثق في تقرير تقييم الحد الأدنى للمعايير من الآيني لعام ٢٠١٢:

- يتم استخدام كتيب الحد الأدنى للمعايير من الآيني على نطاق واسع في سياقات النزاع (٥٠٪ من استخداماته في سياقات النزاع).
- يُعد إطار الحد الأدنى للمعايير من الآيني المُكون من ٥ نطاقات و١٩ معياراً إطارا متعارفا عليه ومُستخدما على نطاق واسع من قبل ممارسي التعليم (تُستخدم في الغالب في أنشطة الجهوزية والمنظمات الدولية غير الحكومية).
- لقد تم وضع الحد الأدنى للمعايير من الآيني وتحديثه من خلال عملية تشاورية للغاية.
- يغطي الحد الأدنى للمعايير من الآيني مجالات رئيسية من التعليم، وعلى هذا النحو، فهو بمثابة إطار مفيد يمكن تطوير مجالات جديدة في التعليم حوله، مثل التعليم المراعي لحساسية النزاع.

INEE
An international network for education in emergencies
Un réseau international pour l'éducation en situations d'urgence
Una red internacional para la educación en situaciones de emergencia
Uma rede internacional para a educação em situações de emergência
الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

خريطة

الحد الأدنى لمعايير التعليم: الجهوزية، الاستجابة، التعافي

المعايير الأساسية

معايير مشاركة المجتمع: المشاركة والموارد – معيار التنسيق: التنسيق – **معايير التحليل:** التقييم واستراتيجيات الاستجابة والمراقبة والتقييم

إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعليمية

المعيار رقم ١: التكافؤ في فرص الحصول على التعليم – يمكن لكل الأفراد التمتع بفرص الحصول على التعليم الجيد والملائم.

المعيار رقم ٢: الحماية والمعيشة الجيدة – البيئات التعليمية تكون آمنة وتعزز الحماية والرفاه النفسي الاجتماعي للمتعلمين والمعلمين وسائر العاملين في التعليم.

المعيار رقم ٣: المرافق والخدمات – تعزز مرافق التعليم أمن ورفاه المتعلمين والمعلمين وسائر العاملين في التعليم ويتم ربطها بخدمات الصحة والتغذية و الحماية والخدمات النفسية الاجتماعية.

التدريس والتعلم

المعيار رقم ١: المناهج – يتم استخدام مناهج مناسبة ثقافياً واجتماعياً ولغوياً لتأمين التعليم الرسمي وغير الرسمي الملائم للسياق الخاص واحتياجات المتعلمين.

المعيار رقم ٢: التدريب والتطور المهني والدعم – يتلقى المعلمون وسائر العاملين في التعليم التدريب الدوري المناسب والمنظم وفقاً للاحتياجات والظروف.

المعيار رقم ٣: عمليات التدريس والتعلم – تكون عمليات التدريس والتعلم مرتكزة على المتعلم وتشاركية وشمولية.

المعيار رقم ٤: تقييم نتائج التعلم – يتم استخدام الأساليب الملائمة لتقييم نتائج التعلم والتحقق من صحتها.

المعلمون وسائر العاملين في التعليم

المعيار رقم ١: التوظيف والاختيار – يتم توظيف عدد كافٍ من المعلمين وسائر العاملين في التعليم المؤهلين من خلال عملية تشاركية شفافة ومرتكزة على معايير الاختيار التي تعكس التنوع والمساواة.

المعيار رقم ٢: ظروف العمل – يتعرف المعلمون وسائر العاملين في التعليم على ظروف العمل ويتم تحديد التعويض المناسب لهم.

المعيار رقم ٣: الدعم والإشراف – تعمل آليات دعم المعلمين وسائر العاملين في التعليم والإشراف عليهم بفاعلية.

سياسة التعليم

المعيار رقم ١: القانون وتشكيل السياسة – تقوم سلطات التعليم بتحديد الأولوية لاستمرارية وتعافي التعليم الجيد بما في ذلك إمكانية الاستفادة المجانية من التعليم وشموليته.

المعيار رقم ٢: التخطيط والتنفيذ – تأخذ أنشطة التعليم بعين الاعتبار السياسات التعليمية الدولية والوطنية والقوانين والمعايير والخطط والاحتياجات التعليمية للجماعات المتأثرة.

القضايا الموضوعية الرئيسية: التخفيف من النزاع والحد من مخاطر الكوارث وتنمية الطفولة المبكرة والنوع الإجتماعي ونقص المناعة البشرية ومرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وحقوق الإنسان والتعليم الشمولي والروابط المشتركة بين القطاعات والحماية والدعم النفسي والاجتماعي والشباب

ما هي أدوات الآيني الإضافية المرتبطة بهذه الملاحظات الارشادية؟

يكمل هذه الملاحظات الارشادية موردان رئيسيان، يتم ذكرهما أدناه، يشكلان سوياً حزمة الآيني للتعليم المراعي لظروف النزاع. تتوفر هذه الموارد على موقع الآيني (www.ineesite.org/conflict-sensitive-education) وعلى موقع مجموعة أدوات الآيني (www.ineesite.org/Toolkit).

أداة التأمل الخاصة بتصميم وتنفيذ برامج التعليم المراعي لظروف النزاع في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع
تُعد أداة التأمل أداة خاصة بموظفي برنامج التعليم والأطراف المعنية المعنيين بالتعليم في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع. ويمكن استخدام أداة التأمل لتعزيز التعليم المراعي لظروف النزاع في جميع مراحل دورة البرنامج: التقييم والتصميم والتنفيذ/الإدارة والمراقبة والتقييم. وتم تضمين مبادئ مشاركة المجتمع والمساواة وإمكانية الحصول على التعليم والجودة والملاءمة والحماية في الأداة القائمة على الحد الأدنى للمعايير من الآيني.

المبادئ التوجيهية لدمج حساسية النزاع في سياسات التعليم وبرامجه
المبادئ التوجيهية مخصصة لجميع الأطراف المعنية المعنيين بالتعليم في السياقات المتأثرة بالنزاع. ويمكن استخدام المبادئ التوجيهية لضمان دمج مراعاة حساسية النزاع في مقترحات التعليم وسياساته وبرامجه.

المفاهيم الأساسية للتعليم المراعي لظروف النزاع

ما هو التعليم المراعي لظروف النزاع؟

التعليم المراعي لظروف النزاع هو عملية:

١- فهم السياق الذي يجري فيه التعليم؛
٢- تحليل التفاعل الثنائي بين السياق وبرامج التعليم وسياساته (التنمية والتخطيط، والتسليم)؛ و
٣- العمل على تقليل الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية لسياسات التعليم وبرامجه على النزاع، ضمن أولويات منظمة معينة.

تحليل النزاع هو خطوة أولى حاسمة في تقديم برامج للتعليم المراعي لظروف النزاع. فهو عبارة عن دراسة منهجية لخلفية النزاع وتاريخه وأسبابه الجذرية والجهات الفاعلة وديناميكياته والتي تسهم في اندلاع النزاع العنيف و/أو تحقيق السلام، وتفاعلهم مع برنامج التعليم أو سياسته (اليونيسف، ٢٠١٢: ١٢).

السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع، في هذه الملاحظات الارشادية، يُشار إلى أي موقف متأثر (أو يتوقع أن يكون كذلك) بالعنف أو النزاع المسلح. وتم التركيز بشكل خاص على التعليم المتأثر بحالات النزاع، والذي يشير إلى أي بيئة تعلم (رسمية أو غير رسمية، من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى مرحلة تعليم الكبار) من المتوقع توقفها أو تكون قد توقفت بالفعل بسبب العنف أو النزاع المسلح. وعلى الرغم من أن هذه الملاحظات الارشادية تركز على أنشطة التعليم ما قبل الابتدائي إلى التعليم الثانوي، فيمكن تكييف وتطبيق الكثير من هذه الملاحظات على صعيدي التعليم العالي وتعليم الكبار.

بناء السلام وحساسية النزاع يُستخدم هذان المصطلحان في بعض الأحيان بشكل تبادلي ويتم فهمهما أحياناً بطرق مختلفة من قبل الأطراف المعنية المختلفة. وكما ذكر أعلاه، تركز هذه الملاحظات الارشادية على تعريف ضيق **للتعليم المراعي لظروف النزاع للحد من نطاق مفهومه وتعزيز وضوحه:** تنفيذ برامج وسياسات التعليم بطريقة تراعي سياق النزاع وتهدف إلى تقليل الأثر السلبي (أي المساهمة في النزاع) وزيادة الأثر الإيجابي. وفي هذه الملاحظات الارشادية، يُفهم من مصطلح **بناء السلام** الأنشطة التي تهدف صراحة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والمساهمة في السلام ككل.

المقارنة: مراعاة النزاع وبناء السلام
(مختصر من وودرو وتشيجاس، ٢٠٠٩:١٠؛ اليونيسف، ٢٠١٢: ١١)

حساسية النزاع	بناء السلام
التعريف: القدرة على: • فهم السياق الذي تعمل فيه المنظمة، لا سيما في العلاقات بين الجماعات؛ • فهم التفاعلات بين تدخلات المنظمة وعلاقات السياق/ الجماعة؛ و • العمل على فهم هذه التفاعلات، من أجل التقليل من الآثار السلبية وزيادة الآثار الإيجابية.	**التعريف:** تدابير تهدف إلى: • تعزيز العلاقات السلمية؛ • تقوية المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحيوية القادرة على التعامل مع النزاعات؛ و • تقوية الآليات الأخرى التي من شأنها خلق أو دعم الظروف اللازمة لتحقيق السلام المستدام.
الهدف: العمل **في** سياق النزاع لمنع الآثار السلبية، إذا كان ذلك ممكنا، وزيادة الآثار الإيجابية للبرنامج على عوامل النزاع والعنف	**الهدف:** العمل **على** النزاع لمحاولة الحد من عوامل النزاع العنيف والمساهمة في تحقيق سلام أوسع نطاقاً على المستوى المجتمعي.

٢

استراتيجيات التعليم المراعي لظروف النزاع

سوف يتناول القسم التالي من الملاحظات الارشادية باختصار استراتيجيات التعليم المراعي لظروف النزاع لكل نطاق من النطاقات الخمسة الخاصة بالحد الأدنى للمعايير من الآيني:

١- المعايير الأساسية،
٢- إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعليمية،
٣- التدريس والتعلم،
٤- المعلمون وسائر العاملين في التعليم؛ و
٥- سياسة التعليم.

يُستمد محتوى القسم الثاني من "الإجراءات الأساسية" المدرجة في كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: الجهوزية، الاستجابة، التعافي (٢٠١٠) والمؤلفات الحالية.

ويتم تضمين المكونات التالية لكل من النطاقات الخاصة بالحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني والمعايير ذات الصلة بهذه النطاقات:

- **استراتيجيات** من شأنها تعزيز التعليم المراعي لظروف النزاع؛
- **أسئلة تأملية** للنظر في ما إذا كانت أنشطة التعليم مراعية لظروف النزاع بالفعل أم لا، و
- **أمثلة على** التعليم المراعي لظروف النزاع.

النطاق الأول

استراتيجيات التحليل والمشاركة والتنسيق المراعي لظروف النزاع

النطاق الأول للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: المعايير الأساسية*

معايير التحليل

١- **التقييم:** تجرى عمليات تقييم التعليم لحالات الطوارئ في أوقات محددة بطريقة شاملة وشفافة وتشاركية.

٢- **استراتيجيات الاستجابة:** تشمل استراتيجيات استجابة التعليم الشمولية وصفاً واضحاً للسياق والعوائق التي تمنع حق الحصول على التعليم والاستراتيجيات الرامية إلى تخطي تلك العوائق.

٣- **المراقبة:** تجري مراقبة منتظمة لأنشطة استجابة التعليم واحتياجات التعلم المتنامية للجماعات المتأثرة.

٤- **التقييم:** تقييمات منهجية حيادية تحسن من أنشطة استجابة التعليم وتعزز المساءلة.

* لأغراض هذه الملاحظات الارشادية، في هذا القسم الفرعي، في النطاق الأول، تم وضع المعايير في ترتيب مختلف عن الترتيب التي ظهرت به في كتيب الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني. حيث يتم عرض معايير التحليل قبل معايير المشاركة والتنسيق.

يُعد الحد الأدنى لمعايير التعلم الواردة في هذا النطاق بمثابة الأساس لتطبيق باقي المعايير. فهذه المعايير لها أهمية كبيرة في الاستجابة الفعالة للتعليم المراعي لحساسية النزاع. ويوضح المحتوى الوارد أدناه استراتيجيات التعليم المراعي لظروف النزاع لكل معيار من معايير الحد الأدنى من الآيني (المكتوبة بالخط العريض) الواردة في هذا النطاق.

وتتمثل الخطوة الأولى في تنفيذ برنامج أو سياسة تعليمية في إجراء تقييم للوضع. وإذا لم يتم إجراء التقييم بطريقة مراعية للنزاع، فقد يسهم ذلك في نشوء توترات بين الجماعات أو يؤدي عن غير قصد إلى وضع برامج أو سياسات تعليمية متحيزة. لضمان كون التقييم مراعياً لحساسية النزاع، تتعين مراعاة الاستراتيجيات التالية (مقتبس من اتحاد التعليم المراعي لظروف النزاع، ٢٠١٢: ٨):

- التأكد من عدم ارتفاع توقعات المستفيدين المحتملين بشكل مفرط من خلال عملية تقييم التعليم، وخاصة إذا لم يكن التمويل مضموناً في مرحلة التقييم.
- دراسة كيفية تقديم القائمين بتقييم التعليم إلى المجتمع أو الحكومة وبواسطة من. هل يمثل المفوضون المحليون الذين يقومون بجمع البيانات، أو يُتوقع أن يمثلوا، طرفاً واحداً من النزاع؟
- الأخذ بعين الاعتبار الشخص الذي يدير عملية تقييم التعليم. هل تمثل الإدارة (أو الجهات المانحة)، أو يُتوقع منها أن تمثل، جانب واحد من الصراع/جدول أعمال محدد، أو هل تقدم مثالاً على التعاون/الحيادية بين المجموعات؟

- تذكر الأشخاص الذين تتم استشارتهم للحصول على معلومات بشأن التعليم وبأي ترتيب، لتجنب مخاطر اعتبارهم منحازين لمجموعة على أخرى.
- الحصول على معلومات التعليم، متى أمكن ذلك، من مصادر متعددة (مثل نظام معلومات إدارة التعليم الوطني أو آلية الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة أو بيانات تقييم مجموعة التعليم) حتى يمكنك مقارنة هذه المعلومات والتحقق مما إذا كانت هناك مساواة أو تفاوت واضح في التعليم.
- فهم ديناميات السلطة الخاصة بالجهات الفاعلة القائمة في قطاع التعليم ومزودي المعلومات الخاصة بالتعليم؛ مع إدراك احتمالية أن تكون هذه المعلومات متحيزة، حتى وإن كان ذلك دون قصد.
- دراسة الآثار والمخاطر الأمنية التي يتعرض لها الأشخاص المشاركين في توفير معلومات التعليم، مع الأخذ في الاعتبار التفاعل الحالي والتاريخي بين التعليم والنزاع.

بالإضافة إلى إجراء تقييم للتعليم بطريقة مراعية للنزاع، يجب أيضاً أن تتضمن العملية تحليلا للنزاع. يوفر تحليل النزاع:

- فهم أفضل للأسباب والديناميات والقوى التي تعزز النزاع العنيف و/أو السلام؛ و
- فرصة لتحديد الأسباب الرئيسية الكامنة (مثل الأسباب الجذرية) وراء النزاعات وتحديد أولوياتها كأساس استرشادي لبرامج التعليم (التطوير والجوانب الإنسانية وبناء السلام على جميع المستويات - المشروع والبرنامج والقطاع) (اليونيسف، ٢٠١٢).

ما هو تحليل النزاع؟

(مقتبس من اتحاد مراعاة النزاع، ٢٠١٢: ٤-٦ واليونيسف، ٢٠١٢: ١٢-١٤.)

- ما هو تحليل النزاع؟
  تحليل النزاع هو دراسة منهجية لخلفية النزاع وتاريخه وأسبابه الجذرية والجهات الفاعلة فيه وديناميّاته التي تساهم في النزاع العنيف و/أو السلام، وتفاعلهم مع برنامج التعليم أو سياسته.

- لماذا يتم إجراء هذا التحليل؟
  إن الهدف الرئيسي لتحليل النزاع هو استكشاف وتحليل الديناميات والأطراف المعنية، والعلاقات بين النزاع وبرنامج أو سياسة التعليم المقررة. يقدم تحليل النزاع أيضا فرصة للأطراف المعنية للمشاركة وتطوير فهم مشترك للسياق من أجل الإبلاغ بأنشطة تعليم من شأنها زيادة الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية.

- من يشارك في التحليل؟
  قد يشمل المشاركون في التحليل: جهات فاعلة حكومية وغير حكومية وجهات فاعلة وطنية ودولية وجهات فاعلة تابعة لوكالات ثنائية ومتعددة الأطراف والمجتمع المدني والأطفال والشباب وموظفي المشروع ووكالات شريكة وأفراد من المجتمع المحلي ومنظمات تعمل في نفس المجال وسلطات محلية وأطراف معنية من خارج قطاع التعليم. وعلى الرغم من إمكانية إجراء تحليل النزاع بواسطة مُيّسر محلي أو خارجي، إلا أنه يُستحسن إدراج مُيّسر محلي للقيام بذلك لتعزيز الالتزام المحلي والقرب من المستخدم النهائي.

- كيف يتم إجراء التحليل؟
قد تختلف المنهجيات، ولكن عادة ما تتضمن العملية الخطوات التالية.

١- البحث المكتبي
٢- التصميم
٣- المشاورات: الاستبيانات والمقابلات الشخصية مع المستجيبين الرئيسيين ومجموعات التركيز وورش العمل التشاركية
٤- صياغة التقارير
٥- عرض النتائج
٦- مراجعة تحليل النزاع ومرونة برنامج وسياسة التعليم

- ما هي الأنشطة التي يتضمنها التحليل؟ (راجع المرفق ٢ للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بأنشطة وأدوات تحليل النزاع)

ويرد أدناه قائمة بالأنشطة التي يتضمنها تحليل النزاع عادة.

- تحليل للوضع
- تحليل للأطراف المعنية
- تحليل سببي
- تحليل لديناميات النزاع
- تحديد أولويات برنامج أو سياسة التعليم

- أين يتم إجراء التحليل؟
ينبغي أن يكون تصميم هذا التحليل على نحو يجعله يتناسب مع أي منطقة جغرافية متأثرة بالنزاع أو على المستوى البرنامجي.

- متى يتم إجراء هذا التحليل؟
عند استخدام تحليل النزاع على النحو الصحيح ينبغي مراجعته بشكل منهجي، من البداية وعلى مدار مدة التدخل، لتحليل سياق التعليم والنزاع والإبلاغ بصورة مستمرة عن تصميم برنامج التعليم ومراقبته وتقييمه وتقديم التعقيبات بشأنه.

أدلة تحليل النزاع (انظر قائمة المراجع للحصول على التفاصيل):

- مقياس للسلام: تقييم أثر السلام والنزاع (PCIA) على المشاريع الإنمائية في المناطق المتأثرة بالنزاع، الصفحات من ٢٥-٣١ تأليف بوش، كيه.
- دليل حساسية الصراع، الصفحات من ٤-٦، تأليف اتحاد حساسية النزاع
- مناهج مراعية لظروف النزاع في التنمية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام: حزمة مصادر، الفصل الثاني، بواسطة منتدى أفريقيا للسلام واخرين.
- إجراء تقييم النزاع: إطار عمل لتطوير البرامج والاستراتيجيات، الصفحات ٣٨-٤١، بواسطة الوكالة الأمريكية للتنمية
- إجراء تقييمات النزاع: ملاحظات ارشادية، بواسطة إدارة التنمية الدولية
- كتيب تقييم أثر السلام والنزاع، بواسطة لجنة الحد من الفقر
- أداة تحليل النزاع وتحديد الأولويات، بواسطة كلية موظفي الأمم المتحدة

قد يكون تحليل النزاع نشاط مستقل بذاته أو قد يتم دمج الأنشطة في عملية تقييم أوسع نطاقاً، مثل تشخيص قطاع التعليم الوطني. وينبغي دراسة نتائج تحليل النزاع إلى جانب تحليلات تقييم التعليم الأخرى، مثل أداء نظام التعليم، مرونة الهيكل المادي والموارد البشرية، وإدارة السياسات وبيئتها، وإطار التكلفة والتمويل، والاقتصاد السياسي (المعهد الدولي لتخطيط التربية التابع لليونسكو، ٢٠١١: ٣٦-٤٦). (يمكن العثور على تفاصيل ذات صلة بتحليل النزاع في المرفق ٢ صفحة رقم ٥٤.)

مع التسليم بأن "المساعدات المقدمة خلال النزاع لا يمكن أن تكون منفصلة عن ذلك النزاع (أندرسون، ١٩٩٩: ١)،" فمن المهم أن تهدف **إستراتيجية استجابة التعليم** في السياق الهش والمتأثر بالنزاع إلى زيادة الآثار الإيجابية والحد من الآثار السلبية. وسوف نتناول استراتيجيات استجابة التعليم المراعي لظروف النزاع في الأقسام التالية من هذه الملاحظات الإرشادية. وفيما يلي بعض الأسئلة التأملية التي ينبغي دراستها خلال عملية وضع إستراتيجية الاستجابة. (يمكن الحصول على التفاصيل المتعلقة بدمج مراعاة حالات النزاع في استراتيجيات الاستجابة بالبرنامج من منتدى أفريقيا للسلام وآخرين، ٢٠٠٤: الفصل الثالث؛ اتحاد مراعاة حالات النزاع، ٢٠١٢: ٨-٢٢؛ المعهد الدولي لتخطيط التربية التابع لليونيسكو، ٢٠١١: ٥١-٦٢.)

- **ماذا؟ لتحديد أهداف إستراتيجية الاستجابة:**
  - هل اعتبرت الجهات الفاعلة في النزاع، وديناميكاته وتوقيته والمخاطر المترتبة عليه (على النحو الموضح في تحليل النزاع)؟
  - هل تهدف أنشطة التعليم إلى تلبية احتياجات الجماعات المتأثرة بالنزاع للحصول على تعليم شامل وجيد بوسائل منصفة لا تسهم في زيادة المظالم أو التوترات أو النزاعات بين الجماعات؟
- **من؟ إذا لم تحقق إستراتيجية الإستجابة مردوداً على الصعيد الوطني، فمن المهم اختيار المستفيدين بطريقة مراعية للنزاع.**
  - ما هي تفاعلات وتصورات المجموعة حيال النزاع؟
  - كيف يتم تعريف بعض التسميات (اللاجئين، المتأثرة بالنزاع، العائدين وما إلى ذلك) محليا؟
  - كيف ستتلقى المجموعات المختلفة برنامج التعليم أو سياسته؟
  - ما هي التحيزات الصادرة من الجهة الفاعلة/الوكالة/الحكومة المقدمة؟
  - هل يسهم استهداف مجموعة واحدة في خلق توترات بين الجماعات أو الهويات الانفصالية؟
- **أين؟**
  - ما هي العلاقة بين المنطقة الجغرافية والفئات الاجتماعية؟
  - كيف يؤثر النزاع على المنطقة الجغرافية؟
  - إذا كانت المنطقة الجغرافية تضم مستفيدين وغير مستفيدين، فكيف سيقلل التدخل من التوترات بين الجماعات؟
- **متى؟**
  - ما هي ديناميات النزاع المنفذة على مدار العام؟ فهل تزيد وتنقص في موسم الأمطار/الجفاف مثلاً؟ كيف سيتكيف برنامج أو سياسة التعليم مع هذه التقلبات؟
  - هل يتوافق برنامج أو سياسة التعليم مع نظام التعليم الوطني؟

نظراً للطبيعة الديناميكية للسياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، يجب دائما تقييم أنشطة التعليم وأثرها على البيئة وتفاعلها

في جنوب السودان، بدأت المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة في تنفيذ برنامج للتعليم في حالات الطوارئ يهدف إلى دعم الحصول المتساوي على التعليم بالنسبة للأطفال النازحين والعائدين. ولتوجيه عملية إطلاق البرنامج، تضمن تقييم المجتمع الأولي أسئلة لمجموعة التركيز حول تصوراتهم حيال النزاع. فعلى سبيل المثال، تم سؤال الآباء والأمهات عن كيفية فهمهم لمصطلحي " النازحين" و"العائدين" الى القرية. وبمعرفة كيفية فهم المجتمع المحلي لهذه المصطلحات، أصبح الموظفون المعنيون بالتعليم في منظمة إنقاذ الطفولة أكثر قدرة على توزيع أنشطة التعليم والمسلمات على المستفيدين المستهدفين بطريقة قللت من المساهمة في التوتر بين المجموعات. (كونز، ٢٠١٢)

معها ومراقبتها بشكل مستمر ودائم للتأكد من أنها تسير نحو تحقيق النتائج المخطط لها وتجنب العواقب غير المرغوبة. وفيما يلي بعض الاستراتيجيات المتعلقة بكيفية إجراء **المراقبة والتقييم** بطريقة مراعية للنزاع. (يمكن الحصول على التوجيه المفصل ذي الصلة هنا: الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ٢٠٠٦؛ إدارة التنمية الدولية، ٢٠١٠: ٧-١٣؛ والمعهد الدولي لتخطيط التربية التابع لليونيسكو: ٢٠١١: ٦٥-٧٨؛ منتدى أفريقيا للسلام وآخرين ٢٠٠٤: الفصل الثالث؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٨).

- دراسة الكيفية التي يُنظر بها إلى الأشخاص الذين يقومون بإجراء المراقبة والتقييم من قبل الأشخاص الذين تتم استشارتهم، وأثر ذلك على المعلومات التي يتم جمعها.
- استشارة أعضاء من مختلف الفئات الاجتماعية. وتضمين المستفيدين المستهدفين وغير المستهدفين.
- استخدام مزيج من التدابير النوعية للتصورات والتدابير الكمية للتغييرات الموضوعية والإسناد الترافقي لكل المعلومات، حيثما أمكن ذلك.
- التأكد من مشاركة المعلومات التي تم جمعها مع الأشخاص الذين تم التشاور معهم والحكومة وآليات التنسيق إذا كان بالإمكان القيام بذلك دون التسبب في حدوث توترات بين الجماعات.

وسيتم بالتأكيد تحديد المعلومات التي ينبغي جمعها بحسب: أ) نشاط الاستجابة للتعليم و ب) سياق النزاع. وبشكل عام، يجب أن تشمل المراقبة والتقييم المتغيرات التي تُستخدم لقياس التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم وتفاعل النشاط مع سياق النزاع والافتراضات وكذلك درجة الوصول الفعلي إلى المستفيدين المستهدفين. وفيما يلي قائمة بالمتغيرات الخاصة المراعية للنزاع لأخذها بعين الاعتبار (إدارة التنمية الدولية، ٢٠١٠: ٨-٩؛ سيجسجارد، ٢٠١٢: ٣٠).

- الهجمات على المدارس
- عوامل الخطر الخاصة بالمدارس والطلاب
- ديموغرافيات المعلم والطالب
- المخصصات المالية للتعليم في المناطق المختلفة
- تفاوتات التعليم
- تصورات انعدام الأمن في/حول بيئات التعلم
- مؤشرات عوامل النزاع، مثل انتهاكات حقوق الإنسان
- مؤشرات بناء السلام، مثل إعادة إدماج الطلاب اللاجئين في المدارس

في **الأراضي الفلسطينية المحتلة**، تدعم اليونيسف واليونسكو وغيرها من المنظمات الإبلاغ عن الهجمات على المدارس من خلال آلية رقابة شفافة يمكن التحقق منها. وفي عام ٢٠١١، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار رقم ١٩٩٨ الذي يعترف بالمدارس والمستشفيات كملاذات آمنة للأطفال. ويدعو هذا القرار إلى مساءلة جميع الأطراف التي تهاجم المدارس والمستشفيات (اليونيسف، ٢٠١١: ٢). ويساعد رصد الهجمات بهذه الطريقة الموضوعية وتقسيم البيانات بحسب الفئات الجغرافية والعرقية والدينية على كشف التفاوتات في التعليم ويوفر أساسا لدعم حقوق التعليم المراعي لظروف النزاع.

وحيثما أمكن، ينبغي تقسيم بيانات التعليم وتعيينها حسب المنطقة والعرق والدين و النوع الإجتماعي وغيرها من خصائص المجموعات ذات الصلة. وقد يؤدي تقسيم بعض البيانات إلى نشوء نزاع من خلال تسليط الضوء على أوجه التفاوت. وسوف يساعد تحليل النزاع على تحديد أنواع البيانات التي ينبغي الإعلان عنها من أجل الشفافية والمساءلة، والبيانات التي يجب أن تبقى سرية لحماية أمن ورفاه الأطراف المعنية المعنيين بالتعليم.

النطاق الأول للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: المعايير الأساسية (تتمة)

معايير مشاركة المجتمع

١- **المشاركة:** يشارك أعضاء المجتمع بنشاط وشفافية وبدون تمييز في تحليل وتخطيط وتصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم استجابات التعليم.

٢- **الموارد:** يتم تحديد موارد المجتمع وتعبئتها واستخدامها لإيجاد فرص تعلم مناسبة للفئات العمرية.

تعتبر **المشاركة** المجتمعية المنصفة والشفافة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتعليم المراعي لظروف النزاع. فإذا لم تتم تلك المشاركة بشكل جيد من البداية، فستكون هناك خطورة تتمثل في تنفيذ برنامج أو سياسة ترسخ أوجه عدم المساواة القائمة أو مسببات المظالم والنزاعات بين الجماعات. أما إذا تمت المشاركة بشكل جيد، مع مجموعة مختلفة تمثيلية، يمكن زيادة قدرة التعليم على تحويل المجتمع إلى مجتمع سلمي. (يمكن العثور على التفاصيل المتعلقة بالمرتكزات المجتمعية في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع في هايدر ٢٠٠٩.) وفيما يلي بعض الاستراتيجيات المراعية لظروف النزاع لأخذها بعين الاعتبار.

- البدء بدراسة مسألة "ما هو "المجتمع" المعني ببرنامج التعليم أو سياسته؟" قد يُقصد بالمجتمع أفراد قرية واحدة أو الأفراد في جميع أنحاء البلاد، ويتوقف ذلك على حجم ونطاق نشاط التعليم. يذكر، أن المجتمع لا يعني نوع واحد من الأشخاص، بل هو شبكة معقدة من العلاقات والأفراد مختلفين في القوة و النوع الإجتماعي والعمر والنواحي الاقتصادية والمصالح وغيرها من الخصائص.
- استخدام تحليل النزاع لاستكشاف نوعية الأفراد والعلاقات التي يتألف منها المجتمع.
- اختيار أفراد من المجتمع للمشاركة في نشاط تشاركي يهدف إلى تمثيل التنوع (العرقي أو الديني أو الإعاقي أو الجنساني أو العمري أو السياسي) الحالي. وإدراج الأطفال والشباب في وسائل مجدية. (توجد الموارد الخاصة بالمشاورات مع الأطفال/الشباب في قائمة المراجع.)
- الاعتماد على قدرة المجتمع الحالية مثل الجهود التي بذلها المجتمع بالفعل لتوفير التعليم أو الطريقة التي يقدر بها الآباء بالفعل التعليم باعتباره طريق الوصول إلى مزيد من الفرص من أجل أطفالهم.
- التعرف على القدرات الحالية لأفراد المجتمع، بغض النظر عن خصائص المجموعة.
- إدراج مجموعة واسعة من أفراد المجتمع في تحليل برامج وسياسات التعليم وتخطيطها وتصميمها وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها.
- جدير بالذكر أنه مهما كان التعريف العملي للمجتمع عند بدء برنامج التعليم أو سياسته، فإنه يجب التحقق من الافتراضات والتصورات الخاصة بمشاركة المجتمع (الأشخاص والكيفية) وتعديلها بصورة مستمرة على مدى عمر البرنامج أو السياسة.

في **نيبال**، قامت منظمة إنقاذ الطفولة واليونيسف ومنظمة التعليم العالمية وغيرهم من الشركاء بدعم مشاركة المجتمع في وضع مدونات قواعد سلوك لتعزيز اعتبار المدرسة كمنطقة للسلام، أي حمايتها من التورط مع الجماعات المسلحة الماوية أو الجيش. وقام أفراد من المجتمع بتقييم المخاطر المرتبطة بالنزاع التي يتعرض لها مجتمعهم المدرسي واتفقوا على مدونات قواعد سلوك مدرسية مناسبة. وفي بعض المدارس، تم رسم مدونة قواعد السلوك على جدار المدرسة وتمت مراقبتها من قبل جمعية الآباء والمعلمين (منظمة إنقاذ الطفولة، ٢٠٠٩؛ سميث، ٢٠١٠: ٢٦١). وتوضح هذه الحالة أن دعم المشاركة في كل من تحليل ديناميات النزاع التي تؤثر على بيئة التعلم وكذلك المشاركة في تصميم إستراتيجية الاستجابة المناسبة يساعدان على توفير تعليم مراعي لظروف النزاع.

غالباً ما تتضمن عملية تقديم التعليم في البيئات المتأثرة بالنزاع شحيحة الموارد تحديد وتعبئة موارد المجتمع (البشرية أو الفكرية أو اللغوية أو النقدية أو المادية). ومن بين الفوائد التي يتم تحقيقها من تعبئة الموارد المحلية التشجيع على تعزيز الملكية المحلية لتقوية النشاط، وكذلك التعرف على قيمة المهارات القائمة. ومع ذلك، ينبغي أن يتم أي تبادل للموارد في البيئات شحيحة الموارد بطريقة مراعية للنزاع. ومن ثم يمكن دراسة الأسئلة التالية لتحديد ما إذا كانت عملية تعبئة الموارد مراعية للنزاع أم لا.

- من الذي يقوم بتوفير الموارد؟ كيف تنظر فئات المجتمع الأخرى إلى الجهات المانحة؟
- ما هو المصدر الأصلي للبضائع؟ وهل يرتبط هذا المصدر بجانب معين من النزاع؟
- كيف سيؤثر هذا المورد على العلاقة بين النشاط التعليمي وديناميات النزاع؟
- هل سيؤثر استخدام هذا المورد بالسلب على المساواة في الحصول على التعليم بالنسبة لفئة معينة من الطلاب؟

النطاق الأول للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: المعايير الأساسية (تتمة)

معيار التنسيق

١- **التنسيق:** يجري تنفيذ آليات تنسيق للتعليم ودعم الأطراف المعنية العاملة على ضمان إمكانية الحصول على التعليم الجيد واستمراريته.

وبالإضافة إلى مشاركة أعضاء المجتمع، تُعد مشاركة الوكالات والمنظمات من خلال آليات التنسيق امرا بالغ الأهمية بالنسبة للتعليم المراعي لظروف النزاع. فيمكن لآليات **التنسيق** أن تعمل على تعزيز الشفافية والمساءلة واستراتيجيات التعليم الشاملة في أي سياق. ففي السياق المتأثر بالنزاع، يمكن أن توفر آليات التنسيق فوائد إضافية؛ وفيما يلي ثلاثة أمثلة على هذه الفوائد.

- يمكن للجهات الفاعلة المعنية بالتعليم المشاركة في آليات تنسيق بناء السلام من أجل تخصيص تمويل بناء السلام اللازم لقطاع التعليم. وفي أحسن السيناريوهات، يُنظر إلى التعليم بعد ذلك من قبل السكان والحكومة والوكالات الأخرى المعنية ببناء السلام كجزء من ثمار السلام، أي واحدة من فوائد السلام.
- يمكن لآليات التنسيق، مثل مجموعة التعليم، جمع الوكالات معاً من أجل إجراء تحليلات شاملة للنزاع وتجميع البيانات اللازمة للتقييم.
- في سياق النزاع المتغير باستمرار، يمكن أن تساعد آليات التنسيق الجهات الفاعلة المعنية بالتعليم على اعتماد استراتيجيات وأنشطة تعليمية تتلاءم مع التحديات والفرص الجديدة التي تنشأ خلال تسلسل التحول من النزاع إلى السلام.

مع من ينبغي إجراء التنسيق عند تقديم أنشطة تعليم مراعية لظروف النزاع؟ من المهم أخذ المجموعات المعنية بالتعليم، مثل مجموعة التعليم، بعين الاعتبار. وبالإضافة إلى الجهات الفاعلة المعنية بالتعليم، تتم دراسة إمكانية إدراج جهات فاعلة من القطاع الاقتصادي وقطاع الأمن والقطاع الاجتماعي، مثل وزارة العدل أو وزارة الدفاع.

ستستغرق عملية التنسيق بعض الوقت، بطبيعية الحال، وستحتاج الجهات الفاعلة المعنية بالتعليم إلى ترتيب الأولويات ضمن مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحتملة المعنية ببناء السلام (الحكومية وغير الحكومية والأمم المتحدة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية والجهات الفاعلة الخارجية وغيرها) ويرد أدناه بعض الجهات الفاعلة المعنية ببناء السلام التابعة للأمم المتحدة لوضعها في الاعتبار.

- مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع الأزمات والتعافي (UNDP/BCPR)
- إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية (DPA)
- إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام (DPKO).
- صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام(PBF)
- مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام (PBSO)
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خلال الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول

فيما يلي بعض الأسئلة التأملية لكل معيار من الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني الواردة في النطاق الأول: المعايير الأساسية. تم انتقاء هذه الأسئلة من الأسئلة الموجودة في **الأداة التأملية المعنية بتصميم وتنفيذ برامج التعليم المراعي لظروف النزاع في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع**، والتي يمكن الحصول عليها من موقع الآيني التالي: www.ineesite.org/conflict-sensitive-education.

النطاق الأول للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: المعايير الأساسية	أسئلة التفكير السريع بشأن التعليم المراعي لظروف النزاع
التحليل، المعيار رقم ١: التقييم	هل قامت الأطراف المعنية بالتعليم بتحليل سياق النزاع وكيف سيتفاعل برنامج التعليم أو سياسته المحتملة مع هذا التحليل؟ هل يتضمن تحليل النزاع وجهات نظر مختلفة من مختلف الأطراف المعنية في مجتمع التعليم (جمعية الآباء والمعلمين والمسؤولين الحكوميين والشباب والنساء والرجال والفتيات والفتيان والجماعات العرقية أو الدينية أو الاجتماعية المختلفة وما إلى ذلك)؟
التحليل، المعيار رقم ٢: استراتيجيات الاستجابة	هل يتم وضع الجهات الفاعلة في النزاع وديناميكاته وتوقيته (كما هو موضح في تحليل النزاع) في الاعتبار عند تحديد أهداف برنامج التعليم وسياسته وتوقيته واختيار المستفيدين؟
التحليل، المعيار رقم ٣: المراقبة	هل تم تقسيم بيانات التعليم بحسب المنطقة أو العرق أو الدين أو النوع الإجتماعي أو غيرها من خصائص المجموعات المعنية للكشف عن تفاوتات التعليم وتوجيه استجابة التعليم؟
التحليل، المعيار رقم ٤: التقييم	هل تم تقييم العواقب المقصودة وغير المقصودة لبرنامج التعليم أو سياسته وتفاعل هذه العواقب مع ديناميات النزاع؟ أو، هل هناك خطة لتقييم هذه العواقب في المستقبل؟
مشاركة المجتمع، المعيار رقم ١: المشاركة	هل تم إبلاغ أفراد المجتمع (جمعية الآباء والمعلمين والمسؤولين الحكوميين والشباب والنساء والرجال والفتيات والفتيان ومختلف هياكل السلطة والجماعات العرقية أو الدينية أو الاجتماعية وما إلى ذلك) بشأن دورة البرنامج أو السياسة وإشراكهم فيها: التقييم والتصميم والتنفيذ والمراقبة والتقييم؟ هل تم استبعاد أي أفراد من المجتمع من المشاركة في دورة البرنامج أو السياسة: التقييم والتصميم والتنفيذ والمراقبة والتقييم؟
مشاركة المجتمع، المعيار رقم ٢: الموارد	هل تؤثر طريقة تعبئة الموارد الخاصة بالبرنامج أو السياسة (سلبا أو إيجابا) على العلاقة بين التعليم وديناميات النزاع؟
التنسيق، المعيار رقم ١: التنسيق	هل تم إشراك الجهات الفاعلة المعنية بالتعليم في كل من آليات التنسيق المعنية ببناء السلام وآليات تنسيق التعليم التي تعزز التوزيع العادل والمراعي لحالة النزاع لأنشطة التعليم؟

النطاق الثاني

استراتيجيات إمكانية الحصول على التعليم وبيئة التعلم المراعية لظروف النزاع

النطاق الثاني للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعليمية

- **تكافؤ فرص الحصول على التعليم:** يمكن لكل الأفراد التمتع بفرص الحصول على التعليم الجيد والملائم.
- **الحماية والمعيشة الجيدة:** البيئات التعليمية آمنة وتروج للحماية والرفاه النفسي والاجتماعي للمتعلمين والمعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم.
- **المرافق والخدمات:** تروج مرافق التعليم لسلامة ورفاه المتعلمين والمعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم ويتم ربطها بخدمات الصحة والتغذية والحماية والخدمات النفسية والاجتماعية.

غالبا ما تكون إمكانية الحصول على التعليم وبيئات تعلمية آمنة محدودة للغاية في السياقات المتأثرة بالنزاع. هذا وتلعب إمكانية الوصول إلى مرافق وخدمات آمنة دوراً مهما في مساعدة الجماعات المتأثرة بالنزاع على التكيف مع أوضاعهم وخلق حالة من الاستقرار في حياتهم. يناقش القسم التالي بعض الاستراتيجيات المراعية لظروف النزاع والتي تتوافق مع كلٍ من معايير الحد الأدنى (المشار إليها بالخط العريض).

وغالبا ما يسبب عدم تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم في وقوع مظالم من شأنها أن تسهم في اندلاع النزاع. يعد إصلاح التعليم في السياقات المتأثرة بالنزاع بمثابة فرصة لتصحيح العوائق التاريخية للحصول على التعليم. وينبغي أن تسهم أنشطة التعليم في تحقيق التكافؤ في فرص الحصول على التعليم الجيد للجميع سواء كان ذلك على مستوى المشروع أم على المستوى الوطني. ولتقديم برامج أو سياسات تعليمية تعزز من **تكافؤ فرص الحصول** على التعليم بطريقة مراعية لظروف النزاع، يجب دراسة الاستراتيجيات التالية. (تم توضيح بعض الموضوعات الإضافية التي تتعلق بعوائق الحصول على التعليم - مثل لغة التدريس ووضع المناهج الدراسية وتوظيف المعلمين - في الأقسام التالية.)

- دعم البرامج أو السياسات التعليمية التي تجعل التعليم متاحا للجميع، بما في ذلك: الجنود الأطفال السابقين والنازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة والناطقين بلغات غير شائعة وغيرهم من الفئات المستبعدة سابقا.
- مراقبة وتبادل المعلومات (مع المستفيدين وغير المستفيدين) بشأن أنشطة الحصول على التعليم ومدى تفاعلها مع ديناميات الصراع، وخصوصا عند تقديم التعليم للفئات المستبعدة سابقا.

في **أفغانستان**، وبعد تحليل السياق، وُجد أن المدارس المجتمعية التي يقوم بالتدريس فيها معلمات في منازل قروية تُعد وسيلة آمنة ومستقرة لتوفير مرافق وخدمات تعليم للفتيات. فنظراً لأنه تم تطوير المدارس المنزلية بطريقة تشاركية، فقد أعطى المجتمع الثقة للمعلمات لتعليم وتنمية الطلاب (وينثروب كيرك، ٢٠٠٨). عندما تراعي استراتيجيات الاستجابة تحليل النزاع ومعالجة العوائق المتعلقة بالتعليم، فحينئذ يُعتبر هذا التعليم تعليماً مراعياً لظروف النزاع.

في مدينة داداب، **بكينيا**، وهي أكبر مخيم للاجئين في العالم، يمثل الشباب ١٥٪ من إجمالي سكان المخيم. ويجد معظم الشباب صعوبة في الالتحاق بنظام التعليم الرسمي الكيني التي يتم توفيره في المخيم بسبب تجاوزهم السن المناسب للالتحاق بالمدارس وعدم إجادتهم للغة الإنجليزية وقلة خلفيتهم التعليمية. يدير مجلس اللاجئين النرويجي مركز حزمة تعليم الشباب (YEP) حيث يتلقى شباب المجتمع المضيف والشباب اللاجئون تدريباً مهنياً يتم منحهم بموجبه شهادة تجارة وطنية كينية معتمدة لدى الحكومة. وقد ثبت من خلال التقييمات الأخيرة أن ٦٠٪ من خريجي حزمة تعليم الشباب (YEP) قادرون على الاستمرار في استخدام المهارات التي اكتسبوها بعد عامين من إكمال البرنامج. ويساعد توفير فرص متساوية للحصول على تعليم معتمد من الحكومة لكل من شباب المجتمع المضيف والشباب اللاجئين على تجنب المساهمة في حدوث توترات بين الجماعات ويربط الشباب بالحصول على فرص مهنية وتعليمية مستقبلية في البلد المضيف. ويبين ذلك أن التعليم مراعي لحالات النزاع.
(ماجومبا وسكيبي، ٢٠١٢)

- توضع العوائق الإدارية للحصول على التعليم ويتم العمل على إزالتها، مثل: الرسوم المدرسية أو عدم التوثيق أو عدم الاعتراف بالشهادات أو الامتحانات التي يتم تحصيلها من بلدان أخرى.
- دراسة استراتيجيات التعليم التي تعالج العوائق التي تحول دون الحصول على التعليم نتيجة لثقافة العنف المعممة، مثل العنف الجنسي و النوع إجتماعي الذي يمارس ضد الفتيات في طريقهم من وإلى المدارس وبداخلها.
- ترتيب أولويات تعليم الجنود الأطفال السابقين، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم عند الضرورة.

من المعروف أن التعليم من الممكن أن يزيد من مخاطر حماية الأطفال. فقد تصبح المدارس على سبيل المثال أهدافا لتجنيد الأطفال أو قد تتعرض الفتيات للمخاطر بشكل أكبر أثناء ذهابهن إلى المدرسة. ومع ذلك، فقد أظهرت الأبحاث أيضا أن التعليم المدرسي في سياقات النزاع يمكن أن يساعد في التغلب على التحديات التي تواجه رفاه الأطفال (وينثروب وكيرك، ٢٠٠٨: ٦٣٩). فيحمل التعليم المراعي لظروف النزاع في جوهره **الحماية والمعيشة الجيدة** لأعضاء المجتمع المدرسي. وفيما يلي عدة استراتيجيات لتقديم التعليم الوقائي المراعي لظروف النزاع.

- مطالبة مختلف أعضاء المجتمع المحلي تقديم مدخلات بشأن كيفية تنفيذ أنشطة التعليم بطريقة وقائية للمعلمين والمتعلمين والبيئة المدرسية.
- دراسة استراتيجيات تحافظ على خلو بيئات التعلم — والطرق المؤدية إليها — من العنف والاحتلال، مثل إبرام اتفاقية مع المجموعات المسلحة لإعلان المدرسة كمنطقة سلام.
- ربط موقع التعليم بمقدمي الخدمات الاجتماعية الأخرى (أي الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية) من خلال آليات الإحالة (وهي نظم راسخة يمكن للمعلمين من خلالها إحالة الأطفال ذوي الاحتياجات إلى المهنيين المعنيين بالخدمات الاجتماعية الأخرى).
- وضع إجراء لتقديم الشكاوى يستطيع أعضاء المجتمع المدرسي من خلاله الإبلاغ عن الأمور التي تهدد سلامتهم وتلقى استجابة كافية. وينبغي أن يساعد هذا الإجراء على حماية هوية الشخص وربطها بقاعدة بيانات وطنية تمكن واضعي السياسات وممارسيها من استخدام البيانات لتوفير الحماية والاستجابة الكافية إذا أمكن إتمام ذلك بطريقة مراعية للنزاع.

- توزيع معلومات وقائية مراعية للنزاع على المعلمين والطلاب والآباء، مثل مواقع المناطق الملغومة وطرق تجنبها أو كيفية تحديد الذخائر غير المنفجرة/ المتفجرات من مخلفات الحرب أو الإعلان عن التصعيد المتوقع للعنف في المنطقة.

ما الذي يمكن القيام به لتعزيز أو توفير المرافق والخدمات التعليمية بطريقة مراعية للنزاع؟ ينبغي أن تعكس أي إستراتيجية استجابة لدعم المرافق والخدمات التعليمية النتائج المحددة لتحليل النزاع، ويتم مشاركة بعض الاستراتيجيات أدناه كأمثلة على ذلك.

- إشراك مختلف أعضاء المجتمع واستخدام نتائج تحليل النزاع لاتخاذ قرارات صائبة بشأن تحديد مكان موقع التعلم أو إنشائه أو ترميمه لضمان حصول الجميع على التعليم على نحو آمن.
- الرصد المستمر لتصورات المجتمع المتعلقة باتخاذ قرار بشأن إنشاء موقع التعليم والتخطيط له وتنفيذه لتجنب إثارة أعمال عنف أو نزاع دون قصد. التأكد من أن أعمال التشييد والترميم لا يُنظر إليها على أنها لصالح مجموعة على حساب مجموعة أخرى.
- في حالات العنف المعمم، تتم مراعاة قرب بيئة التعلم ونقاط المياه والمراحيض من الذكور والإناث على حد سواء وإمكانية الوصول الآمن لها. كما يتم تمييز أماكن التعلم بحدود واقية واضحة وبعلامات واضحة.
- تحديد موقع التعلم باعتباره بيئة محمية من خلال استراتيجيات مثل مدونات قواعد السلوك المدرسية والاتفاقيات المبرمة مع الجماعات المسلحة والحواجز الواقية والصيانة الروتينية.

في **سيراليون**، أثناء الحرب التي استمرت لعقد من الزمان، تم ارتكاب عنف جنسي ضد الطالبات والمدرسات في المدارس. وتم تشريد الآلاف من النساء والأطفال من منازلهم. فقامت مدرسة مخيم الطوارئ التابعة لمنتدى المربيات الأفريقيات بتقديم خدمات تعليمية ونفسية واجتماعية للأطفال النازحين من جراء النزاع. وقد تضمنت الخدمات النفسية والاجتماعية: جلسات استشارية لمجموعة الصدمات النفسية مرة كل أسبوعين، وجلسات فردية حسب الحاجة، ومهارات حياتية للأمهات الشابات وعلاج طبي لضحايا العنف الجنسي (مكاندلز، ٢٠١٢: ٣٢). ويمكن تحقيق المرونة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي بتلبية احتياجات الأطفال المتضررين من النزاع من خلال توفير إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الوقائية، ويُعد ذلك فائدة من فوائد السلام.

فيما يلي بعض الأسئلة التأملية لكل معيار من معايير الحد الأدنى من الآيني الواردة في النطاق الثاني: إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعليمية. تم انتقاء هذه الأسئلة من الأسئلة الموجودة في **الأداة التأملية المعنية بتصميم وتنفيذ برامج التعليم المراعي لظروف النزاع في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع**، والتي يمكن الحصول عليها من موقع الآيني التالي: www.ineesite.org/conflict-sensitive-education.

النطاق الثاني للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعليمية	أسئلة التفكير السريع بشأن التعليم المراعي لظروف النزاع
المعيار رقم ١: التكافؤ في فرص الحصول على التعليم	هل قام الأطراف المعنية بتعيين العلاقة بين النزاع وعوائق حصول فئات معينة من المتعلمين على التعليم (الرسمي وغير الرسمي وفي مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والثانوي) والاستجابة لها؟
المعيار رقم ٢: الحماية والمعيشة الجيدة	هل تم إشراك مجموعة متنوعة من أفراد المجتمع في تحديد المخاطر المحلية لحماية ورفاه المعلمين والمتعلمين (من جميع الفئات)؟ هل يسهل الوصول إلى مواقع البرنامج التعليمي وهل تم تأمينها وحمايتها من أي هجمات عنيفة محتملة؟
المعيار رقم ٣: المرافق والخدمات	هل تراعي البرامج التي تتضمن أنشطة لتحسين المرافق والخدمات التعليمية سياق الصراع التاريخي والحاضر؟

حضور الجنود الأطفال فصل دراسي لتعلم اللغة الإنجليزية في مركز للتحويل والتوجيه تديره منظمة CAJED غير الحكومية الوطنية، في مدينة غوما الشرقية، عاصمة إقليم شمال كيفو، جمهورية الكونغو الديمقراطية. © UNICEF/NYHQ2011-0351/Olivier Asselin

النطاق الثالث

استراتيجيات التدريس والتعلم المراعيين لظروف النزاع

النطاق الثالث للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: التدريس والتعلم

١- **المناهج:** تُستخدم مناهج مناسبة ثقافياً واجتماعياً ولغوياً لتوفير تعليم رسمي وغير رسمي مناسب للسياق الخاص واحتياجات المتعلمين.

٢- **التدريب والتطوير المهني والدعم:** يتلقى المعلمون وسائر العاملين في مجال التعليم تدريباً دورياً منظماً ومناسباً وفقاً للاحتياجات والظروف.

٣- **عمليات التدريس والتعلم:** تكون عمليات التدريس والتعلم مرتكزة على المتعلم وتشاركية وشمولية.

٤- **تقييم نتائج التعلم:** يتم استخدام طرق مناسبة لتقييم نتائج التعلم والتحقق من صحتها.

تعد إمكانية الحصول على التعليم بنفس أهمية جودة عملية التدريس والتعلم. وفي سياقات النزاع، قد تتسبب استراتيجيات الاستجابة الرامية إلى إصلاح المناهج الدراسية وتدريب المعلمين وتقييم نتائج التعلم في زيادة حدة النزاع وذلك إذا لم تتم في إطار مراع لظروف النزاع. هذا ويناقش القسم التالي بعض الاستراتيجيات المراعية لظروف النزاع لكل معيار من معايير الحد الأدنى من الآيني (المكتوبة بالخط العريض) الواردة في النطاق الثاني.

تشمل **المناهج** المراعية للنزاع موضوعات متعلقة بالسلام وغير منحازة لأي مجموعة. وقد تشمل الموضوعات المتعلقة بالسلام: التفكير النقدي وحقوق الإنسان وتعليم المواطنة ونبذ العنف ومنع النزاعات وحلها (سيجسجارد، ٢٠١٢: ٣٥-٣٦). ولتجنب التحيزات، يجب أن تلبي المناهج الدراسية الاحتياجات التعليمية للفئات المختلفة مثل الجنود الأطفال السابقين والأطفال الأكبر سنا والناطقين باللغات الأخرى. قد تشمل هذه الاحتياجات التعليمية المهارات الحياتية والمهارات المتعلقة بالوظيفة والمهارات اللغوية المتعلقة بسوق العمل والاقتصاد. يمثل المنهج غير المتحيز أيضا خبرات الفتيان/الفتيات والرجال/النساء على حد سواء ويتحدى بإيثار أي قوالب نمطية نوع إجتماعية موجودة.

في السياقات المتأثرة بالنزاع، غالبا ما يكون إصلاح المناهج الدراسية والنصوص والمواد أمراً ضرورياً لتلبية المبادئ المذكورة أعلاه. يتطلب إصلاح المناهج المراعية للصراع عملية تدريجية تشاركية ومستنيرة بتحليل النزاع. (يمكن العثور التفاصيل المناسبة بشأن إصلاح المناهج في تقرير التعليم فوق الجميع، ٢٠١٢: ٢٩٤-٢٩٧.)

- في مرحلة التعافي المبكرة، يمكن للاستراتيجيات الانتقالية الخاصة بالتعليم وقف استخدام المواد المتحيزة، وتقييم الممارسات الجيدة القائمة وتجنيد وتدريب المعلمين من مختلف الأنواع الإجتماعية والخلفيات.
- وخلال المرحلة الانتقالية، يمكن لاستراتيجيات التعليم توفير التدريب للمعلمين على كيفية إنشاء وتقديم الدروس التي تمنع التنميط والتحيز وتعزز الشمولية والاحترام المتبادل ونبذ العنف. ويمكن توفير مواد تكميلية للمناطق التي كانت مهملة في السابق بسبب ديناميات النزاع.

يستجيب برنامج حزمة تعليم الشباب (YEP) الذي ينفذه مجلس اللاجئين النرويجي في **ليبيريا** للاحتياجات التي ذكرها الشباب الذين فقدوا فرص التعليم بسبب الحرب. فبعد الحرب، لم يعد أمام معظم الشباب سوى فرص قليلة للعمل أو توليد الدخل، وفقد الكثير منهم الثقة في مجتمعاتهم. وقد تم تدريب معلمي مشروع حزمة تعليم الشباب (YEP) وبناء أسلوب التدريس لديهم على المعرفة بأن هيكل الحياة المتوقع والروتين اليومي والأنشطة التعليمية ذات الصلة مكونات أساسية لمواجهة الفوضى التي يسببها النزاع. وقد حدد تقييم مشروع حزمة تعليم الشباب (YEP) فوائد كثيرة للشباب، مثل اكتساب هوية جديدة إيجابية في المجتمع وتعلم المهارات المهنية اللازمة لتوليد دخل صغير. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض معدل الجريمة بشكل ملحوظ خلال مشروع حزمة تعليم الشباب. فعند دعم المعلمين في تقديم تعليم مناسب للشباب المتأثر بحالة النزاع بطريقة تعزز القبول بين المجموعات، فإنهم بذلك يكونوا قد قدموا تعليماً مراعياً لظروف النزاع.
(موبيرج وجونسون-ديمن، ٢٠٠٩)

- في مرحلة التعافي طويل المدى، يمكن تطهير النصوص الوطنية وتدريبات المدرسين وسياسات وامتحانات الإدارة المدرسية من المحتويات والعمليات المتحيزة واستبدالها بمحتوى يتناول مفاهيم المواطنة المسؤولة والحوكمة المدرسية وحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية وتحويل النزاع. وينبغي أن يتم توزيع المناهج والنصوص والمواد المصححة بشكل عادل في جميع المناطق وعلى جميع الفئات بما في ذلك اللاجئين والشعوب النازحة والجنود الأطفال المعاد إدماجهم.

في السياق المتأثر بالنزاع، يمثل **تدريب المعلمين والتطوير المهني والدعم** فرصة لإحداث تحول واسع النطاق ليصبح السكان أكثر سلاما واحتراما ومدنية. وفيما يلي بعض الاستراتيجيات المراعية لظروف النزاع لكل: عملية تدريبية ومحتوى تدريبي ودعم للمعلمين.

- عملية التدريب - إتاحة فرص تدريب للمعلمين الذكور والإناث ودون تمييز ضد أي فئة، بما في ذلك اللاجئين والمعلمين النازحين. وبالنسبة للفئات التي تم استبعادها في السابق من تدريب المعلمين، فسوف يتم تزويدهم بتدريب تكميلي مناسب يلبي احتياجاتهم. ويتم التنسيق مع وزارة التعليم لضمان تعريف جميع الفئات بالتدريب من قبل السلطات المعنية.
- محتوى التدريب - يشمل محتوى تدريب المعلمين المراعي لظروف النزاع الكفاءات الخاصة بالمنهجيات التشاركية وحقوق الإنسان وديناميات النزاع وتحوله والمسائل المتعلقة بالهوية والمواطنة المسؤولة والمصالحة والبدائل غير العنيفة والتدريس متعدد الصفوف ومعالجة الذكريات التاريخية.
- دعم المعلم - ينبغي تدعيم مواضيع التدريب المراعي لظروف النزاع عن طريق المتابعة الموحدة والمستمرة (مثل تعليم الأقران ودعم المشرف والتدريبات التنشيطية وتوزيع المواد) وقد تعرض العديد من المعلمين العاملين في سياقات متأثرة بالنزاع للعنف المباشر ويحتاج هؤلاء إلى الدعم النفسي والاجتماعي. ولتلبية هذه الحاجة، يتم إنشاء هياكل لدعم الأقران بين المعلمين وذلك لزيادة مهارات مواجهة النزاع وتبادل الممارسات الجيدة والحد من التوتر النفسي والاجتماعي. تشجيع المعلمين من خلال برامج للحوافز (الاقتصادية أو غيرها) للعودة إلى فريق التدريس أو البقاء فيه، وخاصة لأولئك الذين يعملون في مناطق يوجد بها مصاعب و/أو المناطق المتأثرة بالنزاع.

ويمكن أن تكون الطريقة التي ينقل بها المعلم المعرفة بمثابة أداة قوية للتحول الاجتماعي في المجتمعات المتأثرة بحالات النزاع. وعلى النقيض، يمكن لطرق التدريس أيضا المساهمة في استمرار الأفكار والممارسات التي تسهم في تأجيج النزاع، مثل التحيز وعدم المساواة. لذا من المهم تقديم التدريس والتعلم بأسلوب مراع للنزاع. وينبغي الاسترشاد بنتائج تحليل النزاع عند وضع أساليب ومحتويات معينة؛ ومع ذلك نسرد فيما يلي بضع استراتيجيات عامة للتعليم المراعي لظروف النزاع. (يمكن العثور علي التوجيهات المتعلقة بأساليب التدريس المعنية ببناء السلام في مجموعة أدوات برنامج التعليم من أجل السلام من الآيني ٢٠٠٤-٢٠٠٨.)

- التنسيق مع أولياء الأمور وقادة المجتمع حتى يتمكنوا من فهم وقبول محتوى التعلم وطرق التدريس المستخدمة، وللتأكد من أنهم لا يروا أنها تحدٍ لفئتهم ذات الهوية الخاصة.
- مراعاة النتائج التي توصل إليها تحليل النزاع والنظر في استخدام اللغة الأم للطلاب في التدريس للصفوف المبكرة أو التدريس بلغات متعددة وتوظيف وتدريب معلمين يتحدثون لغات الأقليات (سيجسجارد، ٢٠١٢: ٣٨-٣٩). وبالنسبة للشباب الذين يحتاجون إلى تعلم لغة جديدة للالتحاق بالمدارس الثانوية أو مدارس الاقتصاد المحلي، تتم دراسة تلبية هذه الاحتياجات عبر برامج تعلمية بديلة.
- إظهار فهم لديناميات النزاع والتحيزات الشخصية وتعديل عملية التدريس وفقاً لذلك.
- استخدام طرق تدريس مناسبة وشاملة لجميع المتعلمين، بما فيهم الأطفال المجندين المعاد إدماجهم والنازحين واللاجئين والناطقين باللغات الأخرى،والأطفال/الشباب الذين يحملون جنسيات أخرى.

في **البوسنة والهرسك**، تقدم المدارس المتكاملة في مقاطعة برتشكو ذات الحكم الذاتي للعائدين والنازحين داخليا برنامجاً علمانياً حول "ثقافة الأديان"، بدلا من التعليم الديني. وقد كان هذا البرنامج بمثابة بديل لمدارس الطوائف الدينية الإقصائية، وقد تمكن هذا البرنامج في نهاية المطاف من إعادة الاندماج الاجتماعي" (فريق عمل الآيني المعني بالتعليم والهشاشة، ٢٠١١أ: ٣٩) هذا ويُعد إصلاح المناهج الدراسية لإزالة التحيز ضد فئات معينة وتعزيز الإدماج الاجتماعي مثالاً للتعليم المراعي لظروف النزاع.

معلمة تساعد جيمس كاهوا، ١٠ سنوات، على الكتابة على السبورة أثناء درس للغة الإنجليزية في مدرسة كيسوجو الابتدائية النموذجية في مقاطعة كينجوجو، أوغندا. © UNICEF/NYHQ2010-1482/ShehzadNoorani

في **رواندا**، لعب التعليم دوراً رئيسياً في مرحلة المصالحة بعد الإبادة الجماعية وقد مثل التعليم من أجل السلام جزءاً مهما من المناهج الدراسية، متيحاً الفرصة لغرس قيم مثل العدالة والتضامن والاحترام. بالإضافة إلى ذلك، يبذل المعلمون جهدا خاصاً لجعل طرق التدريس الخاصة بهم تربوية وشاملة. فعلى سبيل المثال تقول معلمة لتلاميذها "أنتم كلكم أولادي الذين أحبهم. فلا فرق عندي بين مجموعة منكم ومجموعة أخرى، فكلكم راوانديون." (كينج، ٢٠١١: ١٤٧-١٤٩) عندما يكون المعلمون على دراية بديناميات النزاع والتحيزات الخاصة بها، ويقومون بتنفيذ طرق تربية تعزز المشاركة والاندماج، فهم حينئذ يقدمون تعليماً مراعياً لظروف النزاع.

- تدريس قيم نبذ العنف و التفكير النقدي وحل النزاعات بالوسائل السلمية واحترام وجهات النظر المختلفة وتقديم نماذج لها.(اليونيسف، ٢٠١٢: (فريق عمل الآيني المعني بالتعليم والهشاشة، ٢٠١١أ: ٤٧).

كيف يمكن إجراء **تقييم نتائج التعلم** بطريقة مراعية لحساسية النزاع؟ يمكن أن تمثل تقييمات التعلم أدوات تقييد أو فرص في السياقات المتأثرة بالنزاع. إذا تم تقديم الامتحان الوطني المطلوب بلغة من هم في السلطة فقط، أو كان المحتوى مناسب ثقافيا لفئة معينة فقط، فحينئذ يشكل التقييم عائقا أمام تكافؤ فرص الحصول على التعليم والجودة. وبدلا من ذلك، إذا كان الامتحان الوطني غير متحيز وفي متناول جميع المتعلمين، فمن الممكن أن يكون فرصة متساوية للحصول على التعليم أو التوظيف في المستقبل. وسيتم فيما يلي سرد استراتيجيات إجراء تقييم لنتائج التعلم مراع لظروف النزاع.

- جعل التقييمات عادلة وفي متناول جميع المتعلمين من خلال إجراءات مثل الترجمة وتنظيف المحتوى المنحاز تجاه أي فئة والتوزيع العادل للاختبارات في مختلف المناطق.
- التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لمعالجة مسائل تعميم التقييم، مثل الاعتراف بشهادات التقييم التي تم تحصيلها من بلدان أخرى أو من المزودين الداخليين غير الحكوميين للخدمات التعليمية (مثل وكالات تقديم التعليم في مخيمات اللاجئين).
- تضمين مواضيع تقييم مراعية لحساسية النزاع، مثل المواطنة المسؤولة وتحويل الصراع.
- تصنيف بيانات التقييم حسب خصائص الفئة لتحديد تفاوتات التعليم والمناطق التي تحتاج إلى الاستثمار في التعليم التكميلي اللازم لحصول جميع الطلاب على التعليم الجيد وذلك مع مراعاة حالة حساسية النزاع. وكما هو موضح في قسمي المراقبة والتقييم أعلاه، يمكن استخدام المعلومات المصنفة في تصعيد حدة النزاع بين المجموعات، وبالتالي، ينبغي التعامل معها بطريقة مراعية لديناميات النزاع.
- استخدام نتائج التقييم في اختبار جودة التعليم ومدى ملاءمته — مثل مدى ملاءمة برامج التعليم الفني والمهني لبيئة سوق العمل - والإبلاغ عن التغييرات التي تطرأ على المناهج وطرق التدريس.

فيما يلي بعض الأسئلة التأملية لكل معيار من معايير الحد الأدنى من الآيني الواردة في النطاق الثالث: التدريس والتعلم تم انتقاء هذه الأسئلة من الأسئلة الموجودة في **الأداة التأملية المعنية بتصميم وتنفيذ برامج التعليم المراعي لظروف النزاع في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع**، والتي يمكن الحصول عليها من موقع الآيني التالي: www.ineesite.org/conflict-sensitive-education.

النطاق الثالث للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: التدريس والتعلم	أسئلة التفكير السريع بشأن التعليم المراعي لظروف النزاع
المعيار رقم ١: المناهج	هل هناك إجراء للتأكد من خلو المناهج والمواد التعليمية من المحتوى المتحيز وسهولة الوصول إليها لتلبية احتياجات جميع المتعلمين (بغض النظر عن العرق أو الدين أو النوع الإجتماعي أو اللغة أو غيرها من خصائص المجموعة)؟
المعيار رقم ٢: التدريب والتطوير المهني والدعم	هل تشمل الدورات التدريبية للمعلمين التي تُجرى قبل وأثناء الخدمة تنمية كفاءاتهم المراعية لحساسية النزاع، مثل مراعاة التنوع الثقافي؟ (انظر قائمة الكفاءات في صفحة ٣٥.)
المعيار رقم ٣: عمليات التدريس والتعلم	هل أيد المعلمون تكييف دروسهم بما يتلاءم مع مختلف احتياجات المتعلمين وديناميات النزاع؟
المعيار رقم ٤: تقييم نتائج التعلم	هل تقييمات التعلم غير متحيزة في محتواها وفي متناول جميع المتعلمين، مثل العائدين الناطقين بلغات مختلفة والأطفال الجنود المعاد إدماجهم والمتعلمين الذين تتجاوز أعمارهم سن الالتحاق وغيرهم؟

النطاق الرابع

استراتيجيات الممارسات المراعية لحساسية النزاع الخاصة بالمعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم

النطاق الرابع للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: المعلمون وسائر العاملين في مجال التعليم

١- **التوظيف والاختيار:** يتم توظيف عدد كافٍ من المعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم المؤهلين على النحو الصحيح من خلال عملية تشاركية شفافة قائمة على معايير الاختيار التي تعكس التنوع والمساواة.

٢- **ظروف العمل:** يعمل المعلمون وسائر العاملين في مجال التعليم في ظروف عمل محددة بشكل واضح ويتم تعويضهم بشكل مناسب.

٣- **الدعم والإشراف:** تعمل آليات الدعم والإشراف للمعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم بفاعلية.

يوضح المحتوى الوارد أدناه استراتيجيات التعليم المراعي لظروف النزاع لكل معيار من معايير الحد الأدنى من الآيني (المكتوبة بالخط العريض) الواردة في هذا النطاق.

من خلال الاسترشاد بتحليل النزاع، يجب أن يُجرى **توظيف المعلمين واختيارهم** من خلال عملية تشاركية شفافة يتم فيها تجنب التحيز لأي فئة من الفئات. وإذا تمت عملية التوظيف والاختيار بهذه الطريقة، فسيعمل ذلك على منع استمرار عدم المساواة في توظيف العاملين في التدريس وقد يدرك المواطنون المستبعدون سابقا أن ذلك من فوائد أو ثمار السلام. أما إذا جري التوظيف وفقا لخطوط النزاع، فقد يتسبب ذلك بزيادة المظالم بين الجماعات وتأجيج العنف (سيجسجارد، ٢٠١٢: ٣٣). وفيما يلي بعض استراتيجيات تنفيذ عمليات التوظيف والاختيار المراعية لظروف النزاع.

- وضع أوصاف وظيفية ومبادئ توجيهية للاختيار غير تمييزية تتضمن كفاءات مراعية لحساسية النزاع (انظر مربع النص في صفحة ٣٥).
- إنشاء لجنة اختيار تمثل مختلف الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الفئات التي كانت مهمشة في السابق بسبب ديناميات النزاع.
- اختيار المعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم بطريقة شفافة قائمة على أوصاف الوظائف والكفاءات المراعية لحساسية النزاع، مع مراعاة قبول المجتمع والنوع الإجتماعي والتنوع.
- توزيع المعلمين بطريقة عادلة وشفافة على جميع المناطق بالتساوي، وذلك باستخدام برامج الحوافز (رواتب أو مكافآت غير نقدية) لشغل المناصب الشاقة في المناطق المحرومة بسبب ديناميات النزاع.
- التنسيق مع وزارة التربية والتعليم من أجل ربط ودعم تطوير أنظمة موارد بشرية وأنظمة مرتبات طويلة المدى وعادلة للمعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم.

كفاءات المعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم المراعي لظروف النزاع (مقتبس لتوظيف المعلمين من اتحاد مراعاة ظروف النزاع، ٢٠١٢: ٢٣، ٣٩)

- فهم النزاع وأسبابه الجذرية وديناميكاته والحاجة إلى تحويل النزاع
- معرفة أن التعليم للجميع حق من حقوق الإنسان
- الوعي الذاتي بالتحيزات الخاصة بالفئات المختلفة وكيفية نظرها إلى افعالها في/حول بيئة التعلم في مختلف السياقات
- التمتع بإدراك جيد للتنوع بين الثقافات وفهم جيد للمتعلمين والأسر
- امتلاك القدرة على التحدث مع المتعلمين بشأن النزاع
- امتلاك القدرة على رؤية العلاقة بين المساواة في الحصول على التعليم الجيد وتلافي النزاعات والتخفيف من حدتها
- امتلاك القدرة على جمع وتحليل المعلومات بطرق مختلفة وتحدي الافتراضات

يمكن أن يكون التعويض غير العادل عاملاً في نشوب النزاع، وخاصة في السياقات الهشة. لذا، من المهم تنفيذ برامج وسياسات تعليم تعالج **ظروف العمل والتعويض** بطريقة مراعية لحساسية النزاع. وينبغي أن تسترشد أي إستراتيجية بنتائج تحليل النزاع المحلي، بما في ذلك فحص الديناميات السياسية والاقتصادية المحلية. (ويمكن الاطلاع على التفاصيل ذات الصلة في ملاحظات الآيني الخاصة بتعويض المعلمين في الدول الهشة وحالات النزوح وحالات التعافي بعد الأزمات (٢٠٠٩).) وفيما يلي عدة استراتيجيات مراعية لظروف النزاع لأخذها بعين الاعتبار.

- تقديم تعويضات ثابتة ومناسبة لسوق العمل المحلي للمعلمين والعاملين في مجال التعليم. وسوف يعمل ذلك على تجنب صرف تعويضات غير متناسقة وغير منظمة من شأنها أن تخلق حالة من السخط والنزاع بين العمال.
- توفير تعويضات وظروف عمل عادلة للمعلمين والعاملين في مجال التعليم من جميع المناطق وجميع الفئات الاجتماعية، بما في ذلك السكان المحليين واللاجئين والنازحين.
- دراسة تطبيق برامج التعويض غير النقدي لتشجيع المعلمين ذوي الكفاءة على الخدمة في الوظائف الشاقة/المناطق المهملة وتقليص الفوارق التعليمية التي قد تؤدي إلى النزاع. ويمكن أن يشمل التعويض غير النقدي للمعلم ما يلي: التنقل أو الإقامة أو الطعام.

في **أثيوبيا**، كانت هناك حاجة إلى وجود معلمين لتقديم التعليم للأطفال في مخيم للاجئين. ووقع اختيار أعضاء المجتمع المحلي على معلمات كوناما من إريتريا لأنهن كن أعلى النساء تعليما في المخيم. ووافقت المعلمات على تقديم فرص تعليم للأطفال الذين لم يصبهم التعليم وقد شجعهن على ذلك ترشيح المجتمع المحلي لهن. (كيرك وونثروب، ٢٠٠٧). تعزز مشاركة المجتمع المحلي في اختيار المعلم الثقة والشفافية وقبول المجتمع لهذا الأمر وتمنع المساهمة في التوتر الذي قد يؤدي إلى النزاع

- تنسيق برامج التعويض وظروف العمل مع الحكومة ومجموعة التعليم والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بالتعليم ونقابات المعلمين، وذلك بهدف تقديم الدعم في توفير نظام مستقر وطويل المدى من تقديم الخدمات التعليمية.
- التخطيط المستقبلي للانتقال السلس من نظام مرتبات محلي إلى آخر وطني (إذا كانت المجتمعات المحلية تدعم المعلمين) وذلك لتجنب وجود ثغرات في التعويض وبالتالي التخلص من المظالم المترتبة عليها التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاع.

تعد آليات الدعم والإشراف للمعلمين والعاملين في مجال التعليم من الأمور الحيوية اللازمة لإنشاء قوى عاملة وطنية تعليمية جيدة ومتكافئة. كما يساعد دعم التطوير المهني للمعلمين وتلبية احتياجاتهم على تحقيق الاستقرار في القوة العاملة ومنع المظالم التي قد تؤدي إلى النزاع. قد يؤدي توفير الإشراف الكافي إلى لفت انتباه الجهات الفاعلة إلى مجالات التدريس منخفضة الجودة وإبراز الإجراءات المناسبة، وبالتالي تجنب عدم المساواة ومنع حدوث أي مظالم.

- دعم المعلم - في حالة انخفاض قدرة المجموعة المتوفرة من المعلمين، كما هو الحال في أغلب مناطق النزاع، ينبغي وضع خطط للتطوير المهني وإجراءات لإصدار الشهادات لدعم المعلمين الجدد أو غير المؤهلين تأهيلا كافيا. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدعم المعلمين المعينين من الفئات المستبعدة سابقا من فريق التدريس، مثل الفئات العرقية أو الدينية أو النوع إجتماعية. ويمكن لبرامج دعم الأقران تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمعلمين العاملين في سياقات النزاع الصعبة. وقد تعمل مساهمات الشريك الخاص (الإمدادات أو المساعدة الفنية) على إكمال الإمدادات الوطنية اللازمة ورفع المعنويات.
- إشراف المعلم - ينبغي توفير إشراف المعلم بطريقة شفافة وغير منحازة. وينبغي إجراء تقييمات الأداء وتوثيقها بطريقة شفافة على أساس الوصف الوظيفي. ويجب أن يتفق كل من المعلم وصاحب العمل ولجنة التعليم المجتمعية على توصيف الوظائف وقواعد سلوك المعلم. ويمكن استخدام كلتا الوثيقتين كإطار عمل للإشراف على أداء المعلم بطريقة موضوعية قائمة على المشاركة. ويجب تنسيق عملية الإشراف مع أولياء الأمور والطلبة من أجل رصد المظالم وضمان توفير الفرصة لهم لتوفير الإنطباعات على أداء المعلمين والعاملين في مجال التعليم، وخاصة المناهج المراعية لحساسية النزاع التي يحتذونها في الفصول الدراسية. (يمكن العثور على التفاصيل المتعلقة بمدونات قواعد السلوك في سميث، ٢٠١٠: ٢٦١.)

في **الصومال**، تسعى منظمة الرؤية العالمية جاهدة لدعم المعلمين وتحقيق الكفاءة المهنية من خلال: أ) توفير حوافز لتكميل مساهمة المجتمع المحلي؛ ب) التنميط المجتمعي، حيث تم توضيح دور وأهمية المعلمين وبالتالي الرفع من شأنهم داخل المجتمعات؛ ج) توفير التدريب والتوجيه للمعلمين؛ د) تزويد المعلمين بالمدخلات الزراعية اللازمة لمزارعهم، وه) توفير المواد المدرسية للمعلمين. (الآيني، ٢٠٠٩: ١٧). ويحد تعويض المعلم ودعمه بطريقة شفافة خاضعة للمساءلة ومنصفة من خطر الإسهام في التوترات المجتمعية القائمة ويقدم مثالا للحوكمة الرشيدة ومن ثم يُسهم في توفير تعليم مراعٍ لظروف النزاع.

فيما يلي بعض الأسئلة التأملية لكل معيار من معايير الحد الأدنى من الآيني الواردة في النطاق الرابع: المعلمون وسائر العاملين في التعليم. تم انتقاء هذه الأسئلة من الأسئلة الموجودة في **الأداة التأملية المعنية بتصميم وتنفيذ برامج التعليم المراعي لظروف النزاع في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع**، والتي يمكن الحصول عليها من موقع الآيني التالي: www.ineesite.org/conflict-sensitive-education.

النطاق الرابع للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: المعلمون وسائر العاملين في مجال التعليم	**أسئلة التفكير السريع بشأن التعليم المراعي لظروف النزاع**
المعيار رقم ١: التوظيف والاختيار	هل تتسم عملية اختيار المعلمين وتوظيفهم التي تم الاسترشاد فيها بتحليل النزاع بالشفافية والتشاركية وعدم الانحياز لفئة بعينها؟
المعيار رقم ٢: ظروف العمل	هل يتم تعويض المعلم بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة، ومنصفة لا تزيد من حدة التوترات بين الجماعات؟
المعيار رقم ٣: الدعم والإشراف	هل هناك نظام للإشراف والدعم لجميع العاملين في مجال التعليم، بما في ذلك الفئات الأقل تأهيلا والمجموعات التي كانت مهمشة في السابق بسبب النزاع؟

النطاق الخامس

سياسة التعليم المراعي لظروف النزاع

النطاق الخامس للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: سياسة التعليم

١- **القانون وتشكيل السياسة:** تقوم سلطات التعليم بتحديد الأولوية لاستمرارية وتعافي التعليم الجيد، بما في ذلك إمكانية الاستفادة المجانية من التعليم وشموليته.

٢- **التخطيط والتنفيذ:** تأخذ أنشطة التعليم بعين الاعتبار سياسات وقوانين ومعايير وخطط التعليم الدولية والمحلية والاحتياجات التعليمية للجماعات المتأثرة.

إن التعليم حق إنساني كما هو مقرر في الصكوك القانونية الدولية والالتزامات السياسية. وصياغة وتنفيذ سياسة التعليم هي الآلية التي تستطيع الجهات الفاعلة من خلالها أن تقوم بتنفيذ هذا الحق. فإن لم تراع سياسات التعليم ظروف النزاع، فإنها قد تعزز بذلك العداوات بين الجماعات وتزيد من تصاعد دوامات العنف وتديم أوجه عدم المساواة وتؤدي في بعض الحالات إلى اندلاع عنف مسلح. وتعزز سياسات التعليم التي تراعي ظروف النزاع من الترابط المجتمعي والهوية الوطنية التي تقدر التنوع والمحايدة والمساواة في تقديم الخدمات للجميع وعملية وبيئة تدريس وتعلم جديرين بالاحترام.

كيف يمكنك **صياغة قانون وسياسة التعليم** بطريقة مراعية لظروف النزاع؟

- استخدام تحليل الصراع وفهم العلاقات بين التعليم والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمن والديناميات البيئية لتحديد توجهات سياسة التعليم الجديدة.
- ربط توجهات سياسة التعليم المراعية لظروف النزاع مع استراتيجيات الحد من الفقر المراعية لظروف النزاع واتفاقيات بناء السلام وسياسات تحقيق الاستقرار وسياسات الانتعاش الاقتصادي وسياسات تشغيل الشباب وسياسات الإدماج الاجتماعي (بالإضافة إلى اتفاقيات حقوق الإنسان الموضحة في صفحة ٧).
- التنسيق مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك الفئات المهمشة سابقاً والجماعات التي تعرضت لمظالم لبناء توافق في الآراء حول توجهات سياسة التعليم الجديدة. (راجع أيضاً القائمة أدناه والقائمة الموجودة في قسم التنسيق بصفحة ٢٣).
- الرصد المستمر لتوقعات الفئات المختلفة بشأن توجهات السياسة الجديدة وتعديل الصياغة حسب الحاجة حتى تتسنى معالجة المسائل التي تتم إثارتها.
- دراسة السياسات على المدى القصير والمتوسط والطويل لضمان التحول التدريجي والتصاعدي في التعليم، واستمرارية المكاسب الفورية لتقديم خدمات ما بعد الصراع (التوجهات الأوربية، ٢٠٠٩: ٤٤-٤٩).

من الأشخاص الذين ينبغي أن يشاركوا في وضع سياسة تعليم مراعية لظروف النزاع؟ (مقتبس من المعهد الدولي لتخطيط التربية التابع لليونيسكو، ٢٠١١: ٦٠)

- قطاع التعليم الخاص
- المجتمع المدني
- مجموعة التعليم

- مجالس الامتحانات الوطنية
- النقابات المهنية، مثل نقابات المعلمين والجماعات الدينية
- المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية
- المسؤولون من وزارات التخطيط والمالية والشؤون الاجتماعية والقوى العاملة والإدارة والحماية المدنية وما إلى ذلك.
- إدارات وزارة التربية والتعليم (المرافق، والمناهج الدراسية، والإحصاءات، وتدريب المعلمين، وبناء المدارس)

ما هي المجالات الرئيسية التي يجب أن توليها سياسة التعليم المراعية لظروف النزاع الأولوية؟

سوف يبين تحليل النزاع المجالات التي قد تحتاج إلى سياسة جديدة أو منقحة لضمان تقديم التعليم بطريقة مراعية لظروف النزاع. فعلى سبيل المثال، إذا أظهر تحليل النزاع أن الأطفال المجندين لا يحصلون على التعليم، فيمكن حينئذ صياغة سياسة لبرنامج تعليمي بديل. وفي العموم، ينبغي أن تتناول سياسة التعليم المراعية لظروف النزاع المجالات الرئيسية التالية: (للحصول على قائمة مفصلة لاختيارات السياسة المراعية لظروف النزاع انظر: المعهد الدولي لتخطيط التربية التابع لليونيسكو، ٢٠١١:٥٥-٥٦ وسيجسجارد، ٢٠١٢: ٢٠-٢١.)

- تعبئة الإرادة والقدرة السياسية لجعل التعليم مراعياً لظروف النزاع، ومعالجة عوامل النزاع التي ظهرت من خلال تحليل النزاع؛
- تعزيز المساواة في الحصول على التعليم بجميع مستوياته؛
- جعل المناهج والتدريس واللغة مراعية لظروف النزاع؛
- تعزيز الجهوزية لحالات الطوارئ بما في ذلك حماية التعليم من الهجوم، و
- معالجة القضايا الرئيسية الأخرى التي يتم تحديدها في عملية تحليل النزاعات الوطنية.

في **ليبيريا** يشكل الاختيار بين التركيز على تعليم المقاتلين السابقين الذين يشكلون عامل خطر خاص على الاستقرار، وضمان التوفير العام للتعليم معضلة كبيرة. وقد تم تخفيف المظالم بين المقاتلين السابقين غير المستفيدين من البرامج على الأقل جزئياً من خلال إدخال التعليم المجاني والإلزامي في عام ٢٠٠١ و حملة العودة إلى المدارس في عام ٢٠٠٣. وتشير التقارير إلى أن كلا المبادرتين قد أحرزتا نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتشجيع على زيادة توفير التعليم الأساسي." (فريق عمل الآينى المعني بالتعليم والهشاشة، ٢٠١١أ: ٤٧) هذا ويعمل تنفيذ سياسة التعليم المجاني الإلزامي مع جميع الجماعات المشتركة في النزاع (المقاتلون السابقون) والجماعات غير المشتركة في النزاع على منع وجود توتر بين الجماعات، ويُعد ذلك مثال على التعليم المراعي لظروف النزاع.

سوف تُستخدم عملية تشكيل السياسة والتوجهات السياسية الجديدة المترتبة عليها في توجيه تفعيل هذه السياسة أي التخطيط والتنفيذ. **التخطيط والتنفيذ** يجب إجراء سياسة التعليم التي تتم في إطار نزاع بطريقة مراعية للتفاعل بين التعليم وديناميات الصراع. فعلى سبيل المثال، إذا كشف تحليل النزاع أن المنطقة المتأثرة بالنزاع فيها معدلات التحاق بالتعليم أقل بكثير من معدلات الالتحاق في المناطق الأخرى، فحينئذ يمكن تنفيذ أهداف خطة قطاع التعليم المناسبة ومدخلات الموارد لتحقيق الوصول العادل في المنطقة. وعلى الرغم من أن الخطط المحددة سوف تختلف حسب السياق، إلا إن الهدف العام لتنفيذ سياسة التعليم يجب أن يكون هو المساواة بين الجميع في الحصول على تعليم جيد، ويشمل ذلك اللاجئين والنازحين والفئات المحرومة. وفيما يلي بعض الاستراتيجيات العامة المراعية لظروف النزاع لتخطيط وتنفيذ السياسة في إطار يراعي ظروف النزاع.

- وينبغي إبلاغ قطاع التعليم والخطط التنفيذية بتحليل النزاع، وينبغي تحديثها باستمرار مع تطور حالة النزاع.
- استمرار المشاركة في الحوار الوطني حول كيفية تقديم أنشطة تعليمية في إطار مراع لظروف النزاع مع آلية التنسيق التي تشمل أناسا من الجماعات المختلفة (الأعراق والأديان والمستويات الاجتماعية والأعمار و والنوع الإجتماعي) والجهات المعنية (الحكومية وغير الحكومية والتعليمية وغير التعليمية والمحلية والدولية والأمم المتحدة وغيرها) داخل الدولة.
- دمج تخطيط وتنفيذ الأنشطة التعليمية مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى، مثل الاستجابة لحالات الطوارئ والحد من الفقر وبناء السلام من أجل ضمان تغطية أفضل للمناطق أو الجماعات المهملة.
- بناء قدرة طويلة المدى لدى الدول لتخطيط ومراقبة وتنظيم التعليم الذي تقدمه الجهات الفاعلة غير الحكومية من أجل تعزيز تقديم خدمات تعليمية مستدامة وتجنب المظالم بسبب الفجوات الموجودة في الخدمة.
- تخطيط الأهداف التعليمية ومدخلات الموارد المستقبلية لتحقيق وصول عادل للتعليم من خلال أنشطة مثل تقسيم مخصصات الميزانية ومعدلات الالتحاق المخطط لها ونشر المعلمين حسب المنطقة والعرق والجماعات الدينية لإظهار التفاوتات الموجودة في التعليم. (سيجسجارد، ٢٠١٢: ٣٠)
- الرصد المستمر لتنفيذ التعليم لتتبع أي مظالم وتلبية الاحتياجات المتغيرة لمختلف المناطق والفئات الاجتماعية دون تمييز.

في **جنوب السودان** عام ٢٠١٢، جمعت مجموعة التعليم مجموعة ممثلة للجهات الفاعلة المعنية بالتعليم في ورشة عمل لمدة أسبوع في جوبا من أجل وضع سياق لمعايير الحد الأدنى الخاصة بالآيني بالنسبة لسياق الأحداث الحالي في الدولة. وقد قام الأعضاء بدراسة طرق التعليم المحددة والصراع في جنوب السودان وقاموا بكتابة معايير تعليمية تعالج هذه المخاوف وتعزز فرص الحصول على تعليم جيد. ونتيجة لذلك، فقد اعتمدت وزارة التربية في حكومة جنوب السودان معايير جديدة للتعليم في حالة الطوارئ في سياسة التعليم الوطني المصاغة حديثًا (كونز، ٢٠١٢). يزيد التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية بالتعليم على مستوى تشكيل السياسة من اتفاق آراء الأطراف المعنية ويمنع المساهمة في المظالم والتوترات الموجودة، وبالتالي يوفر تعليم مراعي لظروف النزاع.

فيما يلي بعض الأسئلة التأملية لكل معيار من الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني الواردة في النطاق الخامس: سياسة التعليم. تم انتقاء هذه الأسئلة من الأسئلة الموجودة في **الأداة التأملية المعنية بتصميم وتنفيذ برامج التعليم المراعي لظروف النزاع في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع**، والتي يمكن الحصول عليها من موقع الآيني التالي: www.ineesite.org/conflict-sensitive-education.

النطاق الخامس للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: سياسة التعليم	أسئلة التفكير السريع بشأن التعليم المراعي لظروف النزاع
المعيار رقم ١: القانون وتشكيل السياسة	هل تتضمن أنشطة وضع سياسة التعليم مشاركة ممثلين عن مختلف الفئات وتبدأ بتحليل النزاع؟
المعيار رقم ٢: التخطيط والتنفيذ	هل تعكس أنشطة تنفيذ سياسة التعليم الدروس المستفادة من تحليل النزاع، وخاصة تفاوتات التعليم التي يمكن أن تتم زيادتها أو تحسينها من خلال السياسة المخططة؟

٣

الموارد

يعرض القسم التالي موارد مفيدة للتعليم المراعي لظروف النزاع، والتي من بينها:

المرفق ١ - أداة مرجعية سريعة بشأن التعليم المراعي لظروف النزاع؛

المرفق ٢ - أنشطة وأدوات تحليل النزاع؛

المرفق ٣ - دراسات حالة؛

المرفق ٤ - المراجع حسب الموضوع.

المرفق ١:

أداة مرجعية سريعة بشأن التعليم المراعي لظروف النزاع

هذا الجدول هو مكمل للقسم الثاني من الملاحظات الإرشادية. هو بمثابة أداة مرجعية سريعة للاقتراحات الخاصة بالتعليم المراعي لظروف النزاع تهدف إلى إثارة الفكر بدلاً من أن تكون أداة شاملة أو إلزامية. يمكن للمستخدمين إضافة أو تعديل الاقتراحات بناءً على تحليل النزاع والسياق الذي يعملون فيه.

النطاق الأول للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: **المعايير الأساسية**	
معيار التحليل رقم ١: التقييم تجرى عمليات تقييم التعليم في أوقات حالات الطوارئ بطريقة شمولية وشفافة وقائمة على المشاركة.	**تحليل النزاع** • يبدأ أي نشاط تعليمي بتحليل النزاع لاستكشاف وتحليل الديناميات والأطراف المعنية والعلاقات بين النزاع واستراتيجية استجابة التعليم. • يتضمن تحليل النزاع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة (تعليمية وغير تعليمية) تشمل الأسباب المباشرة والمتوسطة والجذرية للصراع، وهذا التحليل قائم على موارد كافية لجعله نشاطاً شمولياً ذا هدف. • يتم إجراء تقييم شامل لاحتياجات وموارد التعليم لمختلف مستويات وأنواع التعليم بطريقة مراعية لظروف النزاع بمشاركة من الأطراف المعنية الرئيسية والفئات الاجتماعية الرئيسية. **التقييم** • يتم تصنيف وتعيين بيانات تقييم التعليم بحسب المنطقة أو الجماعة الدينية أو العرقية لكافة مستويات التعليم من أجل إظهار تفاوتات التعليم والمعوقات التي تحول دون الوصول إليه والعلاقات الممكنة مع النزاع. • ويتم جمع المعلومات المتعلقة بالمعرفة والمواقف والتصورات الخاصة بالسكان المنتفعين وغير المنتفعين بشأن النشاط التعليمي والنزاع. • ماذا يمكن أن تضيف؟
معيار التحليل رقم ٢: استراتيجيات الاستجابة تشمل استراتيجيات استجابة التعليم الشمولية وصفاً واضحاً للسياق ومعوقات الحصول على حق التعليم والاستراتيجيات الرامية إلى تخطي تلك المعوقات.	• تعكس استراتيجيات الاستجابة (الماهية، الأشخاص، الأماكن، الوقت) بدقة نتائج التقييم والسياق وتحليل النزاع وتتكيف باستمرار مع سياق النزاع. • تلبي استجابات التعليم بصورة تدريجية احتياجات السكان المتضررين من النزاع للحصول على تعليم شامل وجيد بطريقة عادلة لا تساهم في نشوب توترات بين الجماعات. • يتم تصميم وتنفيذ استراتيجيات الاستجابة بطرق لا تضر بالمستفيدين أو المزودين ولا تسهم في النزاع. • يتم وضع أساس منطقي شفاف، قائم على تحليل النزاع، من أجل الاختيار التشاركي للمستفيدين المستهدفين ويتم تحديد آليات المراقبة بشكل واضح. • تقوم استجابات التعليم المراعي لظروف النزاع بالتكملة والانسجام مع سياسات وبرامج التعليم الوطني (حيث لا تساهم هذه الاستجابات في زيادة الصراع). • ماذا يمكن أن تضيف؟

معيار التحليل رقم ٣: المراقبة

تجري مراقبة دورية لأنشطة استجابة التعليم واحتياجات التعلم المتنامية للجماعات المتأثرة.

الماهية

- ويمكن أن تشمل البيانات الأساسية لتعيين مراعاة النزاع: صافي / إجمالي الالتحاق حسب مستوى ونوع التعليم؛ ومعدلات الانتقال إلى المستويات التالية من التعليم؛ وإجراءات معدلات التعليم؛ والمخصصات المالية السابقة للتعليم؛ والمعلمين المدربين بشكل كاف؛ ونسبة الطلاب إلى المعلمين؛ والعوامل الديمغرافية للمعلمين (العرق أو الدين وما إلى ذلك)؛ والهجمات على التعليم؛ ومعدلات الالتحاق المخطط لها؛ ومخصصات الميزانية المستقبلية؛ والتوزيع المستقبلي للمعلمين؛ وتوزيع المساعدات (سيجسجارد، ٢٠١٢:٢٧ و ٣٠)، وعوامل مخاطر العنف، وفرص السلام، وتأثيرات النشاط الإيجابية والسلبية على النزاع (الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ٢٠٠٦)، والمعارف والمواقف والتصورات المتعلقة بأنشطة التعليم.
- يتم تصنيف بيانات التعليم وتعيينها (نظام معلومات إدارة التعليم أو غيرها من مصادر البيانات الممكنة الأخرى) حسب المنطقة أو المجموعة العرقية أو الدينية لجميع مستويات التعليم لإظهار تفاوتات التعليم.

الكيفية

- ثمة أنظمة فعالة ومستمرة وقائمة على المشاركة من أجل مراقبة منتظمة وشفافة لأنشطة استجابة التعليم وعلاقتها بالنزاع تضمن استخدام الموارد بكفاءة، والتوزيع العادل على الفئات المختلفة من السكان.
- يتم التشاور بانتظام مع مجموعة متنوعة من الفئات المجتمعية مدربة على منهجيات جمع البيانات ومشاركة في أنشطة المراقبة.
- يتم تحليل ومشاركة بيانات التعليم على فترات منتظمة مع الأطراف المعنية المعنيين، وخاصة المجموعات المتضررة من كلا طرفي النزاع (فقط إذا كان هذا لا يسهم في النزاع).
- يقوم مزودو التعليم غير الحكومي بدعم قدرة وزارة التربية على مراقبة قطاع التعليم وإخضاعه للمساءلة في كل المناطق.
- ماذا يمكن أن تضيف؟

معيار التحليل رقم ٤: التقييم

هناك تقييمات منهجية وحيادية لتحسين أنشطة استجابة التعليم وتعزيز المساءلة.

- ويشارك مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك ممثلين عن المجموعات المتضررة والسلطات التعليمية في أنشطة التقييم وتطوير قاعدة أدلة للتعليم المراعي لظروف النزاع.
- تتضمن تقييمات أنشطة استجابة التعليم ديناميات النزاع في إطاراتها وتقوم بتقييم تأثير نشاط التعليم على ديناميات النزاع على وجه الخصوص.
- تتكامل التقييمات مع آليات التنسيق (مثل مجموعة التعليم) وأطر التقييم الوطني على المدى البعيد من أجل تقليل أعباء الازدواجية أو رفع التقارير.
- يتم الاسترشاد في عملية تنفيذ التقييم بتحليل النزاع ويتم فيها تجميع البيانات التي يمكن تصنيفها حسب خصائص المجموعة والمنطقة للكشف عن تفاوتات التعليم.
- تتم مشاركة الدروس والممارسات الجيدة المتعلقة بالتعليم المراعي لظروف النزاع على نطاق واسع بطريقة تسهم في بناء القدرة لدى المؤسسات الوطنية/الإقليمية، وتوضح معالم السياسات والبرامج والدعوة المستقبلية.
- ماذا يمكن أن تضيف؟

معيار مشاركة المجتمع رقم ١: المشاركة يشارك أعضاء المجتمع بنشاط وشفافية وبدون تمييز في تحليل وتخطيط وتصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم استجابات التعليم.	• تشارك مجموعة تمثيلية مكونة من أعضاء من المجتمع (تضم بنات وأولاد وشباب ونساء ورجال وغيرها من خصائص المجموعات) بنشاط في تحليل النزاع واستراتيجية الاستجابة وتنفيذ ومراقبة وتقييم الأنشطة التعليمية. • يتم إدراج لجان التعليم المجتمعي في التمثيل بغض النظر عن خصائص المجموعة. • تقوم الأنشطة التعليمية على أساس مرونة المجتمع وقدرته بغض النظر عن خصائص المجموعة. • يتم تعزيز الروابط بين المجتمعات المضيفة/ النازحين/اللاجئين من خلال آليات مشاركة المجتمع. • تكون طرق وتوقيتات التدريب والأنشطة التي تقوم على المشاركة في متناول المجموعات التي كانت مهمشة في السابق من هياكل السلطة. • تتم مراقبة ديناميات النزاع والمجتمع وتفاعلهم مع نشاط التعليم بصورة مستمرة. • ماذا يمكن أن تضيف؟

معيار مشاركة المجتمع رقم ٢: الموارد
 	
يتم تحديد موارد المجتمع وتعبئتها واستخدامها لإيجاد فرص تعلم مناسبة للفئات العمرية.
	• يتم الاسترشاد في تعبئة الموارد بتحليل النزاع والإجابات على هذه الأسئلة:
	  • من الذي يقوم بالتبرع بالموارد وما مدى إدراك فئات المجتمع الأخرى لها؟
	  • ما هو المصدر الأصلي للحاجيات؟ وهل يتعلق بجانب معين من النزاع؟
	  • كيف سيؤثر هذا المصدر على العلاقة بين النشاط التعليمي وديناميات النزاع؟
	  • هل سيؤثر استخدام هذا المصدر سلباً على المساواة في الحصول على التعليم لأي نوع معين من الطلاب؟
	• يوضح تعريف وتعبئة المصادر المحلية من خلال تحليل النزاع والمجتمعات والجهات الفاعلة المعنية بالتعليم والمتعلمين لتعزيز الحصول على تعليم جيد مراع لظروف النزاع.
	• تدرك سلطات التعليم والمجتمع المحلي والأطراف المعنية الإنسانية المعارف والمهارات الموجودة في جميع فئات المجتمع وتقوم بتصميم البرامج التعليمية لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه القدرات لتقديم تعليم مراع لظروف النزاع.
	• تستخدم سلطات التعليم والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات وباقي الأطراف المعنية هياكل تمويل مؤقتة وشفافة وعادلة ومنسقة لدعم أنشطة التعليم.
	• تتم إتاحة الموارد الكافية لضمان استمرارية وعدالة وجودة أنشطة التعليم لجميع الفئات دون تفرقة.
	• ماذا يمكن أن تضيف؟

معيار مشاركة المجتمع رقم ١: المشاركة يشارك أعضاء المجتمع بنشاط وشفافية وبدون تمييز في تحليل وتخطيط وتصميم وتنفيذ ومراقبة وتقييم استجابات التعليم.	• تشارك مجموعة تمثيلية مكونة من أعضاء من المجتمع (تضم بنات وأولاد وشباب ونساء ورجال وغيرها من خصائص المجموعات) بنشاط في تحليل النزاع واستراتيجية الاستجابة وتنفيذ ومراقبة وتقييم الأنشطة التعليمية. • يتم إدراج لجان التعليم المجتمعي في التمثيل بغض النظر عن خصائص المجموعة. • تقوم الأنشطة التعليمية على أساس مرونة المجتمع وقدرته بغض النظر عن خصائص المجموعة. • يتم تعزيز الروابط بين المجتمعات المضيفة/ النازحين/اللاجئين من خلال آليات مشاركة المجتمع. • تكون طرق وتوقيتات التدريب والأنشطة التي تقوم على المشاركة في متناول المجموعات التي كانت مهمشة في السابق من هياكل السلطة. • تتم مراقبة ديناميات النزاع والمجتمع وتفاعلهم مع نشاط التعليم بصورة مستمرة. • ماذا يمكن أن تضيف؟

النطاق الثاني للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعليمية

المعيار رقم ١: تكافؤ فرص الحصول على التعليم يمكن لكل الأفراد التمتع بفرص الحصول على التعليم الجيد والملائم.	• لا يمكن حرمان أي شخص أو فئة مجتمعية من فرص التعليم والتعلم بسبب سياسات وممارسات تمييزية. (ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء وتعيين الحصص للفئات غير الممثلة تمثيلاً جيداً أو غير الممثلة على الإطلاق) • تُتاح منشآت ومواقع التعليم للجميع، ويشمل ذلك: الأطفال المجندين والنازحين واللاجئين ومتحدثي اللغات غير السائدة. • يتم التخلص من عوائق الالتحاق بالتعليم مثل نقص الوثائق أو عدم الاعتراف بالشهادة أو الرسوم الدراسية أو غيرها من المتطلبات. • يتم تنفيذ إجراء للتحقق من الإنجازات الأكاديمية (الشهادات، الاختبارات، المؤهلات) المحققة في بلد أخرى. • يحصل المتعلمون على فرصة الدخول أو إعادة الدخول في نظام التعليم الرسمي في أقرب وقت ممكن بعد الانقطاع عنه بسبب النزاع. • يتم الاعتراف ببرنامج التعليم في سياقات اللاجئين من قبل سلطات التعليم المحلية المعنية وبلد المنشأ. • تعمل الخدمات التعليمية الخاصة بالسكان المتضررين من النزاع على دعم النازحين/اللاجئين والمجموعات المضيفة. • توضع المظالم التي تتعرض لها أي فئة فيما يتعلق بالحصول على التعليم في الاعتبار عند تحليل النزاع وفي عملية إستراتيجية ا الإستجابة. • تعطي برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج الأولوية لتعليم المقاتلين السابقين ودعمهم نفسياً. • يتناسب التعليم مع احتياجات المجتمع، لا سيما تزويد الطلاب بالمهارات الوظيفية التي تمكنهم من الدخول في سوق العمل. • ماذا يمكن أن تضيف؟

المعيار رقم ٢: الحماية والمعيشة الجيدة ان تكون البيئات التعليمية آمنة وتروج للحماية والرفاه النفسي والاجتماعي للمتعلمين والمعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم.	• لا تحتوي البيئة التعليمية على أي مصدر من شأنه أن يضر بالطلاب و المعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم. • ان يكون المدرسون والعاملون في مجال التعليم على وعي بديناميات النزاع وتحيزاتهم الخاصة ويمتلكون المهارات والمعرفة المطلوبة لخلق بيئة تعليمية وقائية. • ان تكون طرق الوصول إلى بيئة التعليم ومصادر المياه ودورات المياه آمنة وفي متناول الجميع. • ان تكون البيئات التعليمية غير متعرضة للاحتلال العسكري والهجمات وغير موجهة لأغراض سياسية. • يسهم المجتمع بمدخلات في الأنشطة والسياسات لضمان سلامة وحماية المتعلمين والمدرسين وسائر العاملين في مجال التعليم من التعرض للهجوم. ويمكن أن يشمل ذلك المفاوضات التي تُجرى مع القوات المسلحة لتجنب استهداف أو مهاجمة مواقع التعليم. • تسمح آليات تقديم الشكاوى للطلاب والوالدين وأفراد المجتمع والمدرسين وسائر العاملين في مجال التعليم بالإبلاغ عن تهديدات السلامة البدنية والرفاهية النفسية وعدم امتثال المدرس لأي من مدونات قواعد السلوك. • وتتضمن استجابة التعليم تدريب هيئة التدريس والطلاب على السلامة والأمن. • ماذا يمكن أن تضيف؟
المعيار رقم ٣: المرافق والخدمات تروج مرافق التعليم لسلامة ورفاه المتعلمين والمعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم ويتم ربطها بخدمات الصحة والتغذية والحماية والخدمات النفسية والاجتماعية.	• تكون مواقع التعليم والمنشآت مناسبة وآمنة ويمكن لجميع الطلاب من جميع الفئات والمدرسين والأفراد الآخرين العاملين في مجال التعليم الوصول إليها بشكل آمن. • يتم إنشاء البيئات التعليمية المؤقتة والدائمة وتعديلها وإصلاحها حسب الحاجة مع تغطية عادلة لجميع الفئات السكانية. • يتم رصد تصورات أنماط البناء والمظالم ذات الصلة لتجنب النزاع. • يشارك مختلف أفراد المجتمع في تحديد موقع البيئة التعليمية وإنشائها والحفاظ عليها. • يقوم المجتمع بتحديد أماكن التعلم بوضوح وحمايتها باعتبارها مناطق سلام، بمعنى أنها خالية من الاحتلال العسكري أو العنف. • تلبي ترتيبات المقاعد ومساحات الفصول الدراسية النسب المتفق عليها للطلاب والمدرسين لتعزيز المنهجيات التشاركية والنُهج التي ترتكز على المتعلم لجميع فئات السكان. • توفير الوصول الآمن للكميات الكافية من المياه الصالحة للشرب، ومرافق الصرف الصحي المناسبة، مع الأخذ بعين الاعتبار الجنس والسن والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة والفئات الأخرى. • ترتبط المدارس وأماكن التعلم بحماية الطفل والصحة والتغذية والخدمات الاجتماعية والنفسية الاجتماعية مع إيلاء اهتمام خاص بالمناطق والأشخاص الذين تم إهمالهم في السابق. • ماذا يمكن أن تضيف؟

النطاق الثالث للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني:
التدريس والتعلم

المعيار رقم ١:
المناهج

تُستخدم مناهج مناسبة ثقافياً واجتماعياً ولغوياً لتوفير تعليم رسمي وغير رسمي مناسب للسياق الخاص واحتياجات المتعلمين.

إصلاح المناهج

- تقود سلطات التعليم لجنة تضم مختلف جوانب النزاع والفئات المهمشة تراجع جميع المناهج والكتب المدرسية قبل النشر.
- يتم تطهير المناهج والكتب المدرسية والمواد التكميلية من المواد المتحيزة ويتم تطويعها لتتلائم مع السياق والعمر ومستوى التنمية واللغة والثقافة وقدرات واحتياجات المتعلمين.

المحتوى

- تضم المناهج والكتب المدرسية والمواد التكميلية الكفاءات الأساسية من التعليم الأساسي جنبا إلى جنب مع الكفاءات المراعية لحساسية النزاع: المهارات النفسية الاجتماعية وحقوق الإنسان والتفكير النقدي ومنع النزاعات ومهارات تحويل النزاع.
- تراعي المناهج والكتب المدرسية والمواد التكميلية الاعتبارات النوع اجتماعية وتعترف بالتنوع وتمنع التمييز وتعزز الاحترام لجميع المتعلمين. فهي تراعي التاريخ والثقافة والتقاليد واللغة وديانات مختلف الفئات الاجتماعية.
- تُعد المناهج الدراسية مناسبة للمقاتلين السابقين والأطفال المجندين ومجتمعاتهم المحلية ويتحقق ذلك من خلال أنشطة مثل التدريب المهني وتدريبات دعم سبل المعيشة والتعليم البديل وإعادة إدماجهم في التعليم النظامي. وينبغي أن يستهدف التعليم مساعدة المجتمعات بأكملها لتجنب تصور مكافأة المتورطين في العنف.

اللغة

- يتم وضع السياسة اللغوية بالاسترشاد بتحليل النزاع وحاجات المتعلمين المتنوعة وربما باستخدام التعليم باللغة الأم للمراحل المبكرة واستخدام أسلوب التعليم متعدد اللغات مع المجتمعات النازحة/المضيفة والتدريس بلغة جديدة للشباب لكي يدخلوا إلى سوق اقتصادي يتعامل بلغة مغايرة.

التوافق

- يقوم مقدمو خدمات التعليم الحكومي وغير الحكومي بالتنسيق حول المسائل المتعلقة بالمنهج مثل: استخدام المناهج والامتحانات الحكومية وضمان اعتماد ومنح الشهادات للبرامج البديلة والاتفاق على مناهج التعليم للأطفال المجندين.

المواد

- يتم توفير مواد تعليمية وتدريسية كافية، وإدارتها محليا، في الوقت المناسب تتضمن تغطية عادلة لجميع المواقع الجغرافية والفئات الاجتماعية.
- ماذا يمكن أن تضيف؟

المعيار رقم ٢: التدريب والتطور المهني والدعم يتلقى المعلمون وسائر العاملين في مجال التعليم تدريباً دورياً منظماً ومناسباً وفقاً لاحتياجاتهم وظروفهم.	**عملية التدريب** • تتاح فرص التدريب للمعلمين الذكور والإناث وغيرهم من العاملين في مجال التعليم، وفقا للاحتياجات، دون تمييز ضد أي فئة. • ويتم إيلاء اهتمام للاحتياجات الخاصة للمعلمين اللاجئين، بما في ذلك الاعتراف بمؤهلاتهم التدريسية وضمان حقهم في العمل وتلبية احتياجاتهم المتعلقة بالتطوير المهني. • ينظم المدربون المؤهلون، الذين هم على بينة من ديناميات النزاع والتحيزات الخاصة بهم، دورات تدريبية وإتاحتها لجميع المعلمين وتعزيز محاور تحويل النزاع ونبذ العنف والمشاركة وتوفير الدعم المستمر خلال ديناميات النزاع المتغيرة. • يكون المعلمون من خلال التدريب والدعم المستمر قادرين على وضع نماذج للأساليب المراعية لظروف النزاع، على سبيل المثال، باستخدام طرق تدريس تشاركية وشاملة والسلوكيات غير التمييزية وغير العنيفة وقبول التنوع. • ويتم الاعتراف بالتدريب واعتماده من قبل السلطات التعليمية المعنية دون تمييز. **محتوى التدريب** • يتضمن محتوى التدريب الكفاءات المتعلقة بحقوق الإنسان والمواطنة المسؤولة والمصالحة وديناميات النزاع وتحويله وقضايا الهوية والبدائل المناهضة للعنف ومعالجة الذكريات التاريخية بحيث يمكن للمعلمين إجراء مناقشات وأنشطة بشأن هذه المواضيع. **الدعم** • تعزز البرامج التدريبية إقامة هياكل دعم الأقران بين المعلمين لزيادة مهارات التأقلم مع النزاع وتبادل الممارسات الجيدة والحد من التوتر النفسي والاجتماعي. • ماذا يمكن أن تضيف؟
المعيار رقم ٣: عمليات التدريس والتعلم تكون عمليات التدريس والتعلم مرتكزة على المتعلم وتشاركية وشمولية.	• يتم تطويع طرق التدريس لتلائم أعمار المتعلمين ومستواهم التنموي ولغتهم وثقافتهم وقدراتهم واحتياجاتهم بمن فيهم النازحين أو اللاجئين أو الأطفال والشباب من جنسيات مغايرة. • يتوجب على المعلمين إظهار وجود فهم لديناميات النزاع، التحيزات الخاصة بها وتطويع طرق التدريس الخاصة بهم وفقا لذلك. • يضرب المعلمون نموذجاً يحتذى في نبذ العنف وعدم استخدام العقاب البدني. • يكون أولياء الأمور وقادة المجتمع على دراية ومتقبلين لمحتوى التعلم وأساليب التدريس المستخدمة، والتأكد من أنهم لا يروا أنها تحدٍ لهُويتهم ذات الهوية الخاصة. • يستخدم المعلمون أساليب تدريس تتسم بالتشاركية والشمولية وتعزيز التفكير النقدي وحل النزاعات بالوسائل السلمية واحترام وجهات النظر المختلفة. • ماذا يمكن أن تضيف؟

المعيار رقم ٤: تقييم نتائج التعلم يتم استخدام الأساليب الملائمة لتقييم نتائج التعلم والتحقق من صحتها.	• تعتبر أساليب التقييم عادلة وموثوق بها وغير مهددة لجميع المتعلمين. • يتم الاعتراف بإنجازات المتعلمين وتوفير الاعتمادات أو وثائق إتمام الدورة وفقا لذلك دون وضع أي عوائق تمييزية أمام أي فئة من الفئات. • تختبر تقييمات التعلم باستمرار مدى ملائمة التعليم، مثل ملاءمة برامج التعليم الفني والمهني لبيئة سوق العمل. • يتم تقييم مدى فهم المتعلمين لمفاهيم المواطنة المسؤولة والمصالحة وديناميات النزاع وتحويله وقضايا الهوية والبدائل المناهضة للعنف - التي هي قيد التدريس بالفعل في الفصول الدراسية - باستمرار. وهذا يشمل، حيثما أمكن، منهجيات للتقييم الذاتي تشجع المتعلمين على تقييم التغييرات والتصورات والقيم والسلوكيات والمهارات الخاصة بهم. • يتم الاعتراف بالمناهج والامتحانات الرسمية المستخدمة في تعليم اللاجئين والنازحين من قبل الحكومات المحلية/المضيفة. • ماذا يمكن أن تضيف؟
النطاق الرابع للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: المعلمون وسائر العاملين في التعليم	
المعيار رقم ١: التوظيف والاختيار يتم توظيف عدد كافٍ من المعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم المؤهلين على النحو الصحيح من خلال عملية تشاركية شفافة قائمة على معايير الاختيار التي تعكس التنوع والمساواة.	• يتم وضع أوصاف وظيفية ومبادئ توجيهية للاختيار تتميز بالوضوح والملاءمة وعدم التمييز قبل عملية التوظيف. • تقوم لجنة اختيار الممثلين باختيار المعلمين و سائر العاملين في مجال التعليم بناء على معايير شفافة وتقييم الكفاءات مع مراعاة قبول المجتمع والنوع الإجتماعي والتنوع. • لابد أن تتجنب أي عملية مستقبلية لنشر المعلمين التحيز تجاه أي فئة (عرقية أو طائفية أو طبقية أو لغوية أو جنسانية) خلال أنشطة مثل التدريب أثناء الخدمة أو التوظيف المحلي أو الاعتراف بشهادات العائدين أو برامج توجيه المعلم. • تدعم الجهات الفاعلة المعنية بالتعليم وزارة التربية والتعليم لتطوير أنظمة للموارد البشرية والمرتبات طويلة المدى ومنصفة. • يتم إدراج نقابات المعلمين والاتحادات المهنية لمختلف المجموعات في تطوير عمليات التوظيف والاختيار. • تتسم سياسات توزيع المعلمين بالإنصاف والشفافية واحترام احتياجات وتفضيلات المعلمين وتستند إلى الحوافز الإيجابية بدلا من العقوبات السلبية، فعلى سبيل المثال لا يتم إرسال المدرسين المتزوجين إلى مواقع مختلفة، ويتم تحفيز المعلمين للانتقال طواعية إلى المناطق المحتاجة، بدلا من إرسالهم بطريقة عقابية. • ماذا يمكن أن تضيف؟

المعيار رقم ٢: **ظروف العمل** يعمل المعلمون وسائر العاملين في التعليم في ظروف عمل محددة بشكل واضح ويتم تعويضهم بشكل مناسب.	**الشروط والأحكام** • يتم تحديد التعويض وشروط العمل العادلة في عقود وتقدم باستمرار. • يتم إعطاء المعلمين اللاجئين غير الوطنيين نفس مستويات فرص العمل والحماية والشروط والأحكام الخاصة بالمعلمين الوطنيين. • يتم السماح للمعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم، بغض النظر عن خصائص المجموعة بالتفاوض على الشروط والأحكام. • يتم تنسيق نظم التعويض وظروف العمل عبر الجهات الفاعلة في التعليم لتجنب المظالم بين الجماعات. وحيثما أمكن، يتماشى جدول الأجور على قدم المساواة مع رواتب العاملين في القطاعات المماثلة (للسكان الوطنيين والشعوب النازحة). • يتم وضع برامج حوافز إضافية (السكن والعلاوات وحدود الشروط، وأنظمة الحصص) للمعلمين الذين يشغلون مناصب شاقة. **الدفع** • يكون الدفع عادلاً ومستداماً ومنتظماً وغير تمييزي بين مختلف المناطق أو المجموعات. **أخرى** • يتم ترتيب أولويات الدعم في وقت مبكر للحكومة لدفع رواتب المعلمين، واتخاذ التدابير اللازمة لتحويل الدعم المجتمعي لخدمة مدفوعة تقدمها الدولة. • ماذا يمكن أن تضيف؟
المعيار رقم ٣: **الدعم والإشراف** تعمل آليات الدعم والإشراف للمعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم بفاعلية.	**الدعم** • يتم إشراك المعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم في التطوير المهني الذي يسهم في رفع معنوياتهم وبناء مهاراتهم في إطار منهجيات وممارسات فصلية مراعية لحساسية النزاع. • تتم إتاحة الدعم النفسي الملائم والميسر والعملي للطلاب والمعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم، في جميع المناطق وبدون تمييز. **الإشراف** • إن وجود آلية إشرافية شفافة وخاضعة للمساءلة وغير منحازة يعمل على توفير تقييم منتظم وآليات مراقبة ودعم لجميع المعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم بغض النظر عن المنطقة أو خصائص المجموعة. • تُجرى تقييمات أداء للمعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم ويتم توثيقها ومناقشتها بشكل منتظم وبخطوات شفافة لتجنب التحيز. • تتاح لأعضاء المجتمع المدرسي الفرصة لتقديم تعقيبات بشأن أداء المعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم، وخاصة الممارسات المراعية للنزاع التي يقومون بها في الفصول الدراسية بشكل منتظم. • يتم الاتفاق على توصيف الوظائف ومدونات قواعد سلوك المعلم بين المعلم وصاحب العمل والمجتمع وتستخدم لجنة التعليم هذا الإطار للإشراف على أداء المعلم بطريقة موضوعية.

النطاق الخامس للحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني:
سياسة التعليم

المعيار رقم ١: القانون وتشكيل السياسة

تعطي سلطات التعليم الأولوية لاستمرارية وتعافي التعليم الجيد، بما في ذلك إمكانية الاستفادة المجانية من التعليم وشموليته.

الكيفية

- تساعد قوانين التربية الوطنية واللوائح والسياسات على توفير الحماية لمنشآت التعليم والمتعلمين والمعلمين وسائر العاملين في مجال التعليم بموجب القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.
- تحترم قوانين التربية الوطنية واللوائح والسياسات وتحمي وتنفذ الحق في الحصول على التعليم وتضمن استمرارية توفير التعليم الجيد والآمن والمتكافئ لجميع الفئات دون تمييز.
- تعتمد القوانين واللوائح والسياسات على تحليل سياق النزاع وعوامله والهشاشة ويتم تنفيذه من خلال عمليات تشاركية شاملة.
- تُدعم سياسات التعليم الوطنية بخطط عمل وقوانين وميزانيات تسمح باستجابة التعليم المراعي لظروف النزاع لجميع الفئات دون تمييز.
- تسمح القوانين واللوائح والسياسات للجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل المنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة، بتقديم التعليم في السياقات المتأثرة بالنزاع والسياقات الهشة.
- تضمن سياسات قطاع التربية والتعليم الوطني واستراتيجياته التنسيق مع القطاعات المختلفة (بما في ذلك الجهات الفاعلة في بناء السلام) مع مراعاة احتياجات مختلف المناطق والفئات السكانية.
- يحدد صانعو السياسات والشركاء الوطنيون أولويات استراتيجيات التعليم على نحو يسمح بالوصول إلى المناطق المحرومة وذات الأداء الضعيف.
- يتم الربط بين سياسة التعليم الوطنية بالخطط الوطنية الأوسع نطاقا المعنية بالمصالحة الاجتماعية/بناء السلام. يتم تضمين أهداف وغايات التعليم في خطط التنمية/بناء السلام الأوسع نطاقا

(مقتبس عن سيجسجارد، ٢٠١٢: ٢٠-٢١).

- تتم تعبئة الإرادة والقدرة السياسية لجعل التعليم مراعياً لظروف النزاع، ومعالجة عوامل النزاع التي ظهرت من خلال تحليل النزاع.
- يتم تعزيز التكافؤ في الحصول على التعليم بجميع مستوياته.
- تكون المناهج وأساليب التدريس واللغة مراعية لظروف النزاع.
- تعزيز الجهوزية لحالات الطوارئ بما في ذلك حماية التعليم من التعرض للهجمات.
- معالجة القضايا الرئيسية الأخرى التي تم تحديدها في عملية تحليل النزاعات الوطنية.
- تضمن سياسات قطاع التعليم الوطني وضع استراتيجيات متوسطة/طويلة الأجل (لتجنب المظالم الناجمة عن وجود ثغرات بالخدمة)، مثل الموارد البشرية والمرتبات والإدارة المالية والإشراف على المعلمين.
- ماذا يمكن أن تضيف؟

المعيار رقم ٢: التخطيط والتنفيذ تأخذ أنشطة التعليم بعين الاعتبار سياسات وقوانين ومعايير وخطط التعليم الدولية والمحلية والاحتياجات التعليمية للجماعات المتأثرة.	• يعكس تنفيذ سياسات التعليم الرسمي وغير الرسمي أطراً وسياسات قانونية وطنية ودولية فيما يتعلق بتوفير التعليم للجميع دون تمييز. • يعكس تحليل الأنشطة التعليمية وتخطيطها وتنفيذها تحليل النزاع ويتكامل مع الخطط الأخرى، مثل بناء السلام والحد من الفقر لضمان توفير تغطية أفضل للمناطق أو الجماعات المهمشة. • تستجيب خطط التعليم الوطنية والمحلية لديناميات النزاع وتجهز للنزاعات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى. • ضمان كفاية الموارد المالية والفنية والمادية والبشرية للتنفيذ الفعال والشفاف لبرامج التعليم المراعي لظروف النزاع للجميع بغض النظر عن المنطقة أو خصائص الفئة. • يتم الاسترشاد في التخطيط والتنفيذ بالبيانات المصنفة الخاصة بمخصصات الميزانية والالتحاق ونشر المعلمين. • تعزيز قدرة قطاع التعليم على تنسيق وتنظيم ومراقبة تقديم التعليم غير الحكومي لضمان تغطية عادلة للتعليم عبر المناطق. • تضمن آليات الرقابة والإنفاذ تنفيذ القوانين الوطنية للتعليم ولوائحه وسياساته بصورة عادلة بين المناطق. • ماذا يمكن أن تضيف؟

المرفق ٢:
أنشطة وأدوات تحليل النزاع

ملف النزاع

هو عبارة عن "صورة" لسياق وطني أو إقليمي معين تشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تجيب على الأسئلة التالية.

- ما هو السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للتعليم؟
- ما هي المشكلات التعليمية والسياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية الطارئة؟
- ما هي المناطق الجغرافية المتضررة من النزاع في هذا السياق؟

التحليل السببي

يحدد ويصنف أسباب التوتر أو النزاع الحالية والمحتملة وارتباطها ببعضها. ويشمل ذلك الأسباب الهيكلية/الجذرية والأسباب المباشرة وأسباب النزاع. ويمكن استخدام "شجرة المشكلة" في هذه العملية وينبغي الإجابة على الأسئلة التالية.

- ما هي المصادر الرئيسية للتوتر والأسباب الهيكلية الرئيسية (مثل التفاوت الاقتصادي وعدم المساواة في التعليم وسوء الإدارة وانتهاكات حقوق الإنسان)؟
- ما هي الأسباب الجذرية (الهيكلية) للنزاع؟ والأسباب الجذرية هي عوامل منتشرة أصبحت من صلب السياسات والهياكل والنسيج المجتمعي.
- ما هي المشكلات التي يمكن اعتبارها أسباب مباشرة للنزاع؟ الأسباب المباشرة هي عوامل تسهم في إيجاد مناخ يفضي إلى نزاع عنيف أو تأجيج النزاعات وتمثل هذه الأسباب في بعض الأحيان دلالة على وجود مشكلة أعمق.
- ما هي الأسباب التي قد تسهم في اندلاع/تأجيج النزاع؟ الأسباب هي عبارة عن أعمال أو أحداث رئيسية بسيطة أو متوقعة من شأنها أن تتسبب في اندلاع نزاعات عنيفة أو تأجيجها
- ما هي العوامل الجديدة (خاصة التعليم) التي تسهم في تمديد ديناميات النزاع؟
- ما هي العوامل (خاصة التعليم) التي قد تسهم في تعزيز السلام؟

تحليل الأطراف المعنية

يحدد الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية الهامة التي تؤثر على النزاع أو تتأثر به ويحلل وجهات نظرهم (أي الاهتمامات والاحتياجات والمواقف والموارد) وعلاقاتهم (مع بعضهم البعض ومع الجهات الأخرى). كما يحدد هذا التحليل كيفية التعامل مع الأطراف المعنية ويحدد الفرص المحتملة للعمل معهم.

- ما هي الجهات الفاعلة الأساسية (في قطاع التعليم والقطاعات الأخرى)؟
- ما هي المصالح والأهداف والمواقف الأساسية؟
- ما هي قدراتهم ومواردهم؟
- ما هي العلاقات الموجودة بين جميع الجهات الفاعلة وكيف يتواصلون مع بعضهم البعض؟ ما هي النزاعات الناشئة عن تضارب المصالح؟

- ما هي القدرات المؤسسية (خاصة المتعلقة بالتعليم) لتحقيق السلام التي يمكن تحديدها؟
- ما هي الجهات الفاعلة التي يمكن تحديدها كجهات مفسدة؟ المفسدون هم مجموعات يسعون إلى عرقلة حل النزاع.

تحليل ديناميات النزاع

يحلل التفاعل بين الأسباب المختلفة مع العديد من الأطراف المعنية ويساعد في تحديد الفرص السانحة للحصول على استجابة برنامجية مناسبة بشأن التعليم.

- ما هي تأثيرات مسببات النزاع على الأسباب والأطراف المعنية الرئيسيين المعنيين بالنزاع وبرنامج أو سياسة التعليم؟
- ما هي الآليات الرئيسية التي تقود إلى النزاع؟ وما علاقة التعليم بهذه الآليات؟
- ما هي اتجاهات النزاع وكيف تتعلق ببرامج أو سياسات التعليم؟
- ما هي نقاط الدخول المحتملة إلى برامج أو سياسات التعليم؟
- ما هي سيناريوهات التعليم التي يمكن تطويرها من تحليل ملف النزاع وأسبابه والجهات الفاعلة؟

المصدر: (مقتبس من منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، ٢٠١٢: ٣٩).

أدلة تحليل النزاع (انظر قائمة المراجع للحصول على التفاصيل):

- معيار للسلام: تقييم أثر السلام والنزاع (PCIA) على المشاريع الإنمائية في المناطق المتأثرة بالنزاع، الصفحات من ٢٥-٣١ تأليف بوش، كيه.
- دليل مراعاة حساسية النزاع، الصفحات من ٤-٦، تأليف اتحاد مراعاة حساسية النزاع
- مناهج مراعية لظروف النزاع في التنمية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام: حزمة مصادر، الفصل الثاني، بواسطة منتدى أفريقيا للسلام وآخرين.
- إجراء تقييم النزاع: إطار عمل لتطوير البرامج والاستراتيجيات، الصفحات ٣٨-٤١، بواسطة الوكالة الأمريكية للتنمية
- إجراء تقييمات النزاع: ملاحظات ارشادية، بواسطة إدارة التنمية الدولية
- كتيب تقييم أثر السلام والنزاع، بواسطة لجنة الحد من الفقر
- تحليل النزاع وأداة تحديد الأولويات، بواسطة كلية موظفي الأمم المتحدة

المرفق ٣: دراسات حالة

دراسة حالة:
عملية التحليل في سيراليون

تقرير:
كارولين فالدخين، أخصائية تعليم، حالات الطوارئ وبناء السلام، اليونيسف

الخلفية والسياق

لقد انتهت الحرب في سيراليون رسمياً في يناير ٢٠٠٢. إلا أن دوافع النزاع لا تزال موجودة، ومن أمثلة هذه الدوافع: الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للشباب والفوارق الكبيرة في توفير الخدمات التعليمية والصحية والأنظمة الحكومية المتوارثة والفاسدة واستغلال الموارد الطبيعية وإهمال المجتمعات الريفية. ومن المعروف لدى الكثيرين أن طبيعة نظام التعليم غير المتكافئ تماماً والذي كان حصرياً على النخبة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين كانت هي العامل الرئيسي في خلق عدم توازن القوى داخل المجتمع السيراليوني وهو الأمر الذي تسبب في تأجيج النزاع. وقد أدى انهيار النظام التعليمي قبل بداية اندلاع النزاع إلى إغلاق المدارس وتغيب المعلمين وعدم حصولهم على رواتبهم وانتشار الإضرابات. كما أدى هذا الأمر أيضاً إلى تسهيل التلاعب بالشباب الغاضب غير الراضي واستغلال ذلك في ضمهم إلى مجموعات مسلحة.

في سياق متصل، أطلقت منظمة اليونيسف في عام ٢٠١٢ برنامجاً من أجل "بناء السلام والتعليم والدعوة في السياقات المتأثرة بالنزاع" بتمويل من حكومة هولندا.

التطبيق

من أجل تصميم برنامج لسيراليون يتفهم أسباب وديناميات النزاع والسلام ويستجيب لها ويراعي كذلك تفاعل السياق مع استراتيجيات التعليم المحتملة، فإن أول خطوة في برنامج بناء السلام والتعليم والدعوة كانت تتمثل في إجراء تحليل شامل تشاركي. وقد تم إجراء هذا التحليل وفقاً لمعايير الحد الأدنى من الآيني: معيار التعليم ١ - إجراء تقييمات تشاركية شفافة وشاملة في الوقت المناسب - ويشمل الخطوات الست التالية.

١- تماشياً مع اثنين من الوثائق التوجيهية الصادرة من المقر الرئيسي لليونيسف، "مراعاة حساسية النزاع وبناء السلام في اليونيسف - المذكرة الفنية" و "إعداد تحليل النزاع للمكاتب القُطرية - الإرشادات"، بدأ الميسرون المعنيون بتحليل النزاع في سيراليون **بوضع تخطيط أولي** لكافة التحليلات والمستندات المتوفرة ذات الصلة وذلك لتجنب التكرار وضمان اعتماد التحليل على معرفة وعمليات قائمة.

٢- تضمنت **المراجعة المكتبية** الفئات التالية من المؤلفات: السياسات والخطط والاستراتيجيات وأطر العمل الخاصة بالأمم المتحدة والمشتركة بين الوكالات والخاصة بالجهات المانحة متعددة الأطراف إضافة إلى السياسات الحكومية والخطط القطاعية ذات الصلة وتقارير وكالات الإغاثة الدولية العاملة في الدولة أو في هيئات مراقبة دولية والتعليقات الأكاديمية والشهادات القولية الخاصة بسيراليون الواردة في تقارير لجنة تقصي الحقائق والمصالحة والتمثيلات التصويرية التي يقدمها الأطفال والشباب وأفراد المجتمع.

٣- استناداً إلى المراجعة المكتبية، قام المكتب القُطري التابع لليونيسف، مدعوماً بموظفي المقر الرئيسي للمنظمة، بوضع **تصميم للتحليل** يتضمن النطاق الجغرافي والأطراف المعنية الرئيسيين ومنهجيات التشاور. وقد تضمن النطاق الجغرافي ثلاث ورش عمل على مستوى المقاطعات، أجريت في فريتاون وكونو وبيجهون، وورشتي عمل إقليميتين في بورت لوكو للجزء الشمالي من الدولة وفي مدينة بو الجزأين الجنوبي والشرقي. هذا وقد أجريت مشاورات إضافية شملت الأطفال واليافعين من جميع مقاطعات الدولة، كما تم إجراء مشاورة واحدة مع خبراء سلام من ثلاث جامعات وتم عقد اجتماع رفيع المستوى مع كبار موظفي الحكومة فضلاً عن إجراء مناقشة مع الجهات المانحة بالدولة وفريق الأمم المتحدة القُطري. وقد كانت منهجية التشاور تتألف من مستويات تحليل عدة من بينها ديناميات اجتماعية وسياسية واقتصادية واسعة النطاق إضافة إلى دور التعليم في هذه الدولة إضافة إلى تحليل خاص بقطاع التعليم. وقد سمح هذا النهج بأن يقوم التحليل بما يلي: في السياق الأوسع، وضع التعليم في عمليات وأطر عمل مناسبة لبناء السلام وتحديد نقاط الدخول من أجل زيادة الالتحاق بالتعليم؛ وداخل قطاع التعليم، الإبلاغ عن حساسية النزاع ومبادرات توطيد/بناء السلام.

٤- **وتم اختيار المشاركين في تحليل الحالة** لتمثيل مجموعة من الفئات المعنية والتي من بينها: الجهات الفاعلة الوطنية والدولية والمتخصصون في التعليم والمتخصصون في قطاعات أخرى غير التعليم من القطاع الحكومي وأفراد الأمن والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وممثلو المجتمع وممثلو شيوخ القبائل والأطفال والبالغين.

٥- قام المكتب القُطري التابع لليونيسف، بدعم من موظفي المقر الرئيسي للمنظمة، بإجراء **ورش عمل ومشاورات** تشاركية مع اثنتين من المنظمات الدولية (منظمة أكشن أيد ومنظمة الرؤية العالمية)، التي دعمت مناقشات المجموعة المستهدفة المتمثلة في الأطفال والبالغين. وقد تضمنت أنشطة ورشة العمل التحقق من صحة الأسباب الجذرية المتعددة التي تم تحديدها في المؤلفات القائمة ثم دراسة دور التعليم في تحقيق السلام أو اندلاع النزاع. وقد تركزت ورش العمل ومناقشات المجموعة المستهدفة على حاضر ومستقبل سيراليون. وخلال المشاورات المختلفة، كانت عملية بناء توافق في الآراء بين مختلف الأطراف المعنية بنفس أهمية نتائج التشاور. وبالتالي، يُعد التصميم الدقيق لمثل هذه العملية عنصراً رئيسياً للتحضير المناسب.

٦- **عرض النتائج والاستخدام الاستراتيجي لها:** تم دمج النتائج في تقرير التحليل الخاص بالسلام والتعليم وتم عرضه على جمهور متعدِّد. وبالتشاور الوثيق مع الأطراف المعنية، تم بعد ذلك استخدام التحليل كأساس لتطوير برنامج بناء السلام والتعليم والدعوة في سيراليون وذلك لضمان استجابة أنشطة البرنامج لدوافع النزاع الرئيسية.

التحديات والحلول

نشأ العديد من التحديات خلال إجراء تحليل وضع السلام والتعليم في سيراليون؛ ونذكر القليل منها فيما يلي.

- نظراً **لضيق الوقت والضغوط** التي تقتضي المضي في تنفيذ برنامج جديد، تم تجاوز أو اختصار بعض المراحل التي تمت المطالبة بها في "إعداد تحليل النزاع للمكاتب القُطرية الخاصة باليونيسف - الإرشادات". فمن الناحية المثالية، ينبغي الالتزام بكافة المراحل بشكل منهجي لضمان إجراء تحليل دقيق.

- لقد انتهت الحرب في سيراليون منذ عشرة أعوام، وهو ما يجعل **مصطلحي** "نزاع" و"بناء السلام" يبدوان غير مناسبين للاستخدام في الوقت الحالي. وللتخفيف من هذا التحدي ومراعاة للحساسيات التي كانت مرتفعة بشكل خاص خلال عام الانتخابات، فقد تم تفريغ هذه المصطلحات من محتوياتها ووضعها بشكل يتناسب مع السياق بالتشاور مع الأطراف المعنية، بينما أُعيدت صياغة التحليل بالكامل كتحليل لدور التعليم في توطيد السلام.
- لقد كانت المشاركة المحدودة من ممثلي الوكالات التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة تمثل تحدياً آخرا. فقد كان الهدف من ورش العمل هو جمع مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المعنية بالتعليم وبناء السلام. فعلى الرغم من دعوة آخرين من ممثلي الوكالات التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة إلى ورش العمل، إلا أن مشاركتهم كانت محدودة. وقد أدى ذلك إلى تضييق نطاق النقاش في ورشة العمل بسبب عدم وجود وجهات نظر متعددة لأوسع القطاعات. وقد تمثل حل هذا التحدي في جمع المدخلات من التعقيبات الخطية على تقرير التحليل وإعداد شرح لفريق الأمم المتحدة القُطري والجهات المانحة.

الدروس المستفادة

- كانت الإسهامات المقدمة في ورش العمل والمشاورات الإضافية غنية ومتنوعة، ولكنها كانت مقتصرة بشكل عام على تحديد الأنشطة التعليمية بدلا من التركيز على التدخلات الاستراتيجية المرتبطة بدوافع النزاع. وللتشجيع على التفكير الاستراتيجي، ينبغي أن يشمل التشاور خريطة مفاهيمية لتصوير الروابط والتأكيد على أهمية التعليم بالنسبة للقطاعات الأخرى والمجالات الأوسع نطاقاً (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية). والأهم من ذلك، أن هذا التقييد قد ساعد في إبراز أهمية التخطيط المناسب لعملية التحليل في ضمان المشاركة الواسعة للأطراف المعنية المتعدِّدة على جميع المستويات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، شركاء الأمم المتحدة والوكالات الثنائية والوكالات متعددة الأطراف المعنية ببناء السلام.
- لقد مثل التغلب على "ثقافة صوامع القطاع" أحد التحديات كما كان التعاون والتنسيق بين موظفي قطاع التعليم ومجتمع بناء السلام ضعيفاً أيضاً. فعلى الرغم من أن هذا الأمر قد يكون ناتجاً عن ضيق الوقت، إلا أنه يظهر أيضاً عدم الالتزام بدور التعليم في عمليات بناء السلام في سيراليون واحترام هذا الدور. وفي المستقبل سوف تُبذل المزيد من الجهود للمشاركة مع الأطراف المعنية من البداية ووضع إطار للعملية مناسب لإخصائيي التعليم وبناء السلام. ومن المهم كذلك الربط بين الاعتبارات الخاصة بالتحليل والتعليم والتحليلات الأوسع نطاقاً وأطر العمل والاستراتيجيات من أجل بناء السلام. كما أن جهود القيادة العليا والدعوة عالية المستوى للمشاركة الفعالة من كبار موظفي الحكومة وكبار موظفي الأمم المتحدة في العملية يمكن أن تكون مؤثرة جداً في هذا الشأن.
- لقد كان التمثيل المناسب للأطفال والشباب والحصول على أصواتهم الهامة في ورش عمل الأطراف المعنية يمثل تحدياً مبدئياً. وحتى يشارك الأطفال والشباب في التحليل بطريقة فعالة ولتجنب الإجراءات الشكلية، من الضروري تحديد العينات والمنهجية المناسبة. وفي هذه الحالة، كان الحل يتمثل في المشاركة مع المنظمات غير الحكومية التي لديها تجارب سابقة في هذه المنطقة، كما يتضح من عملية سيراليون.

دراسة حالة:
تطبيق الحد الأدنى للمعايير من الآيني لتقديم تعليم مراعي لظروف النزاع في جنوب السودان

تقرير:
مارتا ريتشي، مسؤولة تعليم، إنترسوس

الخلفية والسياق

انتشرت الفوضى في ولاية النيل الأزرق السودانية منذ أغسطس ٢٠١١ بسبب القتال الدائر بين الجبهة الثورية السودانية والقوات المسلحة السودانية. ويتسبب العنف المستمر في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من ولاية النيل الأزرق إلى مقاطعة "مابان" بولاية أعالي النيل، الأمر الذي يتسبب في تفاقم الوضع الإنساني الحرج في جمهورية جنوب السودان الوليدة. ويمثل الأطفال في عمل المدارس حوالي ٤٧٪ من عدد اللاجئين ويفقد معظم هؤلاء الأطفال سنة دراسية وكذلك لا يستطيعون حضور الامتحانات بسبب حالة انعدام الأمن في بلدهم الأصلي. ومن التعقيدات الإضافية التي تواجه هؤلاء الأطفال مشكلة لغة التدريس وذلك نظراً لأن العديد من الطلاب اللاجئين قادمين من مناطق تُدرس فيها مناهج سودانية باللغة العربية إلى مناطق تُدرس فيها مناهج سودانية جنوبية باللغة الإنجليزية.

تعمل فرق التعليم وحماية الطفل التابعة لمنظمة إنترسوس في تعاون وثيق لوضع استراتيجيات فعالة قائمة على المجتمع لإعادة الطلاب إلى مدارسهم وضمان رفاهيتهم النفسية والبدنية. ويشمل برنامج الاستجابة الخاص بمنظمة إنترسوس المطبق في مخيمي الجمام وجندراسا للاجئين المساحات الصديقة للأطفال وتنمية الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي وتعليم الكبار (التعليم غير الرسمي للرجال والنساء) وآلية الإحالة الخاصة بحماية الطفل.

التطبيق

يشمل برنامج إنترسوس العديد من الأنشطة، ونذكر فيما يلي الأنشطة الأكثر صلة بالتعليم المراعي لظروف النزاع والحد الأدنى للمعايير من الآيني.

- وفقاً لمعيار الحد الأدنى من الآيني الذي يقضي بضرورة أن تعمل جميع مساحات التعليم على تعزيز حماية ورفاهية المتعلمين والمعلمين وتقليل التأثير السلبي للنزاع على مجتمع التعلم، قامت منظمة إنترسوس بتدريب المعلمين والمتطوعين على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال من ذوي الإحتياجات الخاصة والذين تعرضوا لعنف نوع إجتماعي وحمايتهم من الإيذاء. كما يُعد توفير الخدمات التعليمية التي تلبي الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأشخاص المتأثرين بالعنف من التعليم المراعي لظروف النزاع.
- وفقاً لمعيار الحد الأدنى من الآيني الذي يقتضي الحصول على تعليم عالي الجودة وتقليل الاختلاف وتعزيز التكامل بين المجتمعات المستضيفة ومجتمعات اللاجئين، تستهدف منظمة إنترسوس كل من مجتمع الأطفال المستضيف والأطفال اللاجئين. هذا ويُعد استهداف كل من المجتمعات المستضيفة ومجتمعات النازحين التي بها وصول متكافئ للتعليم من الإجراءات الأساسية الخاصة بالتعليم المراعي لظروف النزاع.

- وفقاً لمعيار الحد الأدنى من الآيني الخاص بربط المرافق التعليمية بالخدمات الاجتماعية الأخرى، وفي إطار الجهود الرامية إلى تلبية العديد من أوجه الحرمان التي يعاني منها الأطفال المتأثرين بالنزاع، تم وضع آلية إحالة بالتعاون مع فريق حماية الطفل التابع لمنظمة إنترسوس ومنظمات غير حكومية أخرى تقدم دعم صحي/غذائي (منظمة أطباء بلا حدود والهيئة الطبية الدولية) ودعم نفسي واجتماعي (اللجنة الأمريكية للاجئين). وإضافة إلى ذلك، يحيل فريق حماية الطفل التابع لمنظمة إنترسوس أطفال المدارس المعرضين للخطر في المخيمات إلى برنامج التعليم. هذا ويُعد ربط التعليم بالتقديم المتكافئ للخدمات الاجتماعية للجميع أحد طرق تقديم تعليم مراعي لظروف النزاع.
- وفقاً لمعيار الحد الأدنى من الآيني الخاص بمشاركة المجتمع، فقد شاركت المجتمعات المستهدفة ووزارة التعليم بشكل قوي في عمليات مراقبة البرنامج اليومية، مثل التأكد من أن أماكن التعلم المؤقتة آمنة ومأمونة. كما أن التنسيق مع المجتمع المحلي ووزارة التعليم للتشجيع على التعاون وبناء القدرات يسهم في التعليم المراعي لظروف النزاع.
- وفقاً لمعيار الحد الأدنى من الآيني الخاص بتدريب ودعم المعلمين، توفر منظمة إنترسوس تدريبات يومية على رأس العمل لبناء قدرات المعلمين والمتطوعين. ووفقاً للتوجيه الخاص بالتعليم المراعي لظروف النزاع، يتم التركيز بشكل خاص على حقوق الطفل ومدونات قواعد سلوك المعلم والدعم العاطفي والمساواة بين الجنسين.

التحديات والحلول

- هناك عدد كبير من الأطفال في منطقة البرنامج لم يذهبوا إلى المدارس من قبل على الإطلاق (وخاصة الفتيات) وذلك بسبب انشغالهم بالأعمال المنزلية. وقد عالجت منظمة إنترسوس هذا التحدي باستخدام موارد شبكة آيني في زيادة التوعية بالتعليم باعتباره أحد حقوق الإنسان الأساسية.
- لقد كان أحد التحديات يتمثل في عدم وجود متحدثين للغة الإنجليزية في المعسكرات وعدم توفر معلمين مهرة خارج المخيمات. وقد قامت منظمة إنترسوس بمعالجة هذا التحدي من خلال توفير تدريب مستمر ذي صلة ومنظم للمعلم.
- هناك تحدي تمت مواجهته فيما يتعلق بتحديد حوافز المعلمين والمتطوعين. ولتجنب زيادة التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المستضيفة، اتفقت منظمة إنترسوس على رواتب المعلمين مع شركات التعليم في المجال مع مراعاة مستويات الرواتب في وزارة التعليم. كما شاركت المنظمة في اجتماع تنسيقي شهري مع الجهات المانحة ومنظمات غير حكومية أخرى تعمل في المخيم. إضافة إلى ذلك، تم إدراج معلمين حكوميين ومعلمين متطوعين من المجتمع المستضيف في جميع برامج التدريب من أجل تبادل الممارسات ومواءمة المعرفة وتقليل مخاطر النزاع.

النتائج

- يلتحق في الوقت الحالي أكثر من ٦٠٠٠ طفل ببرنامج تنمية الطفولة المبكرة وخدمات المدارس الابتدائية والمساحات الصديقة للأطفال التي توفرها منظمة إنترسوس.
- تم تقديم مواد مدرسية وترفيهية لجميع الأطفال المشاركين في الأنشطة.
- تم تدريب أكثر من نصف المدرسين والمتطوعين العاملين في أماكن التعلم المؤقتة.
- ساعدت جميع الإجراءات التي تم اتخاذها في ضمان توفير بيئة محمية وآمنة للأشخاص المشاركين في المشروع.
- ساهم التنسيق والتعاون المتواصلان مع جميع الأطراف المعنية في هذا المجال، وخاصة مراكز التنسيق داخل المجتمع، في التأثير على الالتحاق بالمدارس بشكل إيجابي وساعدا في إعادة إرساء هياكل التعليم بعد النزوح.

يحضر الأولاد الذين نزحوا من بلادهم بسبب العنف العرقي في فصل دراسي لتعلم اللغة الإنجليزية. يُقدم هذا الفصل الدراسي في مساحة صديقة للأطفال تدعمها منظمة اليونيسف وتوجد هذه المساحة في خيمة في بيبور تاون، مقاطعة بيبور بولاية جونقلي في جنوب السودان.

© UNICEF/NYHQ2012-0151/Brian Sokol

دراسة حالة:
التعليم من أجل السلام المتمركز على المتعلم الخاص بالشباب المتأثر بالنزاع في كولومبيا

تقرير:
أوسكار رودريغز، مدير برنامج التعليم، مجلس اللاجئين النرويجي (NRC)

الخلفية والسياق

تتأثر كولومبيا التي يبلغ عدد سكانها ٤٥ مليون نسمة بالنزاع المسلح والعنف المعمم الذي نشب منذ أربعة عقود والذي تشارك فيه القوات المسلحة للدولة وعصابات يسارية ومجموعات شبة عسكرية تتنازع على الأراضي والسيطرة على تجارة المخدرات. فهذه المواجهات تعرض السكان المدنيين إلى مخاطر النزوح القسري والتجنيد القسري للأطفال والاختفاء القسري والقتل وممارسة العنف الجنسي بشكل واسع النطاق وبصورة منهجية ووجود الألغام الأرضية والحبس. ووفقاً لتقارير الحكومة، فقد وصلت نسبة النزوح في الوقت الحالي حوالي ١٠٪ من إجمالي السكان، مما يؤثر على أكثر من ٤ ملايين شخص.

هذا ويتأثر الأطفال والشباب الكولومبيون على وجه التحديد بالنزوح وما يترتب عليه من عقبات تواجههم في الحصول على التعليم. حيث تقل أعمار أربعة وستين بالمائة من النازحين في كولومبيا عن ٢٤ عاماً ويبلغ صافي معدل الالتحاق بالصف النهائي من المرحلة الثانوية ١١٪. فالعديد من العقبات التي تواجه النازحين في الوصول على التعليم الثانوي تتعلق بعدم تطويع نظام التعليم العادي لتلبية الاحتياجات الخاصة بالشباب النازحين. فعلى سبيل المثال غالباً ما يحتاج الشباب النازحون إلى المساهمة في دخل أسرهم وبالتالي يسعون للحصول على تدريب مهني لزيادة فرصهم في العثور على وظيفة لائقة. ولكن المدارس التقليدية لا تقدم هذا النوع من التدريب في مناهجها الدراسية كما أن جداول المدارس لا تسمح للطلاب بالعمل والدراسة في نفس الوقت. كما يتأثر الشباب النازحون بالممارسة الثقافية الكولومبية لحل النزاعات العنيفة ولا يتمتع العديد منهم بالكفاءات التي تمكنهم من تحويل النزاعات التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية حتى يصبحوا بناة للسلامة في مجتمعاتهم.

في عام ٢٠٠٦، قام مجلس اللاجئين النرويجي، بالتعاون مع منظمة محلية غير حكومية، مركز Observatorio para la Paz، بوضع نهج مميز للتدريس والتعلم يهدف إلى إعادة إدراج الشباب في النظام التعليمي ومعالجة عادات حل النزاعات العنيفة. ويستمر هذا العمل في الوقت الحالي تحت مسمى برنامج "التعليم العالي من أجل السلام" (باللغة الإسبانية Bachillerato Pacicultor) والذي تدعمه في الوقت الحالي وزارة التربية والتعليم ومجلس اللاجئين النرويجي ومركز Observatorio para la Paz والجامعات العامة. ويقدم هذا البرنامج في الوقت الحالي مناهج دراسية وطرق تدريس تناسب احتياجات الشباب المتأثرين بالنزاع الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٢٥ عاماً.

التطبيق

وفقاً للحد الأدنى من المعايير من الآيني الخاصة بمجال التدريس والتعلم، فقد قام مجلس اللاجئين النرويجي وشريكه مركز Observatorio para la Paz بتعديل المناهج الدراسية ومواد التدريس لتلبية الاحتياجات المميزة للشباب المتأثر بالنزاع المسلح. وقد قام مجلس اللاجئين النرويجي وشركاؤه باتخاذ إجراءات التعليم المراعية لظروف النزاع التالية:

- إشراك الأسر والمجتمع في وضع مناهج برنامج التعليم العالي من أجل السلام وذلك لضمان حصول البرنامج على قبول ودعم الأطراف المعنية وكذلك للتشجيع على إعادة إدماج هؤلاء الشباب الذين عادة ما يكونوا ملامسين لهذه الجرائم والمشكلات في مجتمعاتهم. وقد تمت دعوة المتعلمين، من خلال أنشطة التوعية المجتمعية، إلى جلب أسرهم للمشاركة في أنشطة التدريس كما تمت مطالبتهم بالاقتراب من الهياكل التنظيمية للمجتمع وذلك لعرض اهتماماتهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم.
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للشباب المشاركين في برنامج التعليم العالي من أجل السلام والذين ثبت ضعف شبكة علاقاتهم الاجتماعية والأسرية من خلال زيارات منزليه تم إجراؤها لهم.
- دمج محتوى حل النزاع في الدروس. فعلى سبيل المثال يحدد المتعلمون إشكالية تؤثر على مجتمعهم. ثم يقوم الطلاب من خلال مناقشة تشاركية ببحث هذه الإشكالية التي تم تحديدها من وجهات نظر مختلفة. ثم يقوم المعلمون بالتشجيع على مشاركة الطلاب من الفئات المهمشة عادة مثل النساء والسكان الأصليين والكولومبيين من أصول أفريقية. وفي النهاية يقدم المشاركون معاً للمجتمع طريقة بديلة متفق عليها للتعامل مع هذه الإشكالية.

التحديات والحلول

- يمثل تدريب المعلم في برنامج التعليم العالي من أجل السلام تحدياً كبيراً. حيث يشعر المعلمون بالراحة مع المناهج الدراسية التقليدية ويرفضون تغيير ممارساتهم التربوية من أجل تلبية اهتمامات المتعلمين واحتياجاتهم. كما أن هناك مقاومة أيضاً ضد إدماج الطلاب فوق السن المرتبطين بالجرائم والعنف. ولمواجهة هذا الوضع، تعاون مجلس اللاجئين النرويجي ومركز Observatorio para la Paz مع الجامعات العامة المحلية من أجل تدريب المدرسين حديثي التخرج الذين أظهروا اهتماماً ومهارات للعمل مع الشباب النازحين والمعرضين للخطر.
- على الرغم من الدعم الذي تقدمه وزارة التربية والتعليم لبرنامج التعليم العالي من أجل السلام، إلا أن الشباب النازحين يواجهون عقبة تعليمية أخرى: وهي اختبارات الولايات. فعادة ما يكون محتوى الاختبارات غير مناسب للخلفية الثقافية والاجتماعية للأطفال والشباب النازحين الذين يأتون من بيئات ريفية والذين يشكلون غالباً جزءاً من فئة أقلية (٢٩٪ من إجمالي السكان النازحين في كولومبيا إما من المواطنين الأصليين أو من الكولومبيين من أصول أفريقية). ونتيجة لذلك، يرى الشباب الذين أكملوا برنامج التعليم العالي من أجل السلام أن اختبار الولايات يمثل عقبة أمام استمرارهم في التعليم العالي وأنهم غالباً ما يصابون بالإحباط عندما يحصلون على نتائجهم في اختبارات الولايات.
- لقد أثر النزاع المسلح في بلدية توماكو (جنوب غرب كولومبيا) بشكل خطير على التعليم. حيث تعرض المعلمون بالمدارس العامة للتهديد والابتزاز كما تعرضت المدارس للقصف ووقع المتعلمون ضحايا لبعض الهجمات. هذا ولا يُعد طلاب التعليم العالي من أجل السلام والمعلمون في مأمن من التعرض لهذه البيئة الصعبة. وقد تم إجراء تحليل نزاع لتقييم هذا الوضع ووقعه على التعليم. وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات، من بينها:
  - لضمان استمرار الأنشطة التعليمية، يتم تغيير نقاط التجمع للحصول على الفصول الدراسية (التي تكون عادة أحد منازل الطلاب أو أحد المرافق المجتمعية) بصورة منتظمة. ويتم اختيار مواقع التعلم وفقاً لنتائج جلسات تحليل النزاع التي يشارك فيها المجتمع المحلي والطلاب.
  - يوفر مجلس اللاجئين النرويجي عناصر رؤية للمعلمين والطلاب (قمصان وبطاقات هوية).
  - تتم مراقبة الوضع باستمرار من خلال إجراء مناقشات مع المعلمين من أجل تقييم المخاطر بصورة منتظمة ومن أجل اتخاذ الإجراءات الوقائية عند الحاجة لذلك.

النتائج

- يمثل النازحون نسبة ٦٠٪ من الشباب الذين تخرجوا من برنامج التعليم العالي من أجل السلام البالغ عددهم ١٠٠٠ خريج (٢٠٠٨-٢٠١٢). وجميع هؤلاء الشباب يعيشون في سياقات حضرية تتواجد فيها النزاعات المسلحة والجرائم بصورة مستمرة.
- لقد اعتمدت وزارة التربية والتعليم برنامج التعليم العالي من أجل السلام في إطار عرض التعليم الرسمي الذي تقدمه للنازحين. ويدل ذلك على أن وزارة التربية والتعليم قد اعتمدت المناهج ومواد التعلم وممارسات تدريب المعلمين في إطار عرضها التعليمي وتقوم حالياً بتنفيذ برنامج التعليم العالي من أجل السلام في مناطق مختلفة من كولومبيا.

اجتماع برنامج التعليم العالي لثقافة السلامة بكولومبيا التابع للمجلس النرويجي للّاجئين مع الطلاب الخريجين في سانت مارتا بكولومبيا.

© Norwegian Refugee Council/2012/Andrea Naletto

المرفق ٤: المراجع بحسب الموضوع

تحليل النزاع

منتدى أفريقيا للسلام، مركز تسوية الصراعات، اتحاد محاربة جوع الأطفال، فيور، منظمة الإشعار الدولية، منظمة العالم الآمن. (٢٠٠٤). نُهج مراعية لظروف النزاع في التنمية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام: حزمة موارد. الفصل ٢. مأخوذ من http://www.saferworld.org.uk/resources/view-resource/148 في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢.

بوش، كيه (١٩٩٨). معيار للسلام: تقييم أثر السلام والنزاع (PCIA) على المشاريع الإنمائية في مناطق النزاع، ورقة العمل رقم ١ من مبادرة برنامج بناء السلام والتعمير ووحدة التقييم. مأخوذ من http://www.conflictsensitivity.org/sites/default/files/Measure_of_Peace.pdf في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢.

اتحاد مراعاة حساسية النزاع. (٢٠١٢). كيف توجه مراعاة حساسية النزاع. (٤، ٤٢-٤٤) مأخوذ من www.conflictsensitivity.org/content/how-guide في ١٥ أكتوبر ٢٠١٢.

شبكة سي بي آر. (٢٠٠٥). كتيب تقييم أثر السلام والنزاع، النسخة ٢,٢. مأخوذ من http://toolkit.ineesite.org/toolkit/INEEcms/uploads/1053/Peace_and_Conflict_Impact_Assessment.pdf في ١٥ نوفمبر ٢٠١٢.

إدارة التنمية الدولية. (٢٠٠٢). إجراء تقييمات النزاع: ملاحضات إرشادية: مأخوذ من http://www.swisspeace.ch/fileadmin/user_upload/Media/Topics/Peacebuilding_Analysis___Impact/Resources/Goodhand_Jonathan_Conducting_Conflict_Assessments.pdf في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢.

كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. (٢٠١١). أداة تحليل النزاع وتحديد الأولويات. Retrieved from UNSSC online staff portal at http://www.unssc.org/home/themes/peace-and-security/e-learning٠في ١٨ نوفمبر ٢٠١٢.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. (٢٠٠٥). إجراء تقييم النزاع - إطار عمل لتطوير الاستراتيجية والبرنامج. مأخوذ من http://www.gsdrc.org/go/display/document/legacyid/1425 في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢.

مراعاة النزاع بشكل عام

أندرسون، أم (١٩٩٩). عدم الإيذاء: كيف يمكن أن تدعم المعونة السلام - أو الحرب. كولورادو: دار لين راينر للنشر.

منتدى أفريقيا للسلام، مركز تسوية الصراعات، اتحاد محاربة جوع الأطفال، فيور، منظمة الإشعار الدولية، منظمة العالم الآمن. (٢٠٠٤). نُهج مراعية لظروف النزاع في التنمية والمساعدة الإنسانية وبناء السلام: حزمة موارد. مأخوذ من http://www.saferworld.org.uk/resources/view-resource/148 في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢.

اتحاد مراعاة حساسية النزاع. (٢٠١٢). كيف توجه مراعاة حساسية النزاع. مأخوذ من www.conflictsensitivity.org/content/how-guide في ١٥ أكتوبر ٢٠١٢.

جيجلاس، سي وليون هاردت، أم (٢٠٠٠). نُهج مراعية حساسية النزاع لعملية التنمية: تقرير لمنظمة الإشعار الدولية ومنظمة العالم الآمن ومركز بحوث التنمية الدولية. مأخوذ من http://www.conflictsensitivity.org/sites/default/files/Conflict-Sensitive_Approaches_to_Development.pdf في ١٤ أكتوبر ٢٠١٢.

هايدر، أتش (٢٠٠٩). النُهُج المجتمعية لبناء السلام في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع: بحث عن المشكلات. برمنجهام: قسم التنمية الدولية، جامعة برمنجهام. مأخوذ من http://www.gsdrc.org/go/display&type=Document&id=3679 في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (٢٠١٠). اتفاق جديد للمشاركة في الدول الهشة، الحوار الدولي، ٢٠١٠. مسترد من http://www.oecd.org/document/22/0,3746,en_21571361_43407692_49151766_1_1_1_1,00.html في ١٧ نوفمبر ٢٠١٢.

اليونيسف. (٢٠١٢). مراعاة حساسية النزاع وبناء السلام في اليونيسف: مذكرة فنية. ورد من اليونيسف في نوفمبر ٢٠١٢، غير متاح على شبكة الإنترنت.

وودرو، بي وتشيجاس، دي (٢٠٠٩). التمييز مع الاختلاف: مراعاة حساسية النزاع وبناء السلام: مشروع الأشغال التعاونية لهيئة تنمية المجتمع. مأخوذ من http://www.frient.de/publikationen-service/dokumente/library/a-distinction-with-a-difference-conflict-sensitivity-and-peacebuilding.html في ٢١ أكتوبر ٢٠١٢.

التعليم المراعي لظروف النزاع

سيجسجارد، أم (٢٠١٢). سياسة التعليم المراعي لظروف النزاع: مراجعة أولية. الدوحة: التعليم فوق الجميع. مأخوذ من http://protectingeducation.org/sites/default/files/documents/eaa_conflict_sensitive_education_policy.pdf في ٤ أكتوبر ٢٠١٢.

المعهد الدولي لتخطيط التربية التابع لليونيسكو. (٢٠١١). ملاحظات ارشادية للمخططين التربويين: دمج الحد من مخاطر النزاع والكوارث في تخطيط القطاع. باريس: المعهد الدولي لتخطيط التربية. باريس: المعهد الدولي لتخطيط التربية. مأخوذ من http://www.iiep.unesco.org/fileadmin/user_upload/News_And_Events/pdf/2011/IIEP_Guidancesnotes_EiE_en.pdf في ١٢ نوفمبر ٢٠١٢.

المراقبة والتقييم في السياقات المتأثرة بالنزاع والسياقات الهشة

إدارة التنمية الدولية. (٢٠١٠). العمل على نحو فعال في الأوضاع المتأثرة بالنزاع والأوضاع الهشة: ورقة إحاطة رقم ١: المراقبة والتقييم. لندن: إدارة التنمية الدولية. مأخوذ من http://www.dfid.gov.uk/Documents/publications1/governance/building-peaceful-states-I.pdf في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (٢٠٠٨). تقييم صحيفة وقائع أنشطة منع النزاع وبناء السلام ٢٠٠٨. مأخوذ من http://www.oecd.org/dac/evaluationofdevelopmentprogrammes/dcdndep/39289596.pdf في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢.

الوكالة السويدية للتنمية والتعاون (SDC). (٢٠٠٦). دليل سريع لإدارة البرامج المراعية حساسية النزاع. مأخوذ من http://www.sdc.admin.ch/index.php?navID=92682&langID=1 في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢.

العلاقة بين النزاع والتعليم

بوش، كيه وسالتاريلي، دي (أخصائيا تعليم). (٢٠٠٠). وجها التعليم في النزاعات العرقية: نحو تعليم يهدف إلى بناء السلام لدى الأطفال. فلورينسيا، إيطاليا: مركز إينوشنتي للأبحاث التابع لليونيسف. مأخوذ من http://www.unicef-irc.org/publications/pdf/insight4.pdf في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢.

دريدن بيترسون، إس (٢٠٠٩). عوائق الحصول على التعليم الأساسي في الدول الهشة المتأثرة بالنزاع: مراجعة أدبية. لندن: التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة. مأخوذ من http://resourcecentre.savethechildren.se/content/library/documents/barriers-accessing-primary-education-conflict-affected-fragile-states-fina في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢.

دريدن بيترسون، إس (٢٠١١). الفصل ٦: الأطفال اللاجئون الطامحون نحو المستقبل. ربط التعليم بسبل العيش في دراسة موندي، كية وبيترسون، أس (أخصائيا تعليم)، تعليم الأطفال في مناطق النزاع: أبحاث وسياسات وممارسات تغيير النظام. تحية وتقدير لجاكي كيرك (ص٨٥-٩٩). نيويورك: صحيفة كلية المعلمين، جامعة كولومبيا.

التوجهات الأوروبية. (٢٠٠٩). دراسة حول تحديات الحوكمة التي يواجهها التعليم في الأوضاع الهشة: التقرير التجميعي للدراسة. مأخوذ من http://capacity4dev.ec.europa.eu/governance/document/study-governance-challenges-education-fragile-situations-0 في ٤ أكتوبر ٢٠١٢.

الآيني. (٢٠٠٩). ملاحظات الآيني الإرشادية بشأن تعويض المعلمين في الدول الهشة وحالات النزوح والتعافي بعد الأزمات. مأخوذ من http://toolkit.ineesite.org/toolkit/INEEcms/uploads/1023/INEE_Guidance_Notes_Teacher_Compensation.pdf في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢.

موندي، كيه وبيترسون، إس (أخصائيا تعليم). (٢٠١١). تعليم الأطفال في مناطق النزاع: أبحاث وسياسات وممارسات تغيير النظام. تحية وتقدير لجاكي كيرك) نيويورك: صحيفة كلية المعلمين، جامعة كولومبيا.

نوفيلي، أم (٢٠١١). الفصل ٤: هل كلنا جنود الآن؟ مخاطر تأمين التعليم والنزاع. في دراسة موندي، كية وبيترسون، أس (أخصائيا تعليم)، تعليم الأطفال في مناطق النزاع: أبحاث وسياسات وممارسات تغيير النظام. تحية وتقدير لجاكي كيرك (ص٤٩-٦٥). نيويورك: صحيفة كلية المعلمين، جامعة كولومبيا.

منظمة إنقاذ الطفولة: (٢٠١٠). المستقبل يبدأ من الآن: توفير التعليم للأطفال في الدول المتأثرة بالنزاع. لندن: التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة. مأخوذ من http://www.savethechildren.org.uk/resources/online-library/the-future-is-now-education-for-children-in-countries-affected-by-conflict في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢.

اليونسكو. (٢٠١١). التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠١١: الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم. باريس: اليونسكو. مأخوذ من http://www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/efareport/reports/2011-conflict/ في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢.

البنك الدولي (٢٠١١). تقرير البنك الدولي عن التنمية ٢٠١١: النزاع والأمن والتنمية. واشنطن: البنك الدولي. مأخوذ من http://go.worldbank.org/QLKJWJB8X0 في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢.

دراسات حالة للعلاقات بين التعليم والنزاع وبناء السلام

كريغ، دي. (٢٠٠٢): "أ" تعني الله و"ج" تعني جهاد. جريدة السياسة الدولية ١٩(١)، ٩٠-٩٤.

فريق عمل الآيني المعني بالتعليم والهشاشة: (٢٠١١ أ). إدراك دور التعليم في المجتمعات الهشة: مجموعة من أربعة تحليلات وضعية للتعليم والهشاشة: أفغانستان، البوسنة والهرسك، كمبوديا، ليبريا. نُشرت من قبل المعهد الدولي لتخطيط التربية، باريس، فرنسا. مأخوذ من http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001915/191504e.pdf في ١٨ نوفمبر ٢٠١٢.

فريق عمل الآيني المعني بالتعليم والهشاشة: (٢٠١١ب) التعليم والهشاشة في كمبوديا. نُشرت من قبل المعهد الدولي لتخطيط التربية، باريس، فرنسا. مأخوذ من http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002110/211049e.pdf في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢.

كينج إي (٢٠١١). الفصل ٩: العلاقات المتعددة بين التعليم والنزاع: أفكار المعلمين والطلاب الروانديين. في دراسة موندي، كية وبيترسون، أس (أخصائيا تعليم)، تعليم الأطفال في مناطق النزاع: أبحاث وسياسات وممارسات تغيير النظام. تحية وتقدير لجاكي كيرك (ص١٣٧-١٥١). نيويورك: صحيفة كلية المعلمين، جامعة كولومبيا.

كيرك، جي ووينثروب، آر (٢٠٠٧). تعزيز التعليم الجيد في سياقات اللاجئين: دعم تنمية المعلمين في شمال إثيوبيا. مراجعة دولية للتعليم، ٥٣، ٧١٥-٧٢٣.

كونز، سي (٢٠١٢). تقرير التقييم السادس للتعليم في حالات الطوارئ الصادر عن منظمة إنقاذ الأطفال في جنوب السودان والوكالة الدنماركية للتنمية. تقرير غير منشور.

كونز، سي (٢٠١٢). المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ بجنوب السودان. نيويورك: الآيني. مأخوذ من https://sites.google.com/site/southsudaneducationcluster/minimum-standards-for-education-in-emergencies في ٢١ أكتوبر ٢٠١٢.

ماجيل، سي (٢٠١٠). التعليم والهشاشة في البوسنة والهرسك. باريس: المعهد الدولي لتخطيط التربية التابع لليونيسكو. مأخوذ من http://www.iiep.unesco.org/fileadmin/user_upload/Info_Services_Publications/pdf/2010/Bosnia-Herzegovina.pdf في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢.

ماجومبا، إف وسكيبي، إس (٢٠١٢). فرص المستقبل: التدريب المهني الأساسي للشباب اللاجئين في مخيم داداب. أوسلو: المجلس النرويجي للاجئين.

مكاندلز، إي (٢٠١٢). ثمار السلام وما بعدها: إسهام الخدمات الإدارية والاجتماعية في بناء السلام. صادر عن مكتب الأمم المتحد لدعم بناء السلام. مأخوذ من http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/peace_dividends.pdf في ١٨ نوفمبر ٢٠١٢.

موبرج إل وجونسون ديمن، أية (٢٠٠٩). خطوات بسيطة لإعادة بناء المجتمعات مع مشروع حزمة تعليم الشباب: مشروع حزمة تعليم الشباب في ليبريا التابع للمجلس النرويجي للاجئين: الخريجون والأنشطة المولدة للدخل. أوسلو: المجلس النرويجي للاجئين.

منظمة إنقاذ الطفولة: (٢٠٠٩). تقرير منتصف المدة المنقح للتقييم العالمي للمستقبل في نيبال الصادر في مارس ٢٠٠٩. مأخوذ من http://resourcecentre.savethechildren.se/content/library/documents/rewrite-future-global-evaluation-nepal-midterm-country-report في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٢.

سميث، أم (٢٠١٠). الفصل ١٤ المدارس كمناطق سلام: دراسة حالة لنيبال حول الحصول على التعليم خلال النزاعات المسلحة والاضطرابات الأهلية. في حماية التعليم من الهجمات: مراجعة عصرية (ص ٢٦١-٢٧٨) باريس: اليونسكو. مأخوذ من http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001867/186732e.pdf في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢.

سبينك، وجية (٢٠٠٥). التعليم والسياسة في أفغانستان: أهمية نظام التعليم في بناء السلام والتعمير. مجلة التعليم من أجل السلام، ٢(٢)، ١٩٥-٢٠٧.

اليونيسف. (٢٠١١). الأطفال المتضررون من النزاع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة يوليو ٢٠١١. مأخوذ من http://www.unicef.org/oPt/protection_6446.html في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢.

وينثروب، آر وكيرك جي (٢٠٠٨). التعلم من أجل مستقبل مشرق : التعليم والنزاعات المسلحة ورفاه الأطفال. مراجعة مقارنة للتعليم، ٥٢(٤)، ٦٣٩-٦٦١.

المناهج الدراسية الخاصة ببناء السلام والمواطنة

التعليم فوق الجميع. (٢٠١٢). التعليم من أجل المواطنة العالمية. الدوحة: التعليم فوق الجميع. مأخوذ من .http://www slideshare.net/jbernard44/eaa-education-for-global-citizenship في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢.

الآيني (٢٠٠٤-٢٠٠٨). برنامج التعليم من أجل السلام. تتوفر حقيبة الأدوات بالكامل على الموقع: .http://toolkit ineesite.org/toolkit/Toolkit.php?PostID=1117.

كيفية توجيه التشاور مع الأطفال والشباب

منظمة إنقاذ الطفولة: (٢٠٠٣). إذن ماذا تريد من التشاور مع الأطفال. مأخوذ من .http://resourcecentre savethechildren.se/content/library/documents/so-you-want-consult-children-toolkit-good-practice في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢.

منظمة إنقاذ الطفولة: (٢٠٠٨). دليل المساحات الصديقة للأطفال. مأخوذ من .http://resourcecentre savethechildren.se/search/apachesolr_search/child%20friendly%20spaces%20manual تمت زيارته في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢.

اليونيسف. (٢٠٠٧). حان الوقت لنستمع لبعضنا البعض (دليل الميسرين لمجموعات التركيز). استجابة الشباب لاجتماع مجموعة الخبراء بشأن التخلص من كافة أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات. مأخوذ من http://www.unicef.org/adolescence/files/Itstimetolistenus_EN(1).pdf في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢.

اليونيسف. (٢٠٠٢). المذكرة الفنية للتقييم: مشاركة الأطفال في الأبحاث والمراقبة والتقييم: مسؤولياتك: الأخلاقيات ومسؤولياتك كمدير. مأخوذ من http://www.unicef.org/evaluation/files/TechNote1_Ethics.pdf في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢.

المرفق ٥: الفهرس

إثيوبيا: اختيار المعلمين ٣٥
التقييم ١٥، ١٩-٢٠
أداة مرجعية سريعة ٤٤
المراجع ٦٦
أسئلة تأملية ٢٤
أداة التأمل الخاصة بتصميم وتنفيذ برامج التعليم المراعي لظروف النزاع في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع ١٢، ٢٨، ٣٣، ٣٧، ٤١
أداة مرجعية سريعة
إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعليمية ٤٦-٧
سياسة التعليم ٥٢-٣
المعايير الأساسية ٤٣-٦
المعلمون والعاملون في مجال التعليم ٥٠-١
التدريس والتعلم ٤٨-٥٠
الأراضي الفلسطينية المحتلة: المراقبة ٢٠
استراتيجيات الاستجابة ١٥، ١٨
أداة مرجعية سريعة ٤٣
أسئلة تأملية ٢٤
الأطراف المعنية ٣٨-٩
أفغانستان: تكافؤ فرص الحصول على التعليم ٢٥

البوسنة والهرسك: المناهج الدراسية ٣١
البيئة التعليمية ١١
المرافق والخدمات ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٤٧
الحماية والمعيشة الجيدة ٢٥، ٢٦-٧، ٢٨، ٤٧
أداة مرجعية سريعة ٤٧
أسئلة تأملية ٢٨

تحليل الأطراف المعنية ٥٤-٥
التحليل السببي ٥٤
تحليل السياق ١٥-٢٠
التقييم ١٥-١٦، ٢٤، ٤٣
التحليل السببي ٥٤
تحليل النزاع ١٢، ١٦-١٨، ١٩، ٥٤-٥، ٦٥
تحليل ديناميات النزاع ٥٥
ملف النزاع ٥٤
التقييم ١٥، ١٩-٢٠، ٢٤، ٤٤، ٦٦
المراقبة ١٥، ١٩-٢٠، ٢٤، ٤٤، ٦٦
أداة مرجعية سريعة ٤٣-٤
أسئلة تأملية ٢٤
استراتيجيات الاستجابة ١٥، ١٨، ٢٤، ٤٣
سيراليون ٥٦-٨
تحليل الأطراف المعنية ٥٤-٥
تحليل النزاع ١٦-١٨
الأنشطة والأدوات ٥٤-٥

التعريف ١٢، ١٦
المراجع ٦٥
جنوب السودان ١٩
التحليل انظر التحليل السببي وتحليل النزاع وديناميات تحليل النزاع وتحليل السياق وتقييم تحليل الأطراف المعنية
تحليل السياق ١٥-١٦، ٢٤، ٤٣
تقييم نتائج التعلم ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٥٠
تحليل ديناميات النزاع ٥٥
التخطيط والتنفيذ ٣٨، ٣٩-٤٠
أداة مرجعية سريعة ٥٣
أسئلة تأملية ٤١
التدريب والتطوير المهني والدعم ٢٩، ٣٠
ليبيريا ٣٠
أداة مرجعية سريعة ٤٩
أسئلة تأملية ٣٣
التدريس والتعلم ١١، ٢٩-٣٣
التقييم ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٥٠
المناهج الدراسية ٢٩-٣٠، ٣١، ٣٣، ٤٨، ٦٩
عمليات التدريس والتعلم ٢٩، ٣٠-٢، ٣٣، ٤٩
أداة مرجعية سريعة ٤٨-٥٠
أسئلة تأملية ٣٣
التدريب والتطوير المهني والدعم ٢٩، ٣٠، ٣٣، ٤٩
التشاور مع الأطفال والشباب: المراجع ٦٩
التطوير المهني ٢٩، ٣٠
أداة مرجعية سريعة ٤٩
أسئلة تأملية ٣٣
التعليم المراعي لظروف النزاع
التعريف ١٢، ١٣
المراجع ٦٦
التعليم والنزاع ٨
المراجع ٦٦-٩
التعليم والنزاع وبناء السلام
كولومبيا: التعليم من أجل السلام ٦٢-٤
المراجع ٦٦-٩
تكافؤ فرص الحصول على التعليم ٢٥-٦
أفغانستان ٢٥
كينيا ٢٦
أداة مرجعية سريعة ٤٦
أسئلة تأملية ٢٨
التنسيق ٢٣
أداة مرجعية سريعة ٤٦
أسئلة تأملية ٢٤
توظيف واختيار المعلمين ٣٤-٥
إثيوبيا ٣٥
أداة مرجعية سريعة ٥٠
أسئلة تأملية ٣٧

جنوب السودان
تحليل النزاع ١٩
سياسة التعليم ٤٠، ٥٩-٦١

الحد الأدنى للمعايير من الآيني ٩، ١٠-١١
إمكانية الحصول على التعليم والبيئة التعليمية ١١، ٢٥-٨، ٤٦-٧
سياسة التعليم ١١، ٣٨-٤١، ٥٢-٣
المعايير الأساسية ١١، ١٥-٢٤، ٤٣-٦
أداة مرجعية سريعة ٤٣-٥٣
المعلمون والعاملون في مجال التعليم ١١، ٣٤-٧، ٥٠-١
التدريس والتعلم ١١، ٢٩-٣٣، ٤٨-٥٠
الحصول على التعليم ١١
أفغانستان ٢٥
تكافؤ فرص الحصول على التعليم ٢٥-٦
كينيا ٢٦
أداة مرجعية سريعة ٤٦
أسئلة تأملية ٢٨
الحق في التعليم ٧-٨
الحماية ٢٥، ٢٦-٧
أداة مرجعية سريعة ٤٧
أسئلة تأملية ٢٨
حماية الطفل انظر

الخدمات ٢٥، ٢٧
أداة مرجعية سريعة ٤٧
أسئلة تأملية ٢٨
سيراليون ٢٧

دراسات الحالة
كولومبيا: التعليم من أجل السلام ٦٢-٤
المراجع ٦٧-٩
سيراليون: عملية التحليل ٥٦-٨
جنوب السودان: سياسة التعليم ٤٠، ٥٩-٦١

رواندا: التعليم من أجل السلام ٣٢

سياسة التعليم ٨، ١١، ٣٨-٤١
القانون وتشكيل السياسة ٣٨-٩، ٤١، ٥٢
ليبيريا ٣٩
التخطيط والتنفيذ ٣٨، ٣٩-٤٠، ٤١، ٥٣
أداة مرجعية سريعة ٥٢-٣
أسئلة تأملية ٤١
جنوب السودان ٤٠، ٥٩-٦١
السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع: التعريف ١٢
سيراليون
الخدمات التعليمية والنفسية والاجتماعية ٢٧

عملية التحليل ٥٦-٨

الصومال: دعم المعلم ٣٦

عمليات التدريس والتعلم ٢٩، ٣٠-٢
أداة مرجعية سريعة ٤٩
أسئلة تأملية ٣٣

القانون وتشكيل السياسة ٣٨-٩
أداة مرجعية سريعة ٥٢
أسئلة تأملية ٤١

كولومبيا: التعليم من أجل السلام ٦٢-٤
كينيا: تكافؤ فرص الحصول على التعليم ٢٦

ليبيريا
سياسة التعليم ٣٩
دعم المعلم ٣٠

المبادئ التوجيهية لدمج مراعاة حساسية النزاع ١٢
مجموعة التعليم ٢٣
المراجع
تحليل النزاع ٦٥
التعليم والنزاع ٦٦-٩
التعليم المراعي لظروف النزاع ٦٦
مراعاة حساسية النزاع ٦٥-٦
التشاور مع الأطفال والشباب ٦٩
المناهج الدراسية الخاصة ببناء السلام والمواطنة ٦٩
التعليم والنزاع وبناء السلام ٦٧-٩
المراقبة والتقييم ٦٦
مراعاة النزاع ١٣
المراجع ٦٥-٦
المرافق ٢٥، ٢٧
أداة مرجعية سريعة ٤٧
أسئلة تأملية ٢٨
المراقبة ١٥، ١٩-٢٠
الأراضي الفلسطينية المحتلة ٢٠
أداة مرجعية سريعة ٤٤
المراجع ٦٦
أسئلة تأملية ٢٤
مشاركة المجتمع ٢١
نيبال ٢٢
أداة مرجعية سريعة ٤٥
أسئلة تأملية ٢٤
المعايير الأساسية ١١، ١٥-٢٤
التحليل ١٥-٢٠، ٢٤، ٤٣-٤

مشاركة المجتمع ٢١-٢، ٢٤، ٤٥
التنسيق ٢٣، ٢٤، ٤٦
أداة مرجعية سريعة ٤٣-٦
أسئلة تأملية ٢٤
المعلمون والعاملون في مجال التعليم ١١، ٣٤-٧
التعويض ٣٥-٦
ظروف العمل ٣٤، ٣٥–٦، ٣٧، ٥١
أداة مرجعية سريعة ٥٠-١
التوظيف والاختيار ٣٤-٥، ٣٧، ٥٠
أسئلة تأملية ٣٧
الصومال ٣٦
الدعم والإشراف ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٥١
المعيشة الجيدة ٢٥، ٢٦-٧
أداة مرجعية سريعة ٤٧
أسئلة تأملية ٢٨
المفاهيم الرئيسية ١٢-١٣
ملف النزاع ٥٤
المناهج الدراسية ٢٩-٣٠
البوسنة والهرسك ٣١
المواطنة وبناء السلام ٦٩
أداة مرجعية سريعة ٤٨
المراجع ٦٩
أسئلة تأملية ٣٣
مناهج بناء السلام
والمواطنة ٦٩
كولومبيا: التعليم من أجل السلام ٦٢-٤
التعريف ١٣
التعليم والنزاع ٦٧-٩
رواندا: التعليم من أجل السلام ٣٢
الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة ٢٣
منهج حماية المواطنة ٦٩
موارد المجتمع ٢٢
أداة مرجعية سريعة ٤٥
أسئلة تأملية ٢٤
الموارد
دراسات الحالة ٥٦-٦٤
أدوات وأنشطة تحليل النزاع ٥٤-٥
أداة مرجعية سريعة ٤٣-٥٣
المراجع بحسب الموضوع ٦٥-٩
انظر أيضا موارد المجتمع

نيبال: مشاركة المجتمع ٢٢

اليونيسف: "بناء السلام والتعليم والدعوة" ٥٦

INEE

An international network for education in emergencies
Un réseau international pour l'éducation en situations d'urgence
Una red internacional para la educación en situaciones de emergencia
Uma rede internacional para a educação em situações de emergência
الشبكة العالمية لوكالات التعليم في حالات الطوارئ

ملاحظات الآيني الإرشادية بشأن التعليم المراعي لظروف النزاع

تقدم الملاحظات الإرشادية استراتيجيات لتطوير وتنفيذ برامج وسياسات التعليم المراعي لظروف النزاع. بناء على *الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني: الجهوزية، الاستجابة، التعافي*، تقدم الملاحظات الإرشادية التوجيه بشأن تصميم وتقديم تعليم مراع لظروف النزاع عند جميع مستويات النزاع وفي جميع أنواعه ومراحله. وهي أداة مفيدة للممارسين وواضعي السياسات والباحثين العاملين في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع. تهدف الاستراتيجيات والموارد الواردة في الملاحظات الإرشادية إلى تحفيز الفكر بدلاً من الإشارة إلى تدابير تقادمية؛ وسيكون التكيف مع كل سياق فريد من نوعه أمراً ضرورياً.

تكمل الملاحظات الإرشادية معايير الحد الأدنى لمعايير التعليم من الآيني والأداة التأملية المعنية بتصميم وتنفيذ برامج التعليم المراعي لظروف النزاع في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع والمبادئ التوجيهية للآيني لدمج مراعاة ظروف النزاع في سياسات التعليم وبرامجه وهي متوفرة على موقع حقيبة أدوات الآيني www.ineesite.org/toolkit.